الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار–عنابة BAJI MOKHTAR ANNABA – UNIVERSITY

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية UNIVERSITE BAJI MOKHTAR- ANNABA

قسم علم الاجتماع

مذكرة:

مكملة لنيل شهادة الماجستير

تحليل سوسيولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة

دراسة ميدانية حول التمثلات الاجتماعية للمسجلين بالوكالة الولائية للتشغيل.

الشعبة:

سوسيولوجيا الديناميكية الإجتماعية و التنمية الإقليمية

إعداد الطالب : تحت اشراف :

مناح رفيق . د.عبد الحكيم بوهروم.

جامعة باجي مختار عنابة Université Badji Mokhtar-Annaba

لجنة المناقشة:

د.سموك علي	أستاذ محاضر قسم آ	جامعة باجي مختار	رئيسا

الفاحصون:

الإسم و اللقب:.....الرتبة:.....المؤسسة:.....

الإسم و اللقب:.....الرتبة:.....المؤسسة:.....

السنة الجامعية: 2009-2010

ملــخص

تسعى الدراسات و الأبحاث في علم الاجتماع إلى بناء صورة أكثر وضوحا على نسيج التفاعلات داخل مختلف الجماعات بهدف تقديم مقاربات أكثر فعالية على مستوى الميدان ، لمختلف المشكلات التي تواجه أفراد الجماعات والتي يمكن لها التأثير على بنية الجماعات أو التأثير في نسيج العلاقات ' تعتبر دراسة التمثلات الاجتماعية من أهم الأدوات المستحدثة لمقاربة مستوى التفاعل الفردي ومدى انطباعه برمزية المخيال الاجتماعي من ناحية ومقولات العقل الجمعي من ناحية أخرى.

في حين الوق ت تعتبر مشكلة التشغيل من الأبعاد الأكثر إلحاحا من حيث تفاقم البطالة داخل البني الاجتماعية ، لكن قبل التطرق إلى ما تقدمه دراسات التمثلات الاجتماعية لفهم ممارسات التشغيل المترجمة لسياسات معتمدة : مفهوم البطالة والتشغيل والشغل وسياسات التشغيل هي مفاهيم متداولة إلى درجة سببت الخلط وخلقت تقاطعات بين حقولها الدلالية انطلاقا من حقولها التداولية وعليه توخت الدراسة إدراج تقصي على المستوى التاريخي و المنهجي للإجابة على هذا الإشكال .

لتمهيد تناول التمثلات الاجتماعية حول احد هذه المفاهيم ،مع سيرورة التقصي التاريخي و إعادة استحضار الارتباط بين التجليات البسيطة المدركة (بفتح الراء) للتشغيل ألا وهي العمل في تداخلاته مع التضامن الاجتماعي وصولا إلى اعتباره من الظواهر المؤسسة للدول القومية الحديثة وبلورة مفهوم الدولة القومية ,

اتضحت معالم المقاربة المعتمدة ببحث علاقة التشغيل وفق هذه الخلفية مع باقي المفاهيم المرتبطة , ومدى تأثير ديناميكيتها على الإقليم و الأفراد وفق مستويات تمثلاتهم الاجتماعية للموضوع بالاستعانة بتقنيات بحث ميدانية مستحدثة خصيصا لتكميم التمثلات الاجتماعية اختير إقليم اختصاص الوكالة الولائية للتشغيل بتبسة كمجتمع دراسة و حدد امتداد سنة 2009 كسنة مرجعية لمقاربة التمثلات الاجتماعية لطالبي العمل المسجلين بالوكالة حول التشغيل وتقصي ارتباطها بديناميكية التشغيلية المعبرة عن تموقع الفرد داخل سلسلة من الاختيارات المتاحة مع السعي لتحديد موقع الدولة داخل تلك التمثلات الاجتماعية .

RESUME

L'étude présente est une recherche expérimentale conduite sur le terrain auprès des inscrits à l'AWEM Tébessa durant l'année 2009 , Son objectif principal étant de démontrer l'influence des représentations sociales chez les demandeurs d'emploi sur la dynamique de l'employabilité autant que nouvelle dimension de la gestion des ressources humaines (GRH).

L'ambition inhérente à cet étude : éclaircir autant que possible le champ polysémique commun de concepts différents tels que chômage ,emploi , travail ,politique , état , par l'intermédiaire de la théorie du noyau central de la représentation sociale (RS) de l'emploi , tout en se référant à une attitude réflexive pour scruter la profondeur de l'ancrage d'un système cognitif en opposition majeur avec la logique de la dynamique sociale actuelle.

La genèse des états nationaux est représentative en tant que fait historique des évolutions subi par la solidarité sociale autant que par son corolaire , a savoir la division social du travail , ce qui implique logiquement une interdépendance accrue entre les différentes composantes de ce processus .

Pour l'objet de cette étude ,une reconstruction de ce dernier prend appui sur l'ordonnancement méthodologique d'une chaine de concepts aux limites incertaines , précédemment mentionnée .

En effectuant un changement de perspective , la question ne consista plus à déboité des composantes structurellement emboitées mais se focalisera sur le niveau individuel de perception de ses composantes par la recherche des composantes saillantes du noyau central de ses RS .

En vue de formuler une image de leurs organisation , sans omettre d'introduire cet image explicative parmi les outils d'analyse de la dynamique opérante entre politique d'emploi , RS , travail et rationalité .

Les résultats obtenues plaident en faveur d'un effet inhibiteur de la dynamique , en présence de l'élément « état » au sein du noyau central de la représentation sociale de l'emploi.

Mots-clefs : dynamique , emploi , travail , système cognitif

Représentation sociale , noyau central , politique d'emploi.

شكر وعرفان :

أتذكر بكل براءة الذكرى..

إلى الأستاذ الدكتور بوهروم عبد الحكيم , عسى أن يقرا

بين السطور ثمار مجهوده السخي .

إلى السيد عبد الحكيم بوهروم اعترافا بالجميل .

جزيل الشكر و التقدير لأساتذتي بجامعة عنابة مع الامتنان والشكر لأعضاء لجنة الفحص الذين تكبدوا عناء التصويب و قراءة الرسالة.

الطالب: رفيق مناح.

MR . BOUHROUM .

Deux phrases pour résumer votre apport à ma formation

Ce n'est pas l'intensité, c'est la durée d'un grand sentiment qui fait l'homme supérieur.

Une fois la décision prise, fermer l'oreille à

L'objection même la mieux fondée, c'est le signe d'un

Caractère fort ; cela implique à l'occasion la volonté

D'être stupide.

Rafik manah

قـــــائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تحقيب مراحل التشغيل .	115
2	برنامج جهاز الدعم للارتقاء و الحفاظ على التشغيل.	123
3	عناصر تقييم جهاز دعم التشغيل بالجزائر(مخطط ISLI & BODIN).	126
4	السكان المقيمين حسب السن و الجنس و البلدية (تبسة)	131
5	السكان المقيمين حسب السن و الجنس و البلدية (بئر العاتر)	131
6	السكان المقيمين حسب السن و الجنس و البلدية (ونزة)	131
7	توزيع السكان المقيمين حسب الحالة الزواجية ذكور	132
8	توزيع السكان المقيمين حسب الحالة الزواجية إناث	132
9	توزيع السكان المقيمين حسب الحالة الزواجية للجنسين	132
10	التركيبة النسبية للسكان المقيمين البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي و الجنس .	132
11	نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة ذكور.	132
12	نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة إناث.	133
13	نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة للجنسين.	133
14	نسب امتلاك أجهزة منزلية لدى الأسر حسب بلدية الإقامة.	133
15	طلبات العمل المسجلة بالوكالة الولائية خلال سنة 2009 .	140
16	تحديد مجتمع الدراسة والعينة المسحوبة وفق السحب بنسبة ثابتة.	142
17	معالم المقارنة بين العمل المستقل والتوظيف حسب التحريات الأولية .	144
18	عناصر بناء المخطط الاستدلالي و صياغة مخطط القصة المبهمة	147
19	حوصلة توزع اختبارات الجانب الميداني .	149
20	توزيع تكراري لعناصر بنية التمثل بالنسبة للذكور.	151
21	توزيع تكراري لعناصر بنية التمثل بالنسبة للإناث .	153
22	توزيع تكراري لعناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل لأفراد العينة.	155
23	مستويات التنقيط حسب الترميز تبعا لمتغير الجنس .	156
24	حوصلة نتائج اختبار المراقبة .	161

قـــائمة الأشكـــل

رقم الشكل	العـــنوان	الصفحة
1	خطاطة تمثيل بنية التمثل الاجتماعي لطالبي العمل	15
2	مخطط توضيحي حول نظرية البنية.	22
3	رحيمية تصنيفية للظواهر وفق معيار العقلانية ووحدة التحليل	36
4	الظواهر موضوع الاهتمام حسب سميث	38
5	مخطط توضيحي لنشاط عرض و طلب العمل .	42
6	مخطط توضيحي لبنية القيمة عند ماركس.	50
7	مخطط توضيحي للقيمة بإدماج الملكية.	53
8	مخطط توضيحي لسيرورة تحول العمل .	55
9	مبادئ التيار النيوليبرالي.	68
10	اقتراحات التيار الليبرالي.	71
11	صورة عجوز أو شابة يافعة(لغياب نقطة ارتكاز الملاحظة) ؟	73
12	صورة عجوز وشابة يافعة (حسب نقطة ارتكاز الملاحظة).	73
13	ملخص إجراءات مرحلة التثبيت الاقتصادي .	91
14	الشروط السياسية للحكم الراشد.	96
15	السيرورة الوظيفية لسوق العمل بالدول المتطورة.	97
16	السيرورة الوظيفية لسوق العمل بالدول النامية .	98
17	العلاقة بين نظام المعلومات الوطني و الكفاءة.	116
18	مكونات نظام المعلومات الوطني (موقعه*).	116
19	تصور مقترح لعمل أنظمة المعلومات حاليا.	117
20	صورة إجمالية لأجهزة تأطير سوق العمل	122
21	موقعة الوكالة الولائية للتشغيل في المخطط الهرمي للوكالة الوطنية للتشغيل	127
22	تموقع الوكالة الولائية للتشغيل تبسة إقليميا.	128
23	مخطط تحليل التداعي الحر التراتبي .	136
24	المخطط الاستدلالي .	147

25	نموذج أول للقصة المبهمة كأداة مراقبة .	148
26	نموذج ثاني للقصة المبهمة كأداة مراقبة .	148
27	مخطط عام لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل تبعا لمتغير الجنس ذكور.	151
28	مخطط عام بياني لتوزع عناصر بنية التمثل بالنسبة للذكور .	151
29	مخطط عام لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل تبعا لمتغير الجنس إناث.	154
30	مخطط بياني عام لتوزع عناصر بنية التمثل بالنسبة للإناث .	154
31	مخطط عام لتوزع عناصر بنية التمثل لأفراد العينة.	157
32	مخطط بياني عام لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل .	158
33	رسم لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل لدى طالبي العمل .	159
34	مخطط بياني لنتائج اختبار المراقبة السلبي.	161
35	مخطط بياني لنتائج اختبار المراقبة الايجابي .	162

الفهـــــرس

- الفصـــــل الأول :

- المبحث الأول : صياغة الإشكالية

1 – الإشكالية 3

2 – صياغة سؤال الدراسة 8

3– أهمية الدراسة ومبررات اختيارها 9

4– أهداف الدراسة .....10.

5 – عنا صر الفرق .....11.

- المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية

1 – مقدمة عن التمثلات الاجتماعية 18

2– منهجية تكميم التمثلات الاجتماعية 21

3 – نظرية البنية للتمثلات الاجتماعية 21

4 – التمثل الاجتماعي و المخيال الاجتماعي 25

– الاستخلاص.....31.

– مراجع و هوامش الفصل الأول 32

- الفصـــــل الثـــاني :

تمهيد

- المبحث الأول :الفرد الاقتصادي.

1– التأسيس النظري للفرد الاقتصادي .....40 .

2– النظرية الحدية .....43 .

3– تحليل كينز.....46 .

4- تحليل ماركس ..... 49 .

5- ميلاد فئة إحصائية ..... 55.

6- تحول مفهوم العمل إلى مفهوم تشغيل ..... 60 .

7- التحليل الليبرالي ..... 61 .

- المبحث الثاني : الدولة .

1- النقطة الكفيفة للملاحظة ..... 74 .

2- النموذج القياسي الإرشادي ..... 74.

3- مفاهيم حول الدولة ..... 79 .

4- لماذا الدولة ؟..... 81 .

5- ترجمة الفكر الليبرالي ..... 87.

6- برنامج التصحيح الهيكلي ..... 88 .

7- السيرورة الوظيفية لسوق العمل ..... 96.

- الاستخلاص ..... 100.

- مراجع وهوامش الفصل الثاني ..... 101 .

- الفصـــل الثالث :

تمهيد

- المبحث الأول:

- مقدمة سوسيو تاريخية عن البطالة بالجزائر..... 107.

1- تحقيب فترات تطور ظاهرة البطالة ..... 109.

2- الدولة الجزائرية وسياسات التشغيل ..... 116.

3- الوكالة الولائية للتشغيل بتبسة ..... 126.

- المبحث الثاني:

1- مجال الدراسة ..... 130 .

2- الأدوات المنهجية لجمع المعطيات..... 135 .

3- تحليل المعطيات واختبار فرضية الدراسة ..... 158 .

4- نتائج الدراسة ..... 164.

هوامش ومراجع الفصل الثالث ..... 165 .

قائمة المراجع..... 169.

الملاحق .

مقدمة:

التضامن الاجتماعي , مفهوم عريق يلحق كصفة في وصف المجتمعات , هذا المفهوم مشحون بالتواصل والتعاضد بين أفراد الجماعات , وعبر فترات متلاحقة كان هذا المفهوم هو خطاب قيادات التمثيل ,لكن البحث والتقصي وتبادل الإثراء بين مختلف تخصصات العلوم الإنسانية سمح بإعادة تفكيك مختلف التداولات فكانت الدراسات التاريخية تنقل بتواصل متأرجحة بين الوصف و الاستكشاف ، مع تراكم المعرفة أذن (بكسر الذال) للتفسير أن ينبثق , فأكدت الدراسات التاريخية الارتباط المتين بين التضامن الاجتماعي ونشوء الدول القومية لكنها لم تجب لحد الساعة عن سبب توليد هذا الارتباط لبؤس مقنن عبر أقاليم شاسعة وتوليده لمنظومة تسعى لاغتيال ذلك البؤس المقنن في أقاليم أخرى ؟

فأعيد طرح هذا الارتباط وعمل ثلة من علماء الاجتماع على تشريحه , متتبعين في ذلك تحولات التضامن الاجتماعي وتستره داخل التمثلات الاجتماعية لبلوغ احد الطرفين :

- التضامن الاجتماعي كركام من التكرارات و المدائح .

- التضامن الاجتماعي كفخ للاستبداد .

تحاول هذه الدراسة تقصي علامات رابطة بين العمل والتضامن الاجتماعي وفاعليه واعتمد التشغيل كحلقة وصل بين العمل والبطالة مع رفض تبني قاموس المترادفات الذي يجعل من العمل تشغيلا و يضيف صفة النفي (لا تشغيل) لبعث البطالة دون التخلي عن ضوابط البحث العلمي و أخلاقياته من اجل ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول مترابطة لتوفير أوسع امتداد أمكن لبناء جهاز مفهمي يسمح بمعاينة الميدان الذي حدد بالاختصاص الإقليمي للوكالة الولائية للتشغيل بتبسة بهدف معاينة التمثلات الاجتماعية للمسجلين بها كطالبي عمل على امتداد سنة 2009 .

سعيا وراء تحقيق أهداف الدراسة , وبغية التحقق من الفرضية المقترحة لربط حالة تثبيط التشغيلية بموقع عنصر الدولة داخل التمثلات الاجتماعية لطالبي العمل قسمت الدراسة كما يلي :

- ثلاثة فصول يحتوي كل منها على مبحثين وفق التخصيص التالي :

الفصل الأول يقدم عبر المبحثين فرضية الدراسة وأهدافها وأهميتها للتحول إلى عرض توطئة للمفاهيم الأساسية بالدراسة.

الفصل الثاني يتقصى مختلف الأطروحات لتحديد خارطة التداخل بين متغيرات عدة منها البطالة , التشغيل , العقلانية .

الفصل الثالث يحاول إعادة بناء سوسيوتاريخية لظاهرة البطالة بالجزائر حتى بأورة التقصي ودخول المبحث الثاني بعدة منهجية مختلفة , عدة تطبيقية للجانب الميداني حتى الوصول إلى مراقبة الفرضية بالقبول أو الرفض , تعبر هذه الدراسة عن رغبة في التأسيس لمقدمات بحثية أكثر عمقا ودقة .

الفصل الأول :

المبحث الأول : صياغة الإشكالية.

1 – الإشكالية .

2– أهمية الدراسة ومبررات اختيارها.

3– أهداف الدراسة.

4– عناصر الفرق .

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية.

1 – مقدمة عن التمثلات الاجتماعية .

2– منهجية تكميم التمثلات الاجتماعية.

3– نظرية البنية للتمثلات الاجتماعية.

4– التمثل الاجتماعي و المخيال الاجتماعي.

الاستخلاص .

المبحث الأول: صياغـة الإشكـالية

اتسمت المساءلة الابستمولوجية للعلوم الإنسانية, و منظومته ا المعرفية منذ بداية ستينيات القرن العشرين بالتركيز على غياب نظرية تفسيرية شاملة بمنظومة هذه العلوم,على الرغم أن مختلف الاتجاهات النظرية أتت متتابعة ,متممة لبعضها البعض وناقدة لبعضها البعض في كثير من الأحيان ,إلا أن بروز ضرورة تجاوز الحدود التخصصية داخل حقل العلوم الاجتماعية , للعيان أسس لجعله حجر الزاوية في تقييم المنظومة ككل خلال بداية هذا القرن.

حيث أصبحت مختلف التخصصات بحقل العلوم الإنسانية , تستعين و تستعير المفاهيم و الأطر النظرية من بعضها البعض, رغب ة في توفير مرونة للتأقلم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية والتمكن من تسليط أقصى حد من الضوء عليها من مختلف الجوانب , إلا أن مشكلة محورية , لا تزال قائمة : وهي التمكن من بناء جسر منهجي يصل بين نظريات الفعل الإجتماعي و مختلف النظريات البنائية أو الوظيفية .فإن كانت العلوم الطبيعية تمتاز بسلاسة الإنتقال بين مختلف مستويات دراسة ظواهرها ,حيث القوانين المتحكمة في ذرة الهيدروجين تبقى سارية التطبيق في حالة غاز الهيدروجين ,على سبيل المثال وهو الشأن نفسه بك ل منظومة العلوم الطبيعية نسبيا ,لكن بالنسبة للعلوم الإجتماعية فالإنتقال من سلوك الفرد إلى الجماعة داخل نفس المسعى التفسيري للظاهرة ومحاولة الوصول إلى نفس درجة الثقة المنهجية أثناء التفسير يصطدم بتعقد الظاهرة الاجتماعية من ناحية وغياب الإطار المنهجي من ناحية أخرى.

لكن استنادا إلى ما توصلت إليه العلوم المعرفية في العشريات الأخيرة , إرتسمت إمكانية حل هذه المشكلة , حيث تمكنت العلوم المعرفية من بناء خريطة مفهمية لتفاعل الفرد مع محيطه ابتداء من إدراكه له حتى تشكل سلوك ملاحظ , وقوضت بذلك اختزالات النظرية السلوكية التي جعلت ما يدور داخل الفرد علبة سوداء,وقد تزامنت تلك الاكتشافات العلمية مع تطورات أخرى كاللسانيات و الهرومنطقي ا ,وقد تساندت تلك الاكتشافات للسماح بتفكيك الإطار النظري القد يم بالعلوم الاجتماعية والإشعار بدخول مرحلة جديدة من مراحل التفسير بهذه العلوم.

1- الإشكـــالية:

لقد سعى دوركايم جاهدا إلى تأسيس حقل مستقل للعلوم الاجتماعية من خلال مفهومين محوريين : مفهوم التشيء كسياق لمعاينة الظاهرة, ومفهوم العقل الجمعي كمنبع للظواهر وذلك للسماح لمفهوم الموضوعية بالبروز: ونفي ادعاءات استحالة دراسة المجتمع لان ذلك يرتد إلى دراسة الأفراد وخصوصياتهم , فردا فردا , لاستيفاء شروط المنهج وتحقيق مسح كامل لمكونات الظاهرة لكن نقطة ارتكاز هذا التأسيس انطبعت على مفهوم العقل الجمعي بجعله مفهوما عصيا على التحليل بل هناك من نقده بانه مفهوم ميتافيزيقي غير قابل للتحديد و الدراسة , بالنظر إلى السياق التاريخي لما سبق عبر شبكة تحليل ابستيمولوجية يمكن اعتبار كل ذلك النقد نتاجا طبيعيا لمنظومة العلوم, فغياب ما يعرف بالعلوم المعرفية يجعل من قبول مفهوم العقل الجمعي كوسيط لفهم الممارسات الاجتماعية سيرورة غير قابلة للتحليل لكن بروز أعمال MOSCOVICI أعادت مساءلة مفهوم العقل الجمعي بوصفه تمثلا كليا موحدا غير قابل للتحليل أو التفكيك REPRESENTATION MONOLITHIQUE وطرحت كبد يل ، مبدأ التمثل السياقي REPRESENTATION CONTEXTUALISEE في تحليل واستعمال مفهوم العقل الجمعي, بذلك ظهرت المساءلة الديناميكية لتشكل

العقل الجمعي على خلفية طرح مفهوم التغير الاجتماعي ومدى تأثيره على العقل الجمعي.

من ثمة فالحديث عن التمثلات الاجتماعية هو حديث عن اثر تغير اجتماعي أي انه نتاج سياق تاريخي طويل وهنا تبعا للظاهرة محل الدراسة, تتبلور مساءلة الدولة كعنصر فعال في هذه السيرورة التاريخية . الدولة كمفهوم محدد داخل العلوم الاجتماعية وكعنصر بالتمثلات الفردية , فالدولة كبناء اجتماعي هي نتاج للتقسيم الاجتماعي للعمل مرافق لظهور الرأسمالية و من ناحية أخرى هي بناء مجسد ومحدد لتغيرات اجتماعية, سنكتفي في هذه الدراسة بعرض مختلف الأطروحات العلمية حول الدولة دون الانتقال إلى نقدها لان ذلك هو موضوع بحثي مستقل وسنركز على تحليل اثر **عنصر الدولة** كمكون بالتمثل الاجتماعي للفرد وارتباطه بالتشغيل والعمل سعيا لرسم صورة مفهمية قابلة للمعاينة عن دينامكية التفاعل بين التمثلات الفردية و تشكيلها للتشغيلية, إن هذا الإعلان عن الموقف الابستيمولوجي بصراحة يجب أن يأخذ على انه احتراز منهجي للمحافظة على دقة حدود الدراسة وعدم تجاوزها إلى التأويل , أي تأويل قراءة المفاهيم أو حدود فرضية الدراسة بنقلها وحصرها داخل تخصص علم الاجتماع التاريخي لان في ذلك تجاوز لحدود الدراسة وخرق للقاعدة المنهجية القائلة بانه كلما اتسعت فئة التحليل قلت قيمتها التصنيفية.

بالنسبة لموضوع هذه الدراسة ,فيمكن القول انه يقع في مساحة الحدود المفتوحة بين التخصصات , فالحديث عن التشغيل والتمثلات الاجتماعية له والديناميكية المتحكمة في بلورة هذه التمثلات الاجتماعية و ديناميكية السوق اظافة إلى الدينامكي ة

الاجتماعية للسيرورات التنموية مع التساؤل المشروع عن مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة و النظام السياسي المؤطر لكل تلك المتغيرات , و علاقته بالمحيط الفيزيقي وكذلك سلطة دولة المؤسسات مرورا بمفهوم الدولة , إن هذا الحديث هو مدخل لمسارين متميزين هما :

- مسار الخطاب الايدولوج ي , حيث تكون الايدولوجيا محددة في إطار كل معرفة محولة إلى وسيلة إعادة إنتاج الهيمنة و التسلط ويكون موضوع الحديث السابق مسقطا مسبقا , وفق كثرة متغيراته المفهمية وحقول التخصصات المتعددة كالاقتصاد والسياسة و القانون و التاريخ , مع القفز الحر بين كل حقول المعرفة تلك , دون ضابط أو مانع , وسبب كل ذلك هو الطموح الواسع لموضوع الدراسة ومتغيراته مع اعتبار القواعد المنهجية المتحكمة في بنية أي موضوع , قواعد شكل وصياغة .
- مسار البحث العلمي , المرتبط بمنهج البحث الفرضي الاستنباطي (HYPOTHETICO-DEDUCTIVE) المؤسس على تشكيلة من الإجراءات تدور حول الفرضية كمحور بحثي التي هي بحد ذاتها خاضعة لقانون "موس اوكهام" (RASOIR D'OCCAM) لصياغة الفرضية ,وضرورة الإعلان عن الحقل المعرفي المعتمد .

يتموقع موضوع الدراسة داخل الحقل العلمي المتخصص (سوسيولوجيا الدينامكية الاجتماعية و التنمية الاقلمية)المتفرع عن علم اجتماع التنمية بمنظومة علم الاجتماع ,القصد من هذا التذكير هو التحقق من وجود نظريات علمية داخل هذا

الحقل يمكنها تغطية كل المتغيرات سابقة الذكر بهدف إ زاحة الخيال الايدولوجي

حول الموضوع فوجود علم الاجتماع الاقتصادي يسمح بمقاربة متغيرات السوق

وديناميا ته ووجود علم اجتماع السياسي يسمح بمقاربة مفاهيم الدولة و السلطة وثراء

علم اجتماع التاريخي يسمح بمقاربة الديناميات الاجتماعية مع إلقاء ضوء كاشف

على تشكل الفضاء الاجتماعي ببعديه الفيزيقي الإقليمي والاجتماعي العلائقي.

يتحدد موضوع الدراسة بمجالين أولهما إقليمي معين بإقليم تبسة بالجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية والمجال الزمني بسنة 2009 .على انه يجب اعتماد الإقليم لا

كتقسيم إداري محدد بل على انه امتداد مبني وفق نشاط اجتماعي حيث يكون

لتعريف الإقليم (بانه عملية رسم لهذا الأخير من طرف الجماعات البشرية معبرا عن

الامتلاك و اثر السلطة في نطاق معين و "الحد" (LIMITE) كأسلوب مستعمل من

طرف الجماعات يعتبر معلومة لهيكلة الإقليم و ترجمة محيطهم) كل الدقة

المتوخاة ,أما دينامكي ة التشغيلية وعلاقة الفرد وتمثلاته الاجتماعية عن الدولة بها

فستكون محور الدراسة .

إن الانتقال من مفهوم العمل تحولا إلى مفهوم التشغيل استغرق قرنين وهذا ما سيرد

مفصلا في عرض المفاهيم ,فالتحول إلى مفهوم التشغيل أعاد الفرد إلى واجهة

التحليل **لكن بالنظر إليه عبر فئة إحصائية صرفة هي مخزون القوى العاملة** في

حين العمل خلال بروزه كبناء اجتماعي و انبثاقه من البعد الإحصائي كان يعتبر

الفرد كيان فيزيقي مختزن لقوة عمل, قابلة للتداول أي اختزال الفرد إلى قوة عمله

ومنه تكون المشكلة هي مشكلة بطالة أو مشكلة تداول قوة العمل بسوق مما يجعل

منها تقع تحت طائلة النظرية الاقتصادية الصرفة ولا يكون لعلم الاجتماع حق مشروع في التدخل . لكن التحليل الاجتماعي ما انفك يذكر بأن السوق هي بحد ذاتها بناء اجتماعي أو خلق اجتماعي وأن اختزال الفرد إلى قوة عمله يجعل من المجتمع مساويا لمجموع أفراده وهو ما لا يستقيم مع أبسط إدراك للواقع من ناحية ,ومن ناحية أخرى أن مفهوم التشغيل أساسا هو (القدرة على التمكن من الشغل), (SAINT-GERME.E,2004,1890)(1) و به ثلاث عناصر هي:

- القدرة على الحصول على شغل أولى (EMPLOI INITIAL).
- القدرة على المحافظة على الشغل مع مسايرة التحولات بين الأشغال والمراكز داخل نفس المنظمة.
- القدرة على إيجاد شغل آخر إذا دعت الضرورة .

ويتضح جليا من العناصر الثلاث , **ارتباط القدرة بالفرد** ككيان ديناميكي أكثر منه بقوة عمله مع ادماج رؤية ديناميكية للعمل ونقله من صورة عامل المصنع أو موظف لدى الدولة حتى التقاعد , مع بروز البعد التمثلي لمحيطه والتحولات الجارية داخله , وعليه تكون **البطالة مؤشر لبعد اقتصادي داخل الطرح الإشكالي للتشغيل بكيان اجتماعي ما** , ويكون الشغل هو مسألة فردية صرفة مرتبطة بصفات وقدرات الفرد الذي يملك حرية التموقع داخل السوق وفق تمثلاته الاجتماعية بإعتبارها من المحددات المعرفية لسلوكه الواعي .

ويكون منطلق المساءلة هو التمثل الاجتماعي للتشغيل لدى الفرد ومدى تفسير هذا التمثل لسلوكه إزاء ال تشغيل و مساعي الدولة في هذا الحقل , مع بأورة إمكانية الإجابة عن العلاقة بين تمثلات الأفراد وديناميكية التشغيل بإقليم تبسة . فالتوصل إلى

ربط سلوك الفرد بمحدد معرفي والتمكن من تنميطه منهجيا يسمح بالانتقال إلى سلوك الأفراد وتفاعلهم مع سيرو رة العملية التشغيلية والحضور داخل الدينامكية الإجتماعية عبر هذا النسيج التفاعلي ، مما يسوقنا إلى ضرورة حصر موقع الدولة واستفهام تأثيرها على ديناميكية التشغيلية ،لما للدولة كأحد عناصر التمثل الاجتماعي من دور مفترض في هيكلة التمثلات الاجتماعية مع الحرص على مراعاة خصوصية البناء الاجتماعي التاريخي الجزائري ، حيث كان لها الدور الأكبر في رسم وهيكلة النشاط الاقتصادي عبر كل إقليمها منذ الاستقلال إلي غاية ما يعرف ببرنامج التصحيح الهيكلي ، وذلك عبر طرح التساؤل التالي : ما هو موقع و تأثير الدولة كأحد عناصر التمثل الاجتماعي للتشغيل لدى المسجلين بالوكالة الولائية للتشغيل بتبسة على ديناميكية التشغيلية ؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل يمكن افتراض أن تواجد الدولة كعنصر بالنواة المركزية للتمثل الاجتماعي للتشغيل لدى المسجلين بالوكالة الولائية بتبسة يثبط ديناميكية التشغيلية.

إن هذه المقاربة الافتراضية للدور التثبيطي و التشن يجي للدولة على ديناميكية التشغيل مرده التباين بين ما تقترحه الدولة من تمثلات اجتماعية و ما تستبطنه التشكيلة الاجتماعية القبلية .

2

- أهمية الدراسة ومبررات اختيارها :

تتموقع هذه الدراسة في هذا الحيز لطرح مشكلة بحثية حول تعاطي الأفراد مع سيرورة العمليات التنموية رغبة في كشف الصلة بين عناصر تمثلات الأفراد و تأثيرها على الفعل الفردي المتفاعل مع عملية تنموية محددة ,رامية إلى اظافة لبنة إلى المساعي العلمية لكشف ما نجهله عن آلية الوصل بين السجل المعرفي الفردي مرورا بتشكل الفعل الفردي وصولا إلي تفاعله مع سيرورة العمليات التنموية سواء كانت نابعة من تدخل الدولة في شكل إجراء تعديلي أو في شكل برنامج تنموي متكامل.

إن مشكلة الدراسة تطبيقية , فالمجهودات الضخمة التي تقوم بها الدولة الجزائرية لاحتواء مشكلة البطالة و امتداداتها الاجتماعية عبر تفعيل الوكالة الوطنية للتشغيل ووضع إجراءات تحفيزية لدعم خلق مناصب العمل خاصة شريحة طالبي العمل الأوائل (Primo Demandeur) تتزامن مع ضعف النتائج مبدئيا مقارنة مع التصور الديناميكي الكلي للدولة الجزائرية ,الذي يمكن معاينته عبر نسيج الهياكل المؤسسة منذ أمد قريب , كوسائط بين سوق العمل وطالبي العمل مثل الصندوق الوطني للتامين على البطالة , والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب , وبعد التفحص النظري لهذا النسيج من الهياكل وصدور المرسوم التنفيذي (رقم 94-09 بتاريخ 22 فيفري 2009),الذي شرع احتكار الوكالة الوطنية لتنظيم وتوجيه التشغيل , تبلورت مشكلة الدراسة حول المسجلين بالوكالة الولائية بتبسة وآلية تفاعلهم مع التشغيل على

المستوى الفردي ,أي إمكانية التنقيب في هذا الحيز التفاعلي واتخاذ السجل المعرفي للمسجلين كبؤرة مساءلة.

- من الحوافز الرئيسية لاختيار موضوع الدراسة , عدم وجود تمييز واضح ومؤسس منهجيا بين العمل و التشغيل حيث يتم في اغلب الدراسات اعتبار العمل و التشغيل كمترادفين أو اعتبار العمل كمعطى بديهي و اعتبار التشغيل تحول مفهومي للعمل إذا استعمل بعلم الاجتماع , كما ورد في دراسات عدة حول التشغيل نذكر منها (حمود.س, 2005, 49)(2) و(يونس.س,2006, 106)(3).
- رغبة خاصة وملحة في مجابهة صعوبات البحث متعدد التخصصات .
- البحث عن الفرد الاجتماعي مجددا في واقع يعرفه برقم إحصائي.

3- أهداف الدراسة : مساءلة الفرد الاقتصادي حول عقلانيته الاقتصادية عبر سجله المعرفي الاجتماعي ومدى إدراكه للمقولات الاقتصادية من قوة عمل و إنتاجية وتداول وتقسيم العمل بشقيه التقني والاجتماعي عبر اعتماد العقلانية كمحدد أول للممارسات الاجتماعية.

- البحث في التمفصل المعرفي بين الفرد : الاجتماعي والاقتصادي.
- التأسيس لمقدمات دقيقة لتساؤلات أكثر عمقا.

4 - **عنـاصر الفـرق** : يمكن اعتبار عنوان هذا العنصر بمثابة تنبيه أساسي وتحويل الانتباه نحو المعلم الرئيس في انشغال هذه الدراسة , حيث انتشرت

عمليات البحث والتقصي حول التمثلات الاجتماعية في مختلف حقول المعرفة العلمية وخاصة ما يمس المشاكل التطبيقية للسياسات الموجهة نحو شرائح عريضة من الأفراد بكل ما تحمله من اختلافات وتفاوت في الإدراك وتقييم للرسائل المبثوثة عبر البرامج الإنمائية و الإعلامية , ففهم الآخر وفهم امتداد تصوراته هو معيار يجب اعتماده في صياغة أو توجيه كل خطاب يعنيه .

تناولت دراسة أجريت سنة 2008- 2009:

بطلب من اللجنة الإقليمية للشغل و التكوين التابعة بمقاطعة شارل روا ببلجيكا (COMITE SUBREGIONAL DE L'EMPLOI ET DE LA FORMATION DE CHARLEROI) لجامعة لياج (UNIVERSITE DE LIEGE), تحت إدارة (MARC JACQUEMAIN) وبمساعدة (JEROME PIETERS)(4) .

إشكالية تمثلات طالبي العمل تجاه الشغل على إقليم CHARLEROI وبالأخص محاولة التعرف على المواقف و السلوكات المطورة من قبل طالبي العمل تجاه بعض الحرف و المهن وقد صيغ السؤال التالي لتحقيق ذلك:

– لماذا يمتنع طالبي العمل الأقل تأهيل بالمنطقة عن الاستجابة لبعض عروض العمل في حين يستجيبون لعروض عمل أخرى لا تقدم بالضرورة أجور أعلى أو ظروف عمل أحسن ؟

كما حاولت الإجابة على أسئلة فرعية مرتبطة من خلال المقابلات الجماعية ,وتعتبر الأسئلة التالية تعداد غير شمولي لكل التساؤلات التي طرحت :

– هل لدى طالبي العمل نماذج مرجعية تجاه التشغيل ؟

– ما هي المعارف والتمثلات المرتبطة بعالم الشغل (عام,خاص ' جمعوي) وبعض الحرف لديهم ؟

– كيف يرى العمل ؟

– هل العمل مؤمن (بكسر الميم الثانية) أم غير مؤمن ؟

– كيف يتم الاستعلام حول عروض العمل وعلى الخصوص بواسطة من ؟

سعى الباحثان في مرحلة ثانية إلى صياغة مجموعة من التوصيات وخطاطة عمل تخص جهاز إجراءات دعم التشغيل وكذلك تخص الحملات التحسيسية للحرف الواعدة عبر تقويض النماذج الرتيبة الجامدة المتداولة (STEREOTYPES)معتمدين ما يعرف كاصطلاح منهجي بالطريقة النوعية (METHODOLOGIE QUALITATIVE) (5) للإجابة عن التساؤلات , رغبة في التوصل إلى تحقيق ما يعرف اصطلاحا بالمنهجية النوعية التعاونية (METHODOLOGIE QUALITATIVE DITE COOPERATIVE)(6) عبر تجنب تغيير أو إعادة صياغة أجوبة واستدلالات طالبي العمل محل التقصي , و جعلها نقطة الارتكاز لمقابلتها بآراء مختصي الإدماج .ما يهم الدراسة الحالية هو على وجه الخصوص بنية التمثلات الاجتماعية لطالبي العمل لمقارنة مضمونها بالتمثلات الاجتماعية لطالبي العمل محل التقصي , من بين نتائج الدراسة انبثاق معالم جانبية كمؤثر سياقي حول تمثلات المجموعات المدروسة ويمكن تلخيصها إلى ثلاثة عناصر هي :

– **تطور التمثلات الاجتماعية للعمل** :إن تاريخية المجتمع تفيد بترسخ فهم العمل كأساس للرابط الاجتماعي لكن تحولات نسق التشغيل جرت حوارات حول قابلية هذا الترسخ

بل وصلت إلى التساؤل حول تأسيس المجتمع ومن مفارقات الموضوع هو على الرغم من التحولات الجذرية التي يتعرض لها العمل كأحد أسس النظام الاجتماعي يواصل المجتمع عبر التمثلات شحنه بقوى سحرية وطاقات طوباوية (ENERGIES UTOPIQUES) , ويمكن فهم تلك المفارقة عبر ثلاث عناصر :

– كون الإدماج هو المشاركة في نشاطات الإنتاج والاستهلاك مما يحيل إلى العمل كعامل إنتاج عبر النموذج الاقتصادي أي قوة هذا النموذج.

– كونه نمط مفضل في بناء ومد العلاقات وتوسيع النسيج الاجتماعي الذي يشكل تجسد إدماجنا داخل المجتمع وتمكين الأفراد من التطلع إلى المراكز وهنا نكون تجاه العمل كشغل توظيف .

– كونه نمط خاص للارتباط بالعالم الخارجي الذي يمكننا عبره التعبير وتحقيق ذواتنا وهنا نكون تجاه العمل كإبداع وخلق (ŒUVRE) .

ويكمن المشكل الرئيس في غياب التطابق بين الأنماط الثلاث بكون العمل عنصر إنتاج والعمل كوظيف ة والعمل كخلق أو بصيغة أخرى غياب التطابق بين الوظائف الثلاث للعمل المتمثلة في توفير دخل واعتراف اجتماعي وتحقيق للذات وفق تعبير الاقتصادي الفرنسي ALAIN LIPIETZ (7).

آثار الأجيال (EFFETS DE GENERATIONS)(8) :في حالة التحليل المعتمد على التمثلات الاجتماعية التمييز بين آثار دورات الحياة (CYCLES DE VIE) و آثار الأجيال هو تمييز أساسي ففي الحالة الأولى تطور التمثل الاجتماعي لدى الأفراد يعود إلى التغير في هرم الأعمار فقط أما في الحالة الثانية فتجديد الأجيال اعتباريا لسن معين

يؤدي إلى تغييرات جذرية في التمثلات الاجتماعية , فبالنسبة لفرد ولد سنة 1940 وعاش حتى سنة 1975 لمعاينة البطالة من خلال 35 سنة من نموذج التوظيف الكامل يعيش البطالة كاختلال في النموذج وعبر منظومته أما بالنسبة لابنه المولود سنة 1965 ذي 10 سنوات فيعيش البطالة كضغط اسري وحذف في الميزانية ولكنه سنة 1985 يرى بطالة أصحابه مسجلة في إشكالية معاصرة تختلف عن والده ولو سألنا سنة 1995 الأب و الابن عن البطالة لوجدنا فروقات كاشفة بالتمثلات وهذا لا يعني أن تمثلات الأب لم تتغير خلال عشرين سنة بل يؤكد أن تغير اجتماعي ما ليس له نفس التأثير على تمثل اجتماعي مترسخ و مهيكل و آخر هو في طور الهيكلة.أما عن آثار دورات الحياة فصاحب الأربعين سنة تبعا لالتزاماته المجتمعية لا يموضع الأجر كعنصر بالتمثل الاجتماعي للعمل نفس موضعة الطالب المتخرج حديث العهد.

اختيارات نموذجية منمطة ورتيبة STEREOTYPES CHOIX DES :اظافة إلى تأثير متغير السن نلاحظ بصفة جلية تأثير متغير الجنس ,اندماج المرأة في القطاع الثالثي (SECTEUR TERTIAIRE)لازال يواجه صعوبة بالتوازي مع أجور منقوصة اعتباريا بالذكور مع تمركز هؤلاء بالقطاعات التقنية و الصناعية ,أما معايير اختيار المهن فهناك اشتراك نسبي بالنسبة للجنسين عدا أن المرأة تهتم أكثر بمرونة توقيت العمل فيما يهتم الذكور بالدخل و الأفاق المهنية المتاحة من الأسباب المقدمة كتفسير من طرف الأخصائيي ن سواء بعلم النفس أو علم الاجتماع هو اصطلاح **"تكلفة التعدي"** (COUT DE LA TRANSGRESSION) (9) حيث تكون السعادة العاطفية والسعادة بالعمل

مرتبطة بالانسجام بين الهوية الجندرية للمهنة والهوية الجنسية في الحالة المدنية ,

مع فروقات طفيفة في تكلفة التعدي تبعا للمحيط الاجتماعي والتنشئة الأسرية

ومستوى التعليم وتخلص الدراسة إلى رسم بنية التمثل الاجتماعي لطالبي العمل كما

هو مبين بالشكل التالي :

شكل رقم 1 : خطاطة تمثيل بنية التمثل الاجتماعي لطالبي العمل .

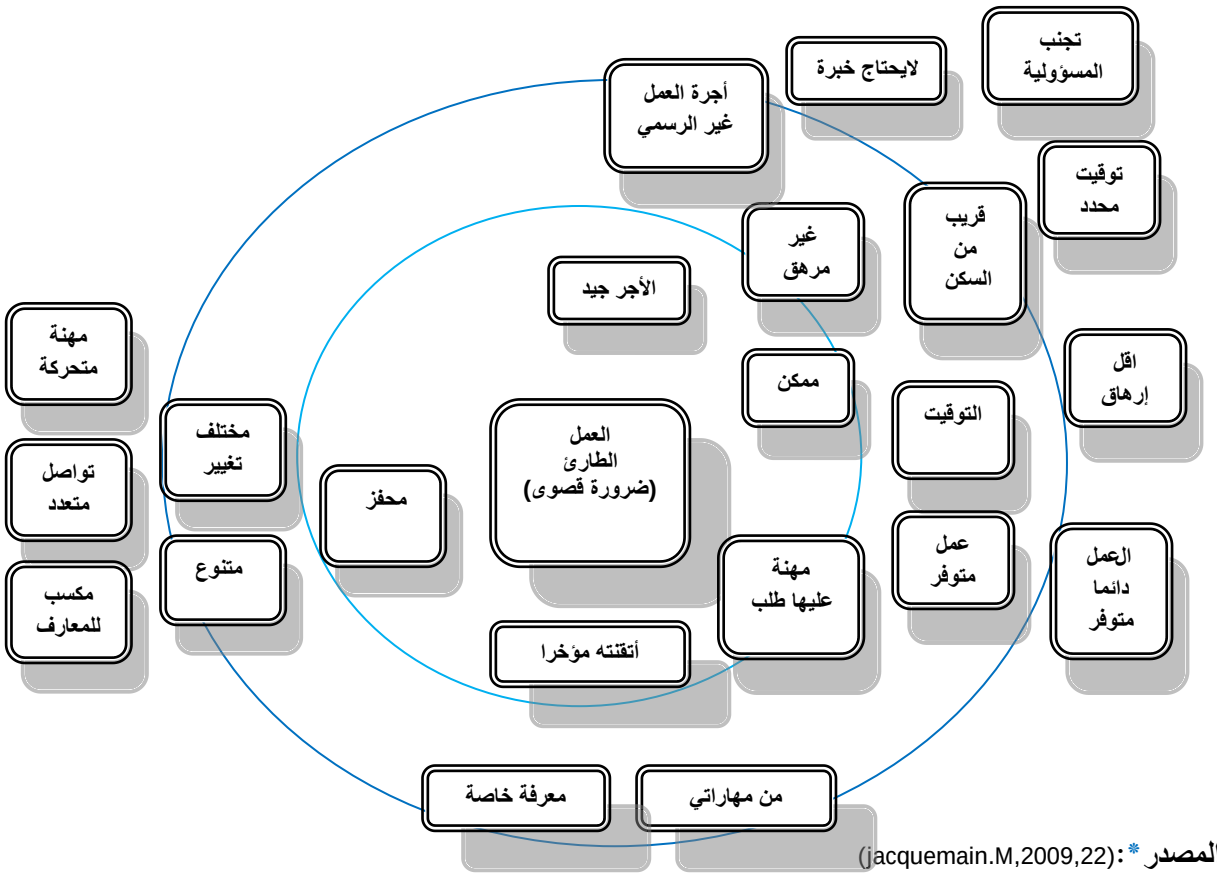

المصدر *:(jacquemain.M,2009,22)

أول عنصر من عناصر الفرق هو غياب عنصر الدولة كمكونة (بكسر الواو)

سواء بالنواة المركزية للتمثل الاجتماعي أو المحيط الأول , بل أكثر من ذلك غيابه

نهائيا رغم كون طالبي العمل يصفون العمل بالطارئ نظرا لشدة حاجتهم إليه , على

خلاف التسليم بالارتباط العضوي بين الدولة كهيئة أو كيان يمتلك سلطة التعديل بل يمثل حارس للتضامن الاجتماعي و مسؤول عن بطالة أفراد المجتمع القادرين على العمل.

تزامنيا مع غياب عنصر الدولة من بنية التمثل الاجتماعي لطالبي العمل تظهر مكونات أخرى أكثر ارتباطا بالفرد و إدراكه العقلاني لمحيطه وتفاعله معه وفق نفس العقلانية المكرسة لتحقيق الذات وارتباط حالة الفرد مع العمل فالتشغيلية هي محصلة نظام معرفي خاص بالعقلانية الحديثة .

ثاني عنصر من عناصر الفرق وارد بدراسة لها نفس نطاق الاهتمام EDUARDO. M & (10)(EDOUARD. F,2005,1.8) حيث تفيد الدراسات المتراكمة حول التمثل الاجتماعي للبطالة تراتب بنيته وفق ثلاث مبادئ متجذرة داخل البعد الاقتصادي وهي المشاكل المالية المميزة للنواة المركزية للتمثل الاجتماعي للبطالة تجر هذه المشاكل المالية , مشاكل اجتماعية مرتبطة منها الإقصاء الاجتماعي والتهميش كمبدأ ثاني و أخيرا مظاهر مرتبطة بالفرد كفقدان الثقة بالذات مرتبطا بنقص الكفاءة المهنية و الشهادات لكن الأهم هو كون مقارنة بين التمثل الاجتماعي للعمل والتمثل الاجتماعي للبطالة مرتبطان بواسطة صلة مبحثية (THEMATIQUE) معرفة بأنساق التجابه أو المعارضة المحلية بحيث تكون هذه الصلة هي احد تمظهرات مفهوم المبحثية CONCEPT DE THEMATA (11) الذي يحيل بدو ره إلى تصورات وصور و شبه تصنيفيات متضادة بدائية مخبرة عن تراكب الاجتماعي الثقافي للفكر الاجتماعي الذي يحظى داخله العمل أو البطالة بدور كبير في الديناميكية الاجتماعية اليومية للأفراد ولكن وهو

عنصر الفرق بكون الموضعة هي نقطة أساسية لميلاد التمثلات الاجتماعية والسماح بتفعيل آلياته .

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية

1- مقدمة عن التمثلات الاجتماعية :

يعرف H.PIERON الإدراك بأنه المعرفة الحسية لحوادث خارجية, ويقر أن كل فعل إدراكي هو عملية عقلية معقدة تمد الشعور بالأحداث الخارجية ,وهو بناية ذهنية تتدخل فيها العوامل التي تستقبلها الحواس الذاتية وكذلك المعارف الخلفية للإنسان التي تكمل المعلومات الحسية (مرداسي .م,2006, 41)(12) وتنقسم أنواع الإدراك عند الإنسان إلى نمطين :

- **النمط التحليلي** (ANALYTIQUE) : هناك أفراد تدرك خاصة العينات الصغيرة أو ملامح ثانوية للأشكال أو المواقف و لا تستطيع القيام بعملية الجمع أو الاستنتاج.

- **النمط الاجماعي** (SYNTHETIQUE) : يوجد داخل هذا الصنف الأفراد الذين لا يدركون الملامح الدقيقة بل الشكل ككل.

تطبيع الإدراك عند الإنسان وتحديد التوقعات المتواصل يكون طريقة خاصة في الإدراك تؤدي إلى ما يدعى بالقواعد الاجتماعية للإدراك , تكون هذه القواعد أو القوانين اتفاق على الإدراك يأتي حسب نمط واسع (هياكل جماعية) أو موحد (هياكل قيادية) فالأفراد يتبعون في الإدراك طرق تؤدي إلى توزيع تكراري يتوقف على المعايير التي تتقبلها الجماعة أو المجتمع (13) .

يهتم **دوركايم** بالتمثلات الاجتماعية الجماعية ويؤكد على أنها خارجية بالنسبة للفرد الاجتماعي و أنها تتولد عبر سيرورة الاتصال داخل المجتمع خلال مختلف عمليات التبادل ضمن سلوكيا ت وأفعال الأفراد, في بعض الاستنتاجات يقدمها على أنها قد تتسم باستقلالية ذاتية عن الفرد.

يعتبر MOSCOVICI SERGE من الرواد المهتمين بهذا المفهوم , ويعتبر التمثلات الاجتماعية "**سيرورة توسط بين المفهوم و إدراكه**" (HONORAT,2007,3)(14) ينطلق **دواز** (WILLEM DOISE) من هذا التعريف مستعينا بمفهوم الحقل الاجتماعي عند **بورديو** (BOURDIEU.P) لتطوير المفهوم وصولا إلى تعريف التمثلات الاجتماعية بأنها " **المبادئ المولدة لتموقعات إدماجية خاصة في مجموعة العلاقات الاجتماعية وهي التي تنظم السيرورة الرمزية الفاعلة داخل هذه العلاقات** "(15) .

أما (SECA JEAN-MARIE) فيعرف التمثلات الاجتماعية بأنها "نسق معارف عملية (أراء,صور,مواقف,أحكام مسبقة,نماذج منمطة رتيبة–جامدة– (STEREOTYPES)), معتقدات متولدة جزئيا في سياقات تفاعل مابين الأفراد أو الجماعات "

يقدم ابريك (ABRIC JEAN-CLAUDE) التمثلات الاجتماعية بأنها " رؤية وظيفية للعالم تسمح للفرد أو الجماعة بإضفاء معنى على تصرفاتهم و فهم الواقع , عبر نسق مرجعيتهم الخاص وبالتالي التأقلم وتحديد موقعهم" (16).

يؤكد ABRIC على أن التعرف على "رؤية العالم/ VISION DU MONDE" التي يحملها الأفراد أو الجماعات بداخلهم والمستعملة في الفعل أو التموقع هي عملية ضرورية

لمعرفة ديناميكية التفاعلات الاجتماعية ومن ثمة كشف محددات الممارسات الاجتماعية(17).

تتم العملية الذهنية لبناء الواقع والتواصل معه عبر تجسيد الفكر من خلال توسط التمثلات الاجتماعية , و يتم هذا التوسط وفق آليتين هما :

– الموضعة (OBJECTIVATION) : وتتم عبر "ترتيب وتشكيل" المعارف المتعلقة بموضوع ما , حيث يتم استبدال المدرك الحسي والمفهوم المرتبط به بصورة ذهنية مموقعة داخل نسيج المعارف السابقة داخل مخطط مفهمي ذاتي عملي, (بوخريسة ب,2006, 158)(18).

– الإرساء (ANCRAGE) : يعرف أيضا بالتجذير الاجتماعي للتمثل وموضوعه , يعمل الإرساء على تطوير موقعة تمثل ما داخل النسيج المعرفي الذاتي إلى بناء ادماج وظيفي معرفي لهذا التمثل عبر تفعيله المتكرر في التعاطي مع كل صوره الاجتماعية في الواقع,(19).

تكمن أهمية مفهوم التمثلات الاجتماعية في كونها تسمح بمعاينة التداخل بين النفسي والاجتماعي (CLAPIER-VALLADON.S ,1991,22) (20).

2– منهجية تكميم التمثلات الاجتماعية : تتعدد التمثلات الاجتماعية بتعدد مواضيعها , لكن منهجيا يتم تحديد تعددها بتعدد الجماعات داخل المجتمع حيث

تتكون عبر الجماعات من خلال العمليات الاتصالية ومختلف الممارسات الاجتماعية للأفراد بمحيط ما.

ما يجب الانتباه إليه هو كون النموذج الإحصائي المعتمد في تكميمها مختلف عن قانون GAUSS الذي يفترض توزيعا طبيعيا تتم دراسة المجتمع المعني وفق المنوال و الوسيط أو داخل البيان الجرسي (COURBE CLOCHE) , بل النموذج المعتمد في دراستها الكمية هو نموذج إحصائي يعرف بالنموذج متساوي الاحتمال (MODELE EQUIPROBABLE) (VERGES.P ,2001, 539), STATISTIQUE (21) وهذا ما يجعل تكميم التمثلات الاجتماعية يخضع لأدوات إحصائية خاصة بها.

نظرية البنية للتمثلات الاجتماعية : تعتبر التمثلات الاجتماعية من المفاهيم التأسيسي ة في علم النفس الاجتماعي , بكونها تدل على شكل معرفة اجتماعية : مبنية اجتماعيا ومشتركة بين كل أفراد مجموعة اجتماعية أو ثقافية (Croline.M , 2007,3) (22).

يتضح التمثل الاجتماعي بجلاء في طيات حديث الفرد , ويكون بذلك التعبير الفردي هو أول مستوى لجمع المعطيات حول تمثل اجتماعي ما, فبالمعاينة المقارنة لمختلف أحاديث الأفراد يمكننا تحديد بنية التمثل الاجتماعي لموضوع ما حيث يعتمد الفرد على معرفة ساذجة اجتماعية متداولة يسخر للمساهمة فيها سيرورة القواعد(المنطقية/الاستنباطية), (REGLES LOGICO-DEDUCTIVES) ذات النمط العلمي حيث يكون حديث الفرد في موضوع تمثل اجتماعي ما **متزامن مع شعوره بوصف المحيط كما هو فعلا وكما يدركه الآخرون وفق خبرته بهم**(23).

يعرف التيار المتبني للتمثلات الاجتماعية في بداياته , بتيار نظرية التغير حيث يسعى لفهم الكيفية التي يتأسس بها الإجماع أو القبول حول موضوع ما داخل جماعة معينة وهذا ما دفعه إلى التطرق إلى بنية التمثلات الاجتماعية والتمييز بين العناصر عالية القبول و الإجماع وأخرى يكون الإجماع حولها اقل وتكون متزامنة الوجود مع العناصر الأولى كما في الشكل رقم 2.

شكل رقم 2:مخطط توضيحي حول نظرية البنية.

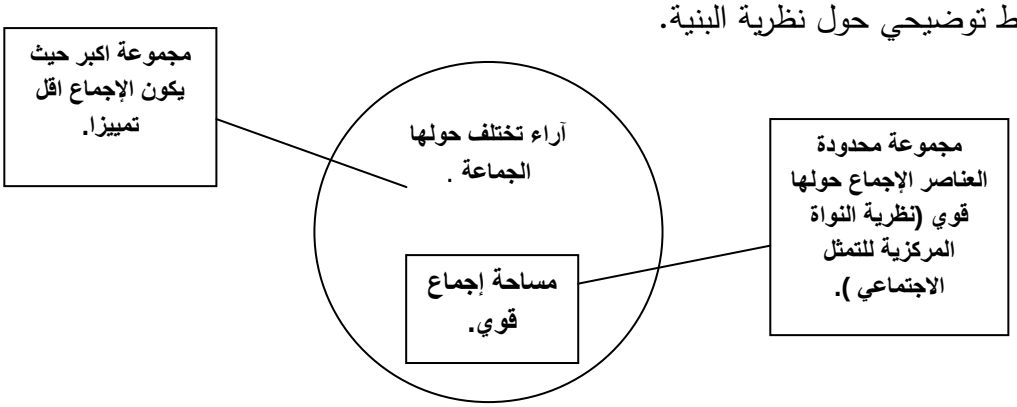

المصدر:(CAROLINE.M,2007,7)

يعتبر ابريك (ABRIC.J.C) رائد صياغة نظرية التمثل الاجتماعي اعتمادا على أعمال (MOSCOVICI) , حيث قام ABRIC ببلورة نظرية النواة المركزية للتمثل الاجتماعي وفق خصائص الإجماع التالية:

– الإجماع ليس نتيجة الاتفاقات الفردية العشوائية بقدر ما هو عامل مشترك بين كل الأفراد.

– الآراء المحرزة لأكبر إجماع هي الآراء الأقل اتساما بمميزات خاصة وهي التي تسمح بتحديد موضوع التمثل الاجتماعي.

– لا يمكن للآراء المحرزة لأكبر إجماع , التناقض مع باقي أراء ومعتقدات التمثل الاجتماعي وعليه يمكن تقسيم التمثل الاجتماعي كما يلي:

– عناصر محيطة (ELEMENTS PERIPHERIQUES):وهي المعتقدات المتغيرة والمختلفة من فرد لأخر, كبنية (STRUCTURE PERIPHERIQUE) هامشية تقوم بثلاث ادوار هما :

– التجسيد CONCRETISATION : عبر المحافظة على وحدة النشاطات الممارسة وتوجيهها وفق المعنى الدلالي للنواة المركزية فمثلا إذا كانت الوظيفة الدلالية للنواة المركزية هي تحقيق الذات عبر العمل فان النشاطات الممارسة وتقلد الأدوار المختلفة كالإبداع ,تقلد المسؤوليات , الاندماج ضمن فريق عمل , ممارسة نشاط موافق لرغبة الشخص هي كلها نشاطات مجسدة للوظيفة الدلالية للنواة المركزية, تحقيق الذات عبر العمل(ABRIC.J.C ,2007,5) (24).

– التعديل REGULATION : تسمح بظهور الاختلافات الفردية وفق شخصية الفرد وخلفيته المعرفية فمثلا يمكن لفرد تحقيق ذاته بنفس التمثل الاجتماعي السابق عبر ممارسة وتجسيد دورين فقط .

– الدفاع DEFENSE : بكون البنية الهامشية هي خط الوقاية الأساسي للمحافظة على النواة المركزية , بتعديل البنية الهامشية يتمكن الفرد من الاستجابة لتغيرات المحيط بسرعة .

– عناصر مركزية (نواة مركزية) NOYAU CENTRAL:عناصر متفق عليها ,هي نتاج الشروط التاريخية والاجتماعية و الايدولوجية لتكوين التمثل الاجتماعي, فالمعلومات و الآراء و المعتقدات بالنواة هي دالة (FONCTION)السياق الاجتماعي الكلي المحدد ة داخله الجماعة , عناصر النواة تحظى بإجماع لأنها تعكس المعايير و القيم ومصالح المجموعة.

للنواة المركزية وظيفتين هما:

– وظيفة دلالية SIGNIFIANTE FONCTION حيث تنتج النواة الدلالة الشاملة التي يضفيها الأفراد على الموضوع , بحيث يسند معنى موضوع التمثل ارتداديا إلى كل المعارف المرتبطة به حتى فيما يخص الحركات الأكثر تقنية لممارسة ما,كما تؤثر النواة على كل العناصر المحيطة التي لا يمكنها التناقض معها.

– تسمح النواة المركزية بتكوين علاقات منطقية بين كل عناصر التمثل الاجتماعي . يضيف ABRIC أن النواة المركزية هي عامل الاستقرار للتمثل الاجتماعي وتتسم بعطالة تجاه التغير لكن بتعرض المجتمع لتغيرات تقنية وعلمية وبيئية , على التمثل الاجتماعي التغير و التطور للمحافظة على موائمته و فائدته .

إن وقوع تناقض بين تغيرات المحيط والعناصر المحيطة للتمثل الاجتماعي يؤدي إلى إعادة تهيئة العناصر المحيطة لكن وقوع التناقض مع النواة المركزية يجعل التغيير أكثر كلفة وأكثر بطء لأنه يرتد إلى كل عنا صر التمثل الاجتماعي.

من ناحية أخرى اهتم MOLINER(25) , بسيرورة ديناميكية تغير التمثل الاجتماعي وفق مقاربة لامتزامنة (DIACHRONIQUE) وتوصل إلى تمييز ثلاثة مراحل في" تاريخ" تمثل اجتماعي.

– الظهور (EMERGENCE): يسبق بروز معارف ثابتة متفق عليها مرتبطة مباشرة بموضوع التمثل تتسم هذه المرحلة باختلافات كبيرة في الآراء وهيكلة ضعيفة لهذه الأخيرة.

– الثبات : وجود عناصر اجماعية مرتبطة بقوة وطيدة بينها.

– التحول : تحول الاجماعات السابقة وتعايشها مع عناصر جديدة يمكن أن تناقضها ويضيف أن مرحلتي الظهور و التحول مرفوقتان باتصالات جماعية شديدة ومكثفة.

3– التمثل الاجتماعي و المخيال الاجتماعي

التساؤل والبحث حول التمثل الاجتماعي لموضوع ما ، لا ينفك عن ربطه بالمخيال الاجتماعي (IMAGINAIRE SOCIAL) كسيرورة توليد رتيبة ، و يمكن اعتبار (CORNELIUS CASTORIADIS) من الأوائل الذين اهتموا ببحث المخيال الاجتماعي وعلاقته بكل النسيج الاجتماعي كنتاج علاقة تزامنية لقد تضمن كتابه "التأسيس المخيالي للمجتمع " رغم الاختلاف في ضبط مفردات معبرة تبعا لترجمة عنوان الكتاب (L'INSTITUTION IMAGINAIRE DE LA SOCIETE) خلاصة تشريحه لمفهوم " المخيال الاجتماعي " وعلاقته بالمجتمع .

حيث يعتبر أن الهيئة هي شبكة رمزية مراقبة اجتماعيا تتذايت داخلها مكونة (بكسر النون) وظيفية ومكونة خيالية بنسب مختلفة ويكون الاغتراب (L'ALIENATION) هو استقلالية وهيمنة البرهة المخيالية داخل الهيئة , التي تتماهى مع هذه البرهة حتى تكريس استقلاليتها وهيمنتها بالنسبة للمجتمع حيث تتجسد تلك البرهة المخيالية من خلال مادية الحياة الاجتماعية تزامنيا مع فرضية كون النمط المخيالي لمجتمع ,نمط علائقي معتمد بين هيئاته و مخيالاته أو بصيغة ابسط كون المجتمع غير مدرك أن مخيال الهيئات هو نتاجه (CASTORIADIS.C ,1975,184) (26).

يضيف مكرر ومؤكدا مقولة أن القوانين تستند في تجسدها على أوهام الفرد معتبرا ذلك تجسيدا لخيال خاص هو احد الشروط الوظيفية ويرى في المخيال عامة جذر الاغتراب أو الخلق في التاريخ, استنادا إلى بداهة كون الاحتياجات بالمفهوم الاجتماعي التاريخي (SOCIAL-HISTORIQUE) عدا الضرورات البيولوجية هي نتاج المخيال الجذري الذي يعوض كمخيال, عدم الإشباع أو تلبية الاحتياجات متحولا بذلك إلى مخيال ثانوي مشتق من الأول .

بعد تأطير عام لامتداد المخيال وبالانتقال إلى معاينة المجتمعات التاريخية ليربط فهم المجتمعات الرأسمالية الحديثة التي تخلق منابع متصلة لاحتياجات محدثة وترهق كيانها في تلبيتها تلك المجتمعات لا يمكن فهمها أو وصفها استعانة بالتحليل الوظيفي حتى وان رمى إلى تتبع سلسلة من المعاني هي بحد ذاتها دخيل على هذا الصنف من التحليل بل مستعبدة له ومهيمنة عليه(27).

على ضوء ما تقدم يكون التساؤل حول العقلانية أو مقاربتها رهبن معاينة تاريخية اجتماعية عليها الاعتراف بكون الوظيفية كيان معلق بالمخيال فالاقتصاد الرأسمالي لا يمكنه العيش إلا عبر هذا التعلق بتقديمه لسداد احتياجات هو مصدرها مما يحكم على عقلانيته بكونها شكل من أشكال المخيال الثانوي عبر استقلاليتها وتحولها إلى غاية إلى درجة تكريس العقلانية الصورية المفرغة(28):

(LA PSEUDO-RATIONALITE MODERNE EST UNE RATIONALITE FORMELLE EST VIDE(.....) DONT LE FONCITONNEL EST SUSPENDUE L'IMAGINAIRE SOCIAL)

لا يعني الحديث عن المخيال الاجتماعي جعله أداة الحرتقة (BRICOLAGE) وتحويله إلى مخبأ مفاهيم أخرى ومطابقته على معاني المخيالات الاجتماعية مستشهدا بمقولة LEVI-STRAUSS المعيارية" بكون المجتمع وظيفي هي ثرثرة حول البداهة في حين القول بان كل ما في المجتمع موظف (فعل)هي تعسف في الحكم "(29).

لان ذلك يرتد إلى مطابقة وتجانس المنطق الرمزي ومنطق الهيئة وتوحيدهما (SYSTEME / INSTITUTION) , فالمجتمع مؤسس لرمزيته عبر بعدي الاجتماعي و التاريخي تبعا لمجال من الحرية غير المطلق إضافة إلى تزايد ارتباط الرمزي والوظيفي و تداخلهما , مما يحتم نفي اعتبار موقف العلم و المعرفة تأمليين بل يجب اعتبارهما نتاج وطيد الصلة بالتطبيق (PRAXIS) الذي بدوره لا ينفك عن المخيال.

فتحديد العلاقة بين الرمزي و المخيال هو احد مفاتيح البناء الإشكالي للموضوع فاعتبار المخيال بمعنى القدرة على الإبداع سواء كان ابتكاريا أو نتاج الحركة داخل النظام الرمزي القائم يحيلنا إلى تكرار التساؤل الإشكالي ل CASTORIADIS لماذا يجبر

المجتمع على البحث عن مكملة نظامه داخل المخيال الاجتماعي ؟ " (DURAND.J-P

(30)&WEIL.R ,1989,210) .

حيث يسعى هذا الأخير إلى ربط علاقات بين النفسي و التاريخي الاجتماعي أي بين المخيال الجذري وانتمائه إلى التاريخي الاجتماعي .

في نفس السياق تتدرج أعمال DURAND GILBERT عن المخيال الرمزي المعروفة بمقاربة التحول:

عبر تقويض الأيقونات والتحول بعد ها إلى ما يعرف بالهرومنطقيا (DE L'ICONOCLASME AUX HERMÉNEUTIQUES) ويعتبر أن تاريخ الغرب هو تاريخ تقويض الأيقونات أو تقدم الضمير الذي هو مصدر تقويض تلك الرموز المتراكبة وذلك عبر ثلاث مراحل : مرحلة صياغة المفاهيم لأرسطو طاليس تليها مرحلة الفكر المصور الرمزي للكنيسة القروسطية ثم مرحلة عقلانية ديكارت .

ليخلص إلي مقابلة صنفا الهرومنطقيا : هرومنطقيا اختزالية المتجسدة عبر أعمال FREUD والانثروبولوجيا الوظيفية والانثروبولوجيا البنائية .و الصنف الثاني هرومنطقيا تأسيسية عبر أعمال BACHELARD & JUNG . معتبرا أن إقصاء دور المخيال الرمزي كعامل إعادة الأسطورة بمشحونها من أمل وترجي يدفع إلى علم خال من الضمير وهو تسجيل لمرحلة انحطاط نهائي لحضاراتنا. (31).

من جانب آخر تعبر أطروحة MAFFESOLLI عن موقف مضاد للسوسيولوجيا الأكاديمية التي يصفها بالوضعية (الوضعانية في ترجمة تعبير بوبر) الخاضعة لهيمنة جيل المؤسسين المتسمة بثنائية الطرح للعلاقة الرمزية بين العقل و المخيال حيث تكتفي هذه السوسيولوجيا بمساءلة المجتمع داخل حدود العقلانية القصدية الاقتصادية الصرفة متنكرة لسوسيولوجيا الفهم التعاطفي التي تصف ما هو معاش مكتفية بالتعرف على مختلف مرامي الفاعلين المعنيين مضيفا أن الموقف المنهجي المعتمد هو " الصنفية " TYPICALITE تجاوزا لادعاءات الوضعية في المعاينة والفهم مع البقاء خارج الموضوع لان المفهوم هو سجن للواقع واختزال لأبعاد المعنى فالاعتماد على التصورات الأولية أو الحدسية NOTION يوفر مرونة في مقاربة زوايا المعطى الاجتماعي محل الاهتمام لتأسيس سوسيولوجيا نسبية تبعا لفهم الحياة الاجتماعية المار بتعدد وجهات النظر والملاحظة هي بحد ذاتها نتاج تعددية العقول المكونة للحياة .مع الإدراك التام أن ما يجب العمل عليه حاليا هو اقتراح أفق أكثر منه تكوين مضمون (32).

بعد مقاطعة مختلف المقاربات بهدف استجلاء تداخل دال بين المخيال وسلسلة المعاني و نظام الرموز وصولا إلى التمثلات الاجتماعية , يمكن الاعتماد على اعتبار المخيال وعاء للتاريخي الاجتماعي بالمعنى الدال للمصطلح واعتبار مدلوله هو نتاج النظام الرمزي المستعمل كأداة تمظهره وموقعة التمثل الاجتماعي كأحد وحدات سلسلة المعاني المتولدة من المخيال الاجتماعي مع استنادها المتحرك إلى نقاط تعليق مرتسمة على النظام الرمزي باعتباره تجسدا أو مدلولا للحظة من لحظات

التاريخي الاجتماعي أي اعتبار التمثلات الاجتماعية رهينة المخيال الاجتماعي

وجزء مرتبط به.

الاستخلاص:

الاسترشاد بتاريخية الأقاليم المختلفة يوفر إطارا مقارنا لمقاربة أثار التغير الاجتماعي على بنيات اجتماعية مختلفة من ناحية الأوليات التأسيسية وفق زاوية التحليل المعتمدة في حين تشترك تلك البنيات وخاصة في المراحل القريبة نسبيا في التزود و إثراء وعاء مشترك قد نصفه دون بعض التعسف بالثقافي استنادا إلى انفراد الإنسان بالثقافة , محصلة هذا السعي الاستقصائي الأولي هو تغل غ ل مفهوم العقلانية حتى بلوغ مستوى الوحدات البنائية الأولى وظهورها جليا على مستوى الأفراد واستبعادهم الاعتماد على رؤية أحادية الجانب لمسؤولية الدولة بل ابعد من ذلك استبطانهم وتفعيلهم للمبادئ المؤسسة لبناهم الاجتماعية واعتبارهم التغيير هو مبدأ مناط بأفعالهم كأفراد .

هذا ما عبر عنه بعناصر الفرق من غياب لعنصر الدولة في النواة المركزية لتمثلات طالبي العمل وفعالية مفهوم الموضعة في السماح بتوليد التمثلات وتغيرها دون تكلفة اجتماعية مرتفعة أي دون الاستناد إلى منطق الصراع الموجه نحو الكيان الاجتماعي و تفريغ بؤرة موقع الفرد و أفعاله من كل تساؤل حول مآل وضعه .

مراجع و هوامش الفصل الأول :

1 - Saint-Germe .Eve.(2004)'' *l'employabilité, une nouvelle dimension de la GRH* , '' . Retrieved March , 15 ,2009, from http://www.chaire-competences.uqam.ca/pdf/conferences/Saint-Germes_Eve.pdf

2– حمود سعيدة. (2005)," *ﻟﺪﻟﻴﻞ ﺗﻘﻨﻴﺔ ﺳﻮﻕ ﻫﻮﻳﺔ ﻭﺗﻘﻨﻴﺎﺕ ﺑﻨﺎء ﺟﺪﻭﻝ ﺍﻟﺘﺰﺍﻣﺎﺕ ﺍﻟﺰﺑﻮﻥ ﻭﺍﻟﺘﻔﺎﻭﺽ ﺍﻟﺘﺠﺎﺭﻱ ﺍﻟﺰﺑﻮﻥ* " ,مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر .

3– سميحة يونس .(2006) , *"ﺩﻭﺭ ﺟﻮﺩﺓ ﺍﻟﺨﺪﻣﺔ ﺍﻟﻤﺪﺭﻛﺔ ﻓﻲ ﺗﺤﺪﻳﺪ ﺍﻟﺘﺰﺍﻣﺎﺕ ﺍﻟﺰﺑﻮﻥ ﻓﻲ ﺳﻮﻕ ﺍﻟﺨﺪﻣﺎﺕ ﺍﻟﻤﺼﺮﻓﻴﺔ ، ﺩﺭﺍﺳﺔ ﺣﺎﻟﺔ ﺍﻟﺒﻨﻚ ﺍﻟﺼﻨﺎﻋﻲ ﺍﻟﺠﺰﺍﺋﺮﻱ "* , مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر .

4- JAQUEMAIN.MARTIN & JEROME PIETERS.(2009),'*'les représentations des demandeurs d'emploi face aux emplois de premier niveau* '',université de liège ,Belgique .Retrieved March , 15 ,2009, from http://www.csefcharleroi.be/images/sitefr/edit/les%20representations%20-%20csef.pdf

5– نفس المرجع , ص.4.

6– نفس المرجع , ص.4.

7– نفس المرجع , ص.13.

8– نفس المرجع , ص.14.

9– نفس المرجع , ص.15.

(*) التسطير على المخطط (الدوائر) اظافة من الباحث بغرض التوضيح .

10- EDUARDO. MARQUEZ & EDOUARD. FRIMEL.(2005),''activation des schèmes cognitifs de base et actualisation des valeurs associées au travail'' ,in PEER REVIEWED ONLINE JOURNAL ,vol 14 ,pp.1.1-1.28 . Retrieved March ,15 ,2009 , from http://www.psr.jku.at/PSR2005/14_01Mar.pdf

11- نفس المرجع , ص. 1.8 .

12 – مرداسي موراد.(2006),"**مواضيع علم النفس وعلم النفس الاجتماعي**",الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية.

13– نفس المرجع , ص.46.

14- HONORAT.(2007), *« les représentations sociales »* , MARNE-LA-VALLEE ,[consulté sur internet http://www.pdfpapers.com],(20/12/2009).

15– نفس المرجع , ص.4.

16– نفس المرجع , ص.5.

17– نفس المرجع , ص.9.

18– بوخريسة بوبكر.(2006), " **المفاهيم و العمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي** ",الجزائر,منشورات جامعة باجي مختار –عنابة .

19– نفس المرجع , ص ص.161–162.

20-CLAPIER-VALLADON .SIMONE .(1991), *« les théories de la personnalité »*,France ,éd. DELTA ,PUF ,126p.

21- VERGES.PIERRE .(2001), *« l'analyse des représentations sociales par questionnaires »* ,dans la revue française de sociologie ,vol42,n°3. Retrieved April 18 ,2009 from http://www.persee.fr/articleAsPDF/rfsoc_00352969_2001_num_42_3_5373/article_rfsoc_00352969_2001_num_42_3_5373.pdf?mode=light

22- CAROLINE .MAURY.(2007), *« les représentations sociales :boite à outil »*, knowledge and Policy in education and Heath sectors dans la revue de littérature (partie 11). Retrieved April 18 ,2009 from http://www.knowandpol.eu/fileadmin/KaP/content/Scientific_reports/Literature_review/Maury2_FR.pdf

23- نفس المرجع , ص.7.

24- - ABRIC.JEAN-CLAUDE.(2007),*''l'approche structurale des représentations sociales* '',ROME . Retrieved April 18 ,2009

fromhttp://www.europhd.eu/html/_onda02/07/PDF/9th%20Lab%20Meeting%20Key%20Lecture%20copia/10-07-2007_ABRIC/1_abric.ppt

25 - مرجع سابق ,ص .9.

26- CASTORIADIS .CORNELIUS .(1975), *'' l'institution imaginaire de la société* '', Paris , éd. SEUIL ,col. Esprit,493p.

27- نفس المرجع , ص..191

28– نفس المرجع , ص ص.219–220.

29– نفس المرجع , ص.190.

30- DURAND JEAN-PIERRE &WEIL ROBERT (direct)et al ,*"sociologie contemporaine"*, Paris , éd. VIGOT, col. ESSENTIEL ,595p.

31- نفس المرجع , ص.215.

32- نفس المرجع , ص.217.

الفصل الثاني:

تمهيد

.

مبحث أول / الفرد الاقتصادي

1- التأسيس النظري للفرد الاقتصادي.

2- النظرية الحدية.

3- التحليل الكينزي.

4- تحليل ماركس.

5- ميلاد فئة إحصائية, *(population active).*

6- تحول مفهوم العمل إلى مفهوم التشغيل .

7- التحليل الليبرالي.

مبحث ثاني / الدولة .

1 - النقطة الكفيفة للملاحظة .

2- النموذج القياسي الإرشادي(le paradigme) .

3- مفاهيم حول الدولة.

4- لماذا الدولة ؟

5- ترجمة الفكر الليبرالي.

6- برنامج التصحيح الهيكلي.

7- السيرورة الوظيفية لسوق العمل.

الاستخلاص .

إن تاريخ العلاقات بين الاقتصاد وعلم الاجتماع معقد وقديم , فالخلفية التاريخية في قراءة تطور هذه العلاقة تجعل تقصي وفهم نقاط الاختلاف والاتفاق بين العلمين يقع في دائرة النقاش المنهجي حول مسلمات وفرضيات تأسيس كل منهما , ونفي فهمه على انه صراع أو نقاش يرمي إلى تدمير أو نسف احد التخصصين بل على العكس فمصطلح النقاش هنا يحمل كل معناه العلمي و يجعل من غايته التوصل إلى فهم متبادل و إثراء متبادل .

مع العلم أن هذا الحوار كان في بدايته التاريخية يتزامن مع غياب وجود اعتراف أكاديمي بعلمية التخصصين, وكان يعكس مجهودات مبذولة ومتولدة في خضم تغيرات اجتماعية لبنى تاريخية أي **استحضار الصورة التاريخية لتلك المجتمعات بعينها وفي حدودها** الإقليمية بكل ما تختزنه من رصيد معرفي .

من المفيد التذكير انه من المتعارف عل يه بعلم الاجتماع (ر.بودون وف.بوريلو,1986, 158)(1) تحديد الاصطلاح التالي بكون :

- **التصنيف** هو تمييز مجموعة معينة تبعا لمعيار وحيد يسمح بتحديد فئات تراتبية, فالقول بان الاقتصاد سبق علم الاجتماع في تحوله إلى تخصص أكاديمي يجعلنا إزاء إجراء تصنيف معياره التحقيب الزمني.
- **التصنيفية** هي عملية تصنيف خاصة باستعمال عدة معايير تسمح بعد ترتيبها بتحديد فئات غير تراتبية , فالقول بان علم الاقتصاد تزامن تطوره مع علم الاجتماع وأنهما يعتمدان مفهوم العقلانية في بناء نموذجيهما التحليلين

للظواهر مع تبني كل منهما لمفهوم محدد للعقلانية , يجعلنا تجاه عملية إجراء تصنيفية باعتماد معيار التحقيب الزمني ومعيار مفهوم العقلانية.

يدرك الاقتصاد الإنسان بصفته عقلانيا , أي إمكانية اعتبار سلوكه نتيجة حساب يسعى بواسطته إلى إشباع حاجاته إلى حدها الأقصى و تقليل عنائه إلى أدنى حد ومن ناحية أخرى يتبنى منهجيا مبدأ الفردية المنهجية أي أن أي ظاهرة اقتصادية ليست قابلة للفهم و التحليل إلا باعتبارها نتيجة تصرفات فردية , وهو بذلك يرى الفرد الاقتصادي (HOMO OECONOMICUS) .

يدرك علم الاجتماع الإنسان بانه يجري اختياراته وفق أفضلياته , ويميز WEBER بين الأفعال العقلانية بالنسبة لغايتها عن الأفعال الناتجة عن الخضوع لقيم عليا أو الأفعال العاطفية أو الغرامية أو الأفعال التقليدية الممارسة طبيعيا & JP. DURAND) (WEIL.R ,1989,66(2) ويرى بذلك إمكانية فهم وتفسير سلوك الفرد تبعا لبنى اجتماعية مولدة لقيم و حاملة لتقاليد ما يجعل الكل قد يسبق في فهم الظواهر الفردية بما فيها ظواهر اقتصادية , تبعا لمفهوم العقلانية مع تبني إما زاوية الفرد أو الكل في الفهم و التحليل تنتج بجلاء أربع أنماط ممكنة مبدئيا في تتبع العلاقة بين الظواهر محل اهتمام العلمين :

شكل رقم 3 : مصفوفة تصنيفية للظواهر وفق معيار العقلانية ووحدة التحليل .

	فردية	**كلية**
عقلانية	نمط أول	نمط ثاني
غيرعقلانية	نمط ثالث	نمط رابع

المصدر: المعجم النقدي لعلم الاجتماع (مرجع سابق, ص 45).

نشوء الفرد الاقتصادي :

يمكن فهم نظرية السوق والاقتصاد عند سميث على أنها إجابة على سؤال الحداثة

(UGHETTO.P,2006,3) (3) تهدف إلى معرفة إمكانية تصور قيام و استمرار المجتمع إذا ما اعتبر غير مؤسس من الأعلى أي بطريقة كلية (FACON HOLISTE) ولكن مكون و مؤسس من الأسفل أي من قبل أفراد يسعون وفق إرادتهم الحرة , فلسفيا يتولى سميث (Adam Smith 1723-179) هذه القضية مترجما إياها داخل الفلسفة الأخلاقية لحقبته , المصورة في الصراع بين الرذيلة و الفضيلة والتي رهانها قيام و استمرار مجتمع مكون من أفراد لا يتمثلون سلوكا تهم وفق العدل و الجور بل تبعا لمصالحهم الأنانية.عبر هذه الخلفية يؤسس سميث نظرية المجتمع البديلة لنظرية المجتمع المنبثق من النظريات السياسية للعقد الاجتماعي (4) ومن ثمة تمثل المجتمع عبر حدود اقتصادية كسوق أو سلسلة من الأسواق و بها قوة تدفع الأفراد عبر دليل وحث مصالحهم الشخصية إلى تحقيق المصلحة العامة.

وفي حالة اعتبار رحيمية الظواهر ممثلة لمختلف الظواهر الاجتماعية يتم اختزال الظواهر الجديرة بالدراسة إلى النمط الأول و الثاني (حسب تحليل سميث) , و يمكن تغيير ملامحها لتصوير تموقع سميث كما يلي :

- ظواهر مصدرها عقلانية الفرد وهو النمط الأول.
- ظواهر مصدرها عقلانية جماعات وهو النمط الثاني.

والنمطين معا يمثلان كل الظواهر التي تقع في دائرة اهتمام التحليل وفق مفهوم الفرد الاقتصادي.

شكل رقم 4: الظواهر موضوع الاهتمام حسب سميث .

	فردية	كلية
عقلانية	الفرد الاقتصادي	الجماعة الاقتصادية
غير عقلانية	نمط ثالث/خارج الاهتمام	نمط رابع/خارج الاهتمام

المصدر : من تصميم الباحث.

المبدأ الأساسي لظهور الفرد الاقتصادي هو الحرية الاقتصادية أو"الليبرالية الاقتصادية"، وقد كان لآدم سميث الفضل الكبير في بلورة ذلك عبر مدحه لمزايا فعل "**اليد الخفية**" (ميكانيزمات السوق الحرة) في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتشغيل الكامل لها وتبعا لذلك تحقيق الرفاه الإجتماعي، **وأي تدخل للدولة من شأنه أن يعرقل السير الطبيعي للنظام الإقتصادي.**

باستحضار الخلفية التاريخية للفترة محل الفقرات السابقة , الدولة من زاوية التحليل الاجتماعي هي دولة (هيكلية وظيفية) (SCHUMPETER.J,1979,186) (5) وذلك يعني باختصار غياب اعتبار الدولة مؤسسات فيها فصل بين التشريع و التنفيذ للمحافظة على حد مقبول لتمايز مصالح العام و الخاص واعتبار الأفراد في خدمة هذه الفكرة, أي تجنب التأويل والبحث عن مؤامرة ضد مصالح دول قومية نشأت في تاريخ لاحق, أو فهم الدولة في أطروحة سميث على أنها كيان عابر للعصور ومطابق للدولة بمفهومنا الحالي بل الدقة المنهجية تستدعي استحضار تفاعل ديناميكي بين

الأنماط الأربعة لمجتمع ونتاجه المعرفي في حقبة معينة وولادة ما يعرف **بالحداثة**

. (6) (BOUHROUM.A,2009,6)

« *Cette modernité, qui est une condition historique d'émergence de la société, organise la restructuration du rapport de force cognitif, au profit de la domination de la pensée scientifique.*

"الحداثة كشرط تاريخي لظهور المجتمع , ينظم إعادة هيكلة توازن القوى المعرفية لصالح هيمنة الفكر العلمي".

مبحث أول:الفرد الاقتصادي.

1- التأسيس النظري للفرد الاقتصادي.

يرتسم الفرد الاقتصادي كاصطلاح مرتبط مع السوق كمفهوم , هذا الفرد الاقتصادي مختزن لقوة عمل يتم تداولها تداولا سلعيا (MARCHAND) محضا , لنصل إلى ما يعرف بسوق العمل (MARCHE DU TRAVAIL), **(بوصافي.ك,2006, 43)**(7).

وهو المكان الذي يلتقي فيه العرض الإجمالي للعمل بالطلب الإجمالي، بحيث يسمح اللقاء بينهما بتحديد كل من مستوى التشغيل التوازني و الأجر التوازني, ويتأسس التحليل الكلاسيكي لسوق العمل على الفرضيات التالية :

- **التجزء** (ATOMICITE): لا يستطيع أحد العارضين للعمل أو الطالبين له أن يؤثر على السوق بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن.
- **التجانس** : مميزات العرض هي نفس مميزات الطلب ، أي أن المنافسة تتوقف على السعر.
- **حرية الدخول إلى السوق** : لا يوجد ما يعيق(إعاقة قانونية، مالية، تقنية...) دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للعمل.
- **الشفافية** : هناك علم كاف بمجريات السوق، بحيث لا يحتاج كل من العارض أو الطالب للعمل وقتا معينا أو تكلفة معينة حتى يتحصل على المعلومة، أي الأجر الذي يدفعه طالب العمل هو نفس الأجر الذي يرغب عارض العمل الحصول عليه.
- **الحركة** : لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل و نوع معين من النشاط و لا على منطقة معينة دون أخرى.

تطرح الفرضيات السابقة مشكلة منهجية أولية بالنسبة لكل من هو متواجد داخل النمط الثالث أو الرابع أي السطر الأخير من الرحيمية الذي يقع خارج مجال اهتمام التأسيس النظري, المشكلة هي كيفية تحديد وقبول إدخال مفردات الحرية و الشفافية وهل يجب اعتبارهما معيارين جديدين اظافة إلى معيار العقلانية ؟

كذلك التساؤل حول دمج وسيط السعر كوجه لعملة متداولة دون طرح مشكلة قيمة العملة وكيفية تحديدها و ارتباطها بالعقلانية , من ناحية أخرى الفرضيات السابقة هي محل نقد بالنسبة للمنتمين للاقتصاديين أنفسهم كما سيرد ذكره ...

باستحضار الخلفية التأسيسية لعمل سميث وطرحه للنظرية البديلة لوصف أو تفسير قيام واستمرار المجتمع , وبغض الطرف عن مسلماته بوجود (الكلي الاستهلاكي) و(الكلي الإنتاجي) واعتبار العمل سلعة متداولة تبعا للفرضيات السابقة فان مشكلة ملحة تطرح :

– تحول العمل حين اقترابه من الدائرة المفهمية للتوازن ليصبح تشغيلا(شكل رقم 5)حيث على متتبع التحليل تصور عروض عمل وطلبات عمل داخل قطاع الكلي الاستهلاكي كنشاط موجود **غير مراقب إحصائيا** ونفس المعطى داخل قطاع الكلي الإنتاجي , وفي حين الوقت عروض وطلبات عمل بين القطاعين, كل ذلك يتحول إلى عرض عمل كلي و طلب عمل كلي يصل إلى توازن مفترض ليعكس تشغيل داخل كل المجتمع ؟

شكل رقم 5 :مخطط توضيحي لنشاط عرض و طلب العمل .

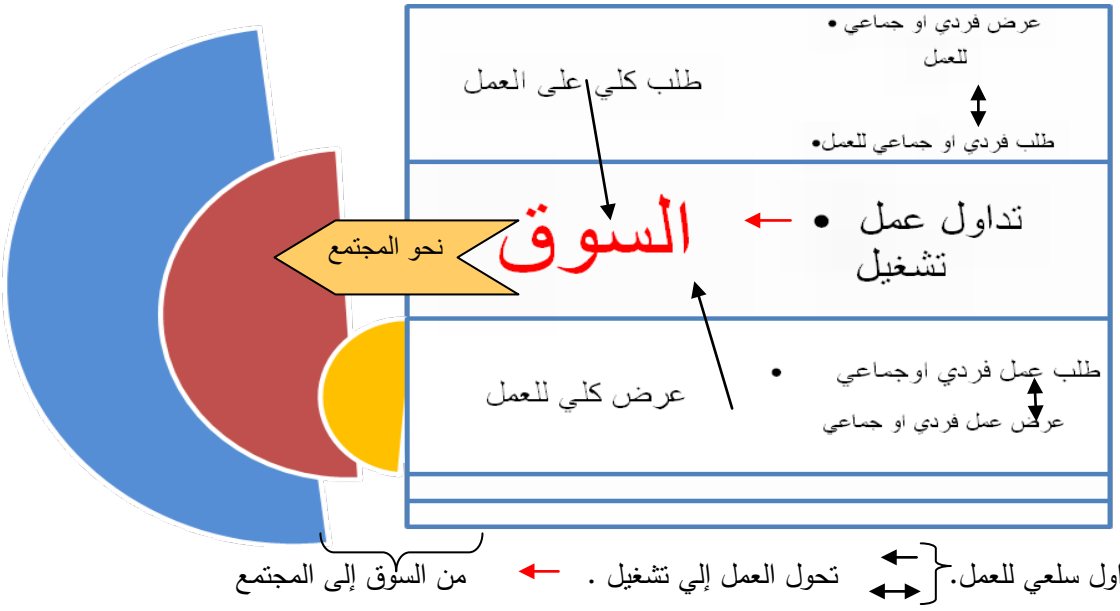

المصدر : من تصميم الباحث.

هناك نقطة أساسية في تأسيس سميث لنظريته البديلة , أن بناءه النظري وتصور المجتمع كسلسلة من الأسواق يقوم على تراتبية (8) مفادها ، **أولا يتحدد التوازن في سوق العمل ثم يتحدد بعد ذلك مستوى الإنتاج و مستوى أسعار السلع الأخرى** , فلا يمكن تصور قيام نشاط تداول سلعي وبناء لسلسلة الأسواق دون الوصول إلى قيام سوق للعمل لإعطاء وبث الديناميكية عبر اليد العاملة المنتجة داخل باقي الأسواق :

وفي حالة تعذر قيام سوق العمل بإقليم معين نظرا لعدم توفر المعلومات عن أسعار تداول العمل السلعة أو لتعذر دخول السوق متزامنا مع وجود الطلب عليه أو انتفاء التجانس بين العرض و الطلب أو داخل احدهما بسبب المستويات الفنية للعمل السلعة أي افتراض الحرفيين يقدمون نفس المنتوج بنفس الجودة وبنفس السعر لأنه هو أساس المنافسة على سبيل المثال.

فعلى المجتمع أن يؤخر قيامه ونشوه وتطوير نشاطه وعلى العمل السلعي أن يؤجل تحوله إلى تشغيل منتظرا قيام المجتمع كسلسلة من الأسواق؟

أن الانتقادات السابقة يجب أخذها على أنها نابعة من غير أهل الاقتصاد أي رفضهم لقواعد العقلانية المتفق عليها داخل النمط الأول و الثاني , رغم احتجاج المؤسسين بوجود تفسيرات رياضية أهمهما أن تحول العمل إلى تشغيل يتم داخل السوق عبر عد وتجميع العرض و الطلب وتلاقيهما .

2-<u>النظرية الحدية</u> :

تعرف كذلك بتسمية النظرية الكلاسيكية المحدثة , تقوم بتبني نفس مشروع سميث و محاولة التأسيس لقيام مجتمع و استمراره من الأسفل عبر **اقتصادية** متحررة فردية و**مصطلح الاقتصادية** يجب أخذه على انه وصف دقيق للفرد الاقتصادي و سعيه وراء حساباته التعظيمية (CALCUL MAXIMISATEUR) مع فارق جوهري هو إعادة بناء الجهاز التحليلي ونقل محاولة سميث إلى مستوى المشروع البرهاني, لفعالية اقتصاد غير مركزي معتمد على الأفراد الاقتصاديين انطلاقا من نفس النقاط التي اعتبرت معطيات حدسية غير قابلة للبرهنة لدى سميث .

وعليه **نواة** البناء التحليلي هي :اعتبار **القرارات الفردية للأفراد الاقتصاديين التي تتجابه داخل سوق الذي يمثل الهيئة الأساسية للتنشئة الاجتماعية** (MARCHE) INSTANCE DE SOCIALISATION (9) حيث يتم اعتماد تعريف لينال روبينس

(1930 ROBBINS) للاقتصاد بانه" العلم ذي موضوع منح الموارد النادرة ذات الاستعمال البديل".

(LA SCIENCE TRAITANT DE L'ALLOCATION DES RESSOURCES RARES A USAGE ALTERNATIF)

المقابل لتعريفه في الاقتصاد السياسي لدى سميث بانه" علم دراسة تكوين وتوزيع الثروة".

تقوم هذه النظرية على المسلمات التالية (10):

– **الندرة** هي الحالة الطبيعية وليس بإمكان الفرد الاقتصادي الحصول على كل ما يرغب فيه.

– **بحوزة** كل فرد اقتصادي رصيد من الموارد النادرة دون أن يكون مصدرها محل اهتمام أو مساءلة علم الاقتصاد.

– **الفرد الاقتصادي عقلاني** (رشيد) تعتبر سلوكا ته هي مفاضلة بين اختيارات متاحة.

جلي أن اعتبار الفرد الاقتصادي متسم برتابة وتكرار (STABLE ET RECURRENT) الاختيار العقلاني في سلوكه هو اختزال مشوه للواقع يتم عبره نقل الواقع إلى صورة مفرغة من كل ديناميكية فمجرد رفض قبول هذا السلوك على انه كاف لتمثيل الأفراد يؤدي إلى إيقاف التحليل.

– التحول في موضوع العلم عبر تعريف ROBBINS يفتح مساحة لتصور تضارب مصالح عبر التسليم بالندرة الطبيعية (**إقصاء مصدرها كالتوزيع أو الملكية**) لكن مع ادماج مفهوم مفاضلة الاختيارات المتاحة للتحول إلي إمكانية الوصول إلى أشكال من التفاوض و التراضي.

في النهاية يحاول أصحاب هذه النظرية تدعيم وتوسيع دائرة قبولها عبر توسيع وتنميط مفهوم العقلانية فالتفاوض و الاختيار المتاح بسبب الندرة يوسع نمط العقلانية إلى النمط الثالث و الرابع بشكل مشروط .

ننتقل فيما يلي إلى النقد الموجه للنظريتين من داخل أهل اختصاصهم , **علما أن حركة التحليل انطلاقا من سميث وصولا إلى المحدثين تمتد عبر ما يقارب قرنين (بداية القرن 18 حتى بداية القرن 20)** والحوار متواصل بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد , لكن تحليلات ماركس و انجلز ساهمت في تكثيف التساؤل حول تحول العمل إلى تشغيل ووضعت اسما على خيال القوة الخفية المسيرة للسوق وهو الرأسمالية . ففي خضم أزمة 1929 طفت إلى السطح مشكلة البطالة من داخل الواقع الاجتماعي وأعادت مساءلة المتخصصين عن آلية تعطل التوازن في السوق و أسباب البطالة وقيمة وسيط النقود وجعلت محور التساؤل : هناك قوى عمل معروضة وقابلة للتداول كسلعة في السوق فلماذا اختفى التشغيل ؟

- هل التشغيل و العمل يعنيان نفس الظاهرة ولهما نفس المدلول؟
- أين السوق لنحمله مسؤولياته وهل الدولة هي ممثلة السوق ؟

فكانت الإجابة على يد كينز و أطروحته الشهيرة في كتابه "النظرية العامة في الإستخدام والفائدة والنقود" الذي نشره سنة 1936 وبذلك نصل إلى تحليل كينز .

3- <u>تحليل كينز</u>: يتمحور التحليل في المدرسة الكينزية على المستوى الكلي (الاقتصاد الكلي)، حيث التوازن الاقتصادي حسب كينز لا يتوافق بالضرورة مع التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. أي أنه يرفض الطرح الكلاسيكي من جذوره، و ينفي كل إمكانية تعديل تلقائي للأسواق.

الاقتصاد من وجهة نظر كينز هو اقتصاد طلب، بمعنى أن مكونات الطلب الإجمالي هي التي تحدد العرض الإجمالي في السوق و يضع بدل قانون التوازن التلقائي مبدأ الطلب الفعال.

الطلب الفعّال مفهوم يشغل مكانة مركزية في تأمل كينز، فهو يتكون من **عنصرين أساسيين** هما حجم **الاستهلاك وحجم الإستثمار** ، وهذان العنصران هما اللذان يحددان التوازن الكلي للإقتصاد أي هما اللذان يحددان حجم التشغيل "حجم اليد العاملة التي يقرر المنظمون توظيفها وهو مرتبط بالمبلغ المتوقع من المجتمع إنفاقه من أجل الاستهلاك ، وبالمبلغ المتوقع أن يخصصه للإستثمار الجديد، وهو ما أسميناه من قبل **بالطلب الفعال** " (KEYNES.JM ,1979,54) (11) وجه كينز لفرضيات التأسيس النظري للفرد الاقتصادي مجموعة من الانتقادات، أهمها:

- سوق العمل ليس سوقا شفافا لأن المعلومة فيه غير متناظرة و مصادرها متنوعة.

- الفرضية الأخيرة غير مبررة لأن حركة عارضي العمل تختلف باختلاف السن و الجنس و الشهادة...الخ، و باختلاف الظروف الاقتصادية بحيث تشتد الحركة عند الأزمة و تقل عند التوسع. إن القرارات الاقتصادية هي من صلاحية الأفراد الاقتصاديين فقط، و لا يتأتى لهؤلاء أن يأخذوا القرار المناسب إلا إذا توفرت لديهم المعلومة المناسبة و من ثم ضرورة أخذ الوقت اللازم للبحث عنها(أو ما يسمى أيضا بالبطالة الاحتكاكية). عملية البحث قد لا تعطي نتيجة إيجابية في حينها فمدتها قد تطول و منه إشكالية تصنيف هذا الزمن الضائع في البحث عن العمل المناسب و الذي لم يخصص لا لعملية الإنتاج و لا للراحة و الذي ينعت أيضا **بالبطالة الاحتكاكية** هذا الإشكال في الواقع هو إشكال جوهري في مقولة البطالة الطبيعية.

بالنسبة لسميث و المحدثين البطالة الطبيعية إن وجدت، هي **بطالة إرادية** وناتجة عن **التصرف الفردي أو الجماعي غير العقلاني** للعمال الذين "يرفضون القاعدة الكونية الوحيدة التي تؤدي لانخفاض البطالة وهي انخفاض الأجور . إن البطالة الإرادية تنتج من رفض العامل العمل بأجر أقل من الأجر الذي يراه مناسبا، بمعنى آخر يستغني الفرد عن العمل إذا كان أجره الاحتياطي أكبر من الأجر الحقيقي التوازني بالسوق, أما إذا لم يجد الفرد عملا بالأجر التوازني، فعندها يكون في **بطالة لاإرادية إذن**، بالنسبة لكينز فإن البطالة هي ناتجة عن فيض في الإنتاج (**العرض الكلي**) الذي هو بدوره ناتج عن نقص الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري (**الطلب الفعال**)، وبالتالي فإن الطلب هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يرى الكلاسيك , القضاء على البطالة ومنه حل معضلة التشغيل، (**حسب كينز**)، يمر حتما عبر إنطلاقة إقتصادية جديدة مرتكزها الأساسي **بعث الطلب الفعّال على السلع**

الإستهلاكية والسلع الإستثمارية ، أو حسب تعبير **كينز** تشجيع الميل على الإستهلاك والإستثمار، وذلك عبر سياسة إقتصادية تكون الدولة هي محركها الأساسي.

فعلى الدولة أن تتدخل مباشرة للرفع من الإنفاق العام والإنفاق الإستثماري في المشاريع الكبرى الخالقة للشغل، كالبناءات التحتية و التجهيزات العمومية.. الخ " حيث انه من غير المرجح أن يكون تأثير البنوك على معدل الفائدة كافيا لجلب الإستثمارات و نقلها لمستوياتها المثلى، لهذا فإننا نعتقد، أن عملية واسعة لدفع اجتماعية الإستثمار (SOCIALISATION DE L'INVESTISSEMENT) هي الوحيدة الكفيلة بضمان التشغيل الكامل تقريبا (12).

إن أول اثر لحكم كينز على التغير الاجتماعي المولد للبطالة عبر بعث عنصر الدولة إلى واجهة التحليل هو التذكير بالتحولات عبر قرنين , وما نتج عنها من تغير في البنى المجتمعية وتغير نسيج العلاقات داخل هذا الكيان الاجتماعي وتحول العمل السلعي إلى قيمة اجتماعية خارج السوق حيث يسقط معيار بل وسيط السعر و النقدية.

تحول التكميم السلعي للعمل و إفرازه لظاهرة من النمط الرابع (غير عقلانية/جماعية أو كلية) تهدد بنسف العقلانية حسب سميث , أي نسفها على الواقع وتقويض الرحيمية بأكملها وبأنماطها أي تهديد النظام الاجتماعي.

4- تحليل كارل ماركس(1818-1883) :

تعتمد اغلب الأطروحات الاقتصادية في دراستها للظواهر على الاحتكام إلى التجريد والبرهان المنطقي في ربط مقدمات و نتائج القضايا , وكانت الوقائع الاقتصادية بمفهومها التاريخي تدرج لتوضيح نتائج تمت البرهنة عليها وتعتبر مادة مساعدة في الدراسات و التحليلات الاقتصادية.

لكن **تحليلات ماركس اعتمدت نهجا مخالفا و اعتمدت على إدخال تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى صلب النسق البرهاني** بل جعلته عماد التحليل , هذا **التحول المنهجي** أفضى إلى نتائج غير متوقعة مقارنة بتقليد التحليل الاقتصادي أو ما يعرف بالاقتصاد السياسي , فهذا التحول يشكل نقدا عمليا لهذا العلم وتنديدا بعجزه على اختراق الواقع الاجتماعي وبقاءه في دائرة التجريد وقد يكون من المهم التذكير بوجود الاشتراكية قبل ماركس (ALBERTINI.J-M&SILEM.A ,1984,93) (13) حتى أن التصنيف التالي يعتبر تصنيف متعارف عليه حسب الترتيب التالي :

- الشيوعية والاشتراكية عند القدماء . (LE COMMUNISME ET LE SOCIALISME DANS L'ANTIQUITE)
- الاشتراكية وديانات التوحيد. (LE SOCIALISME ET LES RELIGIONS MONOTHEISTES)
- الاشتراكية المثالية . (LE SOCIALISME IDEALISTE PROFANE)
- الاشتراكية الجمعاوية. (LE SOCIALISME ASSOCIATIONNISTE)

– اشتراكية الدولة أو الاشتراكية الإصلاحية. (LE SOCIALISME D'ETAT OU SOCIALISME REFORMISTE)

فمشارب ماركس متعددة حيث كان موسوعيا في اطلاعه على مؤلفات سابقيه , **لكنه لم يتمكن من مجابهة سلطة الاقتصاد السياسي إلا بواسطة التحول المنهجي سالف الذكر** ,كما يجب التمييز بين كتابات ماركس المتخصص في الاقتصاد وماركس عالم الاجتماع وماركس الفيلسوف مع تجنب اعتبار الماركسية نتاج محض لفكر ماركس بل اعتبارها مجموعة القراءات البعدية في كل أطروحات ماركس مع التعليقات المرتبطة بها (SCHUMPUTER.J,1979,36) (14).

في تحليله الاقتصادي , قدم ماركس دعامة بناءه النظري بتقديم نظرية القيمة و القيمة المضافة (THEORIE DE LA VALEUR) كما يلي شكل رقم 6:

شكل رقم 6: مخطط توضيحي لبنية القيمة عند ماركس.

المصدر : من تصميم الباحث .

يؤكد ماركس أن اعتبار السوق مؤسس للعلاقات الاجتماعية عبر منطق التداول العقلاني , لا يعني التسليم بان العقلانية هي مرادف للتكافؤ التبادلي

(EQUITE D'ECHANGE) لان التسليم يعني نفي وجود تضارب مصالح من ناحية ويجعل من المستحيل تفسير استبدال المقايضة (LE TROC) بالوسيط النقدي حتى باعتبار زيادة الكميات المنتجة أو الفائض عن الحاجة هي نقطة الانطلاق .

من ناحية أخرى الدلائل التاريخية تنفي المسلمة السابقة , بالإضافة إلى أن الدينامكية التاريخية وعمليات توسيع التبادل وتوسيع الأسواق هي ظاهرة بعدية (EPIPHENOMENE) لتبني الوسيط النقدي وكل محاولة لقلب التفسير هي محاولة أيديولوجية تهدف إلى التستر على صور و أشكال التبادل غير المتكافئ في كل حالاته أي إعادة إنتاج هيمنة صامتة .

وفي حالة رفض كل ما تقدم ذكره كيف يمكن لنا تفسير تبني الاكتفاء بالعمليات التبادلية في السوق كمصدر عيش بل مصدر ثروة لأمم دون أخرى تحت مسلمة التكافؤ التبادلي , لأنه يفترض بالسوق و النقد توفير وساطة دون خلق قيمة يمكن أن تتحول لمصدر نزاع و اختلاف.

وعليه يجب اختراق مقولات الاقتصاد السياسي و اعتبارها تصوير ظاهري ممتص لأغلب تجليات صراع المصالح , يوضح الشكل رقم 6 مختلف أوجه السلعة بالنسبة للأفراد, و يتضح بجلاء هذا التعدد بالنظر إلى العلاقة العضوية بين الأفراد وأشكال القيمة .

فالقيمة الاستعمالية قد تكون انعكاس للوقت الضروري لتلبية حاجة ما, والقيمة التبادلية هي انعكاس للوقت المحدد من السوق في تحديد مستوى تداول القيمة

الاستعمالية والقيمة هي مقدار الوقت أو ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة كافية لسد الحاجة, علما إن كل الوجوه السابقة هي السلعة كمخزون للقيمة.

بالتحول إلى زاوية نظر الأفراد نجد أن حلقة الوصل بين مختلف الأوجه السابقة هي **الملكية كشرط لتحديد وجه القيمة المعنية وتوفير شروط تداولها** , وبدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يتضح تحول الملكية من شرط تداول إلى منبع للقيمة (SOURCE DE VALEUR) حيث تكون القراءة الصحيحة للشكل رقم 6 كالتالي :

– السلعة هي ملكية فرد محدد , والتحكم في السلعة يجر التحكم في مختلف أوجه القيمة.

– القيمة هي ساعات قوة العمل الضرورية لإنتاج وحدة من السلعة ومصطلح وحدة يفيد اختزان السلعة لقيمة تبادلية و استعمالية.

– القيمة التبادلية هي **إعادة تقييم لساعات العمل** الضرورية لإنتاج وحدة من السلعة بعد إنتاجها فعليا.

– القيمة الاستعمالية هي ساعات العمل الضرورية **لنقل ملكية السلعة لتدمير القيمة التبادلية** وبالتالي إعادة بعث شروط إنتاجها أو خلقها .ويمكن إعادة صياغة الشكل رقم 6 على النحو التالي :

شكل رقم 7: مخطط توضيحي للقيمة بإدماج الملكية.

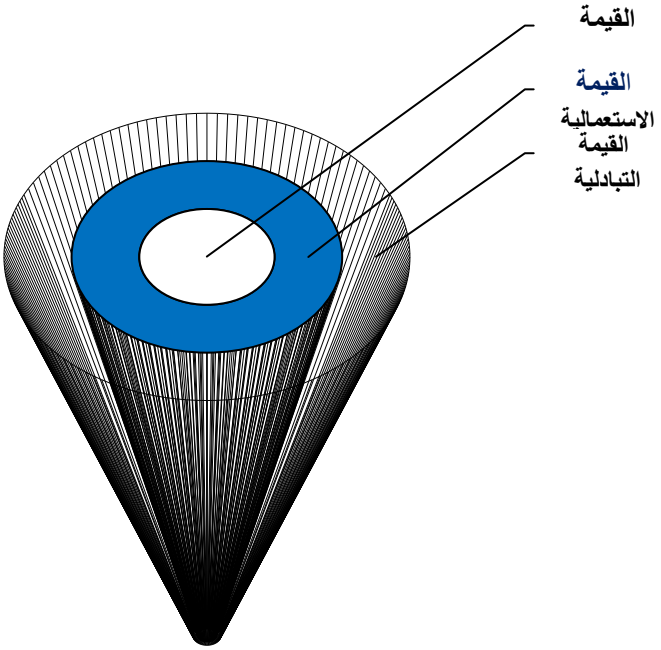

دائرة الملكية .

المصدر: من تصميم الباحث .

إن اقرب وصف لبنية العلاقات الاجتماعية هو تتبع لتوسيع و تضييق دائرة الملكية , فمفهوم السلعة متزامن مع مفهوم الملكية , كذلك باعتبار ساعات العمل كقاسم مشترك لمختلف أوجه السلعة فان **ملكية القيمة بالنسبة للعامل هي ملكيته لقدرة عمله مقدرة بالساعات الضرورية لإنتاج وحدة سلعية.**

ملكية القيمة الاستعمالية للسلعة قبل إنتاجها تعود إلى نقل ملكية القيمة لدى العامل وتحويلها لصالح فرد أخر , في الأخير ملكية القيمة التبادلية هي نتاج ديناميكية تداول القيم الاستعمالية لكن بالتخلي عن التجريد و معاينة الوقائع التاريخية نجد الإسقاطات المتعارف عليها , أن ملكية الرأسمالي لوسائل العمل تجعله في حين الوقت مالك للسلعة وبالتالي متحكم في مختلف أوجه القيمة , ويكون الرأسمالي قادرا على تحقيق اكبر قدر من الربح بتضييق دائرة القيمة وتوسيع دائرة القيمة التبادلية

.إن موقعة الملكية بالنسبة لمختلف أوجه خلق القيمة هو أداة اختراق كثافة مقولات الاقتصاد السياسي وتقويض مسلمة التبادل المتكافئ و تأكيد لقول ماركس الناتج عن تعميمه لتحليل تأثير **الملكية وتحولها إلى أداة هيمنة** حتى قوله بان السلطة هي أحسن طريقة للاستيلاء على الفائض إن تتبع الديناميكية التاريخية يشهد بميلاد نمط خاص من العلاقات الاجتماعية هو نمط الإنتاج الرأسمالي هذا النمط الذي يتأسس على نقل ملكية القيمة من عامل إلى صاحب عمل أو مالك لوسائل العمل يجعل من السوق ملاذا أخيرا للتداول ويبعد القيمة عن مصدر نشوؤها ويكون بذلك مستقبل وإعادة إنتاج كل النظام مرتبطة عضويا بالحفاظ على هذا النمط الخاص من الملكية وتكون **الدولة في هذا المخطط هي المشرع والحارس للملكية المؤسسة على تداول القيم عبر السوق** أو ما يعرف بمصطلح الاستلاب **وتكون اليد العاملة هي خزان دائم احتياطي للمحافظة على الملكية الرأسمالية** , يوضح الشكل رقم 8 سيرورة تحول العمل لمختلف الأطروحات سابقة الذكر.

شكل رقم8 : مخطط توضيحي لسيرورة تحول العمل .

حسب سميث و المحدثين : **قرن18 إلى بداية القرن20** ←

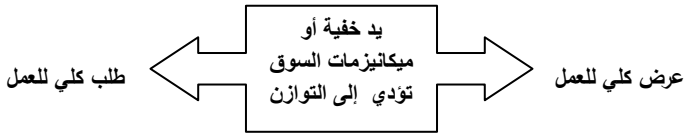

حسب ماركس :

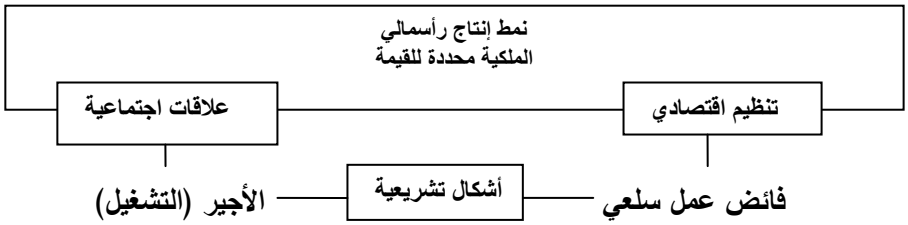

حسب كينز :

المصدر: من تصميم الباحث. **طلب فعال بمختلف عناصره.**

5- ميلاد فئة إحصائية :

قبل التطرق إلى توسط الدولة , وتدخلها في السوق .لا بد من تحديد مفهوم الدولة كخطوة أولى وهذا ما سيرد في المبحث الموالي , لكن قبل ذلك يجب الانتباه أن مشكلة البطالة محددة بالنسبة لفئات إحصائية وهذا ما يجعل فهم هذه الفئات الإحصائية بحد ذاتها و التساؤل حول نشوءها ضرورة منهجية .

لان التشغيل أو الاستخدام على حد تعبير **كينز** يستعمل كنظير للبطالة التي تستند هي بدورها على خلفية إحصائية , أي تعداد السكان بإقليم معين مرفقا بالاهتمام بطرائق الإحصاء وما تستبطنه من أهداف , ومن يقوم على هذا الإحصاء ؟

لان القول بالبطالة يستدعي تكميمه كمتغير تابع إحصائيا لمتغير عدد الأفراد بإقليم ما , فلا معنى للقول بمشكلة بطالة دون تحديد خلفية قراءة لقيمتها فمثلا هل بطالة100000 فرد هي مشكلة ؟

بالنسبة لتعداد سكان بمنطقة بها 40 مليون نسمة , فالنسبة اقل من واحد بالمائة .

لكن إذا كانت البنية الديموغرافية للسكان تقرر بان نسبة القادرين على العمل هم 8 ملايين نسمة , بهذه المعلومة تتحول نسبة 100000 إلى 12.5 بالمائة .

وهذا ما يطرح مشكلة التضامن كمفهوم اجتماعي وكيفية حلها لضمان عدم اختلال النظام العام ومن هو المسؤول عن عيش 32 مليون نسمة ؟

اعتمدت العمليات الإحصائية الأولى بأمريكا وبريطانيا وفرنسا على تصنيفية إحصائية مبنية على أساس المكانة الاجتماعية (TOPALOV .CH,1999,470) (15) ثم تحولت إلي تصنيفية معتمدة على الدور الاقتصادي و العلاقة بالسوق وهذا ما سمح ببروز فئة إحصائية موائمة (PERTINENTE) التي تعرف بالقوى العاملة أو الشغيلة , **معتمدة على مبدأين التعداد الاسمي وتكامل الفئتين (شغيلة/عاطلة).**

وأول تعداد للفئتين وكذا نسبتهما بالنسبة لإجمالي السكان (16) كان سنة 1876 بفرنسا وسنة 1870 لبريطانيا و 1910 بأمريكا ثم تحوله بتاريخ 1940 إلى مصطلح القوى العاملة أو الفئة التشغيلية (FORCE TRAVAIL/LABOR FORCE), وكان ذلك نتيجة عدة عوامل نذكر منها :

– بروز تمثل العمل كسلعة مرتبط بظهور المجموعات الإحصائية المتبقية (CLASSES RESIDUELLES),التي وجد بها ربات البيوت و الأطفال وأصحاب الريع و ذوي الأعمال المخالفة " للذوق العام" والمسنين و المعاقين والمسجونين و العاطلين عن العمل بسبب السن أو غياب الرغبة في العمل .

– تأسيس نظام تقاعد لتحديد معيار تفرقة داخل فئة العاطلين والتحول من إحصاء النشاطات المنتجة (عمل سلعي) إلى **القدرة على ممارستها** أي الخضوع لمعيار السوق وإمكانية الدخول إليه.

– تحول معرفي للمجتمع (17) حيث يجب النظر إلى **عمليات التمثلات الإحصائية كمصدر معلومات عن التفاعلات (تبادل الأثر) بين العلوم و الإدارة و المجتمع .**

– فصل العمل بمفهوم المهنة عن التشغيل واعتباره نتاج السوق بالتقاء العرض و الطلب , وهذا ما **يجعل مفهوم التشغيل في الفترة المذكورة بديل إحصائي تصنيفي للعمل السلعي وإبعاده عن دائرة تداوله الحديثة كمفهوم.**

الغاية من التذكير بميلاد الفئة الإحصائية للعاملين هو الوصول إلى توضيح ترسخ التصور التأسيسي للفرد الاقتصادي في ممارسات الدولة أو إدارة الإحصاء , حيث يتحول تحليل كينز رغم نقده لطرح سميث إلى محاولة خلق توازن بين الفئات الإحصائية عبر بناء تصور تدخل الدولة في السوق دون الانتباه **إلى العلاقة العضوية بين تأسيس النموذج الإحصائي وتأسيس نظرية الفرد الاقتصادي** أي أن كينز بإدماجه لمصطلح اجتماعية الاستثمار عبر تدخل الدولة والتأثير على الطلب

الفعال كان مدركا لهيمنة الفرد الاقتصادي كنموذج مجتمعي لكنه تجاوز إعادة مساءلة النموذج بأكمله إلى تأسيس أخر أكثر امتداد تكون الدولة فيه هي المتحكمة وليس القرارات الفردية الاقتصادية.

هذا التحليل يهدف إلى متابعة **مخاض التغير الداخلي** بمجتمعات تعد حاليا ما بعد حداثية, نتيجة لإعلاء تحكم التفكير العلمي , وتحولها هذا لم يتم إلا بمساهمة كينز الذي أسس للدولة كمصدر لعقلانية الفرد الاقتصادي على المستوى الخارجي بما يضمن تفوقها ويسمح بامتصاص مشاكلها الداخلية **عبر الانتقال من ميكانيزمات السوق إلى توسيع السوق** .

مع ترسخ الممارسات الاقتصادية وفق ترسبات المدرسة التجارية (MERCANTILLE) و اعتماد معدن الذهب كمصدر للثروة وانتشار التأسيس النظري للفرد الاقتصادي عبر نظرية سميث تليه مجهودات المحدثين **واعتماد فرضية وساطة السعر النقدي كوحدة عد وتقييم غير مختزن لقيمة اقتصادية , وبالتركيز على الديناميكية الخارجية** تظهر للعيان كتلة المبادلات التجارية بين الدول .هذه الكتلة من المبادلات تحتاج إلى أساس كمي قيمي مشترك للتعرف على حركة الثروات بين الأقاليم وهذا ما يعرف بإطار المبادلات الاقتصادية الذي يفرض التحول في التحليل إلي زاوية تأثير الأقاليم على بعضها البعض و آلياته عبر هذا النشاط التبادلي وما يختزنه من إمكانية توليد أزمات داخل أقاليم محددة, ومن هنا تنطلق مساهمة كينز سالفة الذكر :

– 15 سبتمبر 1931 , ألمانيا تعيش أزمة مالية (DENIZET.J,1985,23) (18) خانقة مصدرها العملة الوطنية وقيمتها بالنسبة لمعدن الذهب (PARITE-OR) نتيجة الأزمة سقوط جمهورية (WEIMAR) , البلاد تحصي 5 ملايين بطال و انتخابات جانفي 1933 تعلن فوز و تتويج **هتلر** .

– 1944 كينز عميد المؤسسين لنظام المبادلات العالمي , ينجح في ادماج المادة IV من قانون الصندوق المالي العالمي (FMI) ***متوج بفشة انهتم*** ***ممخر*** (BRETTON WOODS) والتي مفادها (19) قيمة عملة كل دولة عضو يتحدد اختياريا إما بالنسبة لمعدن الذهب أو بالنسبة للدولار الأمريكي القابل للصرف مقابل الذهب بضمان الخزينة الأمريكية وفق معدل تاريخ أول جويلية 1944 أي 35 دولار أمريكي مقابل اونصة ذهب المعادلة ل31.10348 غ .

– 24 سنة بعد ترسيخ **ممارسة الدولار الذهب** وتصديره عبر العالم يعلن الرئيس الأمريكي نيكسون (RICHARD NIXON) أحقية الخزينة الأمريكية في تحديد سعر اونصة الذهب بالدولار, وتراجعه عن التزام دولته عن نسبة, سنة 1944 , وهذا يرتد إلى القول بان كل ممتلك لرصيد من الدولار كأصول ثروة عليه التصريح بقيمتها تبعا لمحددات العلاقة بين الاقتصاد الأمريكي و مصالح الدولة الأمريكية المقننة بدورها لمعادلة تحول الدولار إلى معدن الذهب.

6- تحول مفهوم العمل إلى مفهوم التشغيل :

من أخلاقيات البحث العلمي التذكير بان هذا العرض لا يؤخذ كبناء لأدلة المؤامرة بل يجب قراءته داخل حدود التحول المعرفي المولد للممارسات الاقتصادية , حيث تتحول السلطة من المفهوم المادي إلى مفهوم التفكير العلمي المؤسس لرؤية ثاقبة للمدى البعيد.

المترجمة تاريخيا بعد ظهور الدول القومية واستقلالها , بالتساؤل عن مدى إدراكها لطبيعة النظام الناشئ الذي سيقترح عليها لاحقا لأسباب اقتصادية أو معرفية؟

- برامج المساعدة و التصحيحات (مقابل أخطاء مرتكبة) الهيكلية, كخيار أخير لتجاوز حلقة اللاعقلانية المتجسدة في توفر الثروات مع انتشار بطالة مقنعة والاكتفاء بمراقبة الفئات الإحصائية وغض الطرف عن تهلهل المعطى الاجتماعي ونشاطه الاقتصادي.

ومن هنا التحول إلى الاعتراف بإمكانية الرؤية الديناميكية و تجاوز النشاطات الاقتصادية للأقاليم وتعديل معادلة قراءة بناء المجتمع من الأسفل بإدخال متغير ما هو خارج الحدود وعدم الاكتفاء بالنظر إلى وجود كل المتغيرات داخل إطار مغلق , ومن ثمة ارتباط تحول العمل إلى تشغيل بمعطيات فوق قومية وجعل الدولة عبر مؤسساتها هي بوتقة هذا التحول ونفي تحول تلقائي للعمل السلعي إلى تشغيل كمعطى إحصائي مسقط على واقع اجتماعي.

7- التحليل الليبرالي :

سنة 1947 الإق تصادي الن مساوي فوي درڀك فان هايك (VON HAYEK FRIEDRICH, (1889-1992) (20) يـؤسـس ج معية مون بال ران" (LA SOCIETE DU MONT PELERIN)

هذه الجمعية سوف تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على مبادئ الليبرالية الكلاسيكية وتطويرها، وأغلبية أتباعها درسوا ودرّسوا بجامعة شيكاغو الأمريكية، كما نال معظمهم جائزة نوبل للإقتصاد , من هذه الجمعية أساسا ستنبثق أهم التيارات الإقتصادية النيوليبرالية المعاصرة، وبالرغم من تشعب أفكارها و إتجاهاتها لكنها سوف تتوحد في عدد من المواقف أبرزها إعادة الإعتبار لبعض المفاهيم والقوانين الإقتصادية التي أتت بها المدرسة الكلاسيكية .

في السبعينيات تبرز ملامح تراجع النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة، كإعلان عن أزمة طويلة المدى تمس مختلف مؤشرات النمو الإقتصادي والإجتماعي لهذه البلدان، كما تتوسع لتحدث إختلالا في النظام النقدي والمالي الدولي، الأزمة هذه تتوسع لتشمل بلدان العالم الثالث والبلدان الإشتراكية سابقا تعرف ب أزمة المديونية والمواد الأولية. لتصبح أزمة عالمية.

أصابع الإتهام توّجه للكينزية وسياساتها الإقتصادية التي طبقت منذ الحرب العالمية الثانية، وتبدأ الأفكار التي تعتبر نفسها بديلا لها في الظهور فتحمّلها مسؤولية الأزمة وتعتبرها قاصرة عن حل معضلة الركود التضخمي، وتبرز النقدوية (LE MONETARISME) كتيار يقود المعارضة ضد الكينزية سرعان ما تنخرط فيه مدارس

وتيارات نيوليبرالية أخرى مثل **مدرسة العرض** ، **ومدرسة الرأسمال الإنسان** ، **ومدرسة الإختيارات العمومية** .

فالمدرسة النقدوية المرتبطة بإسم م ـ فكر إق تصادي هو **ميلتن فريدمان** (MILTON FRIEDMAN) (21) تنطلق من أن الإقتصاد في إستقرار وللنقود دور هام في ذلك وبالتالي فإنه يجب تجنب أي سياسة تدخلية للدولة , مقترحات هـ السياسية و الإقتصادية تركز على **أن دور الدولة يقتصر على تأمين إطار مستقر لعمليات السوق (العرض والطلب)** , هذا يعني أنه يجب التراجع عن الفكرة التي مفادها أنه من الضروري تحقيق التشغيل الكامل، بل إن السياسات التي توضع لتحقيق هذا الهدف سوف تؤدي لعدم الإستقرار الإقتصادي , كما أن على الدولة أن تكتفي بتحديد بعض **الأهداف الكلية كضمان الصرامة النقدية، و ثبات مستوى النفقات العمومية ، وتحقيق توازن الميزانية.** فيما يتعلق بموقف المدرسة من البطالة، فهو ينطلق من أن هناك معدل طبيعي للبطالة يميل إليه كل إقتصاد في حالة توازن، وأي ارتفاع أو انخفاض لمعدل البطالة عن معدله الطبيعي يكون سببه الوفاقات المؤسستية (LES INSTITUTIONNELS ARRANGEMENTS) كالتأمين على البطالة، والحد الأدنى للأجور، وقوانين العمل والنقابات حيث يرى أن معدل البطالة "**الطبيعي**" متحرك ول يس ثابت مع التأكيد على أن خصائص السوق التي تحدد هذا المستوى (من البطالة) هي نتاج الفعل الإنساني والسياسات المتبعة. في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، التشريعات حول الحد الأدنى للأجو ر وقوة النقابات، تجعل معدل البطالة الطبيعي أكثر إرتفاعا مما هو عليه في الحالة العادية كما أن أي سياسة بإتجاه دفع الطلب الفعّال وتخفيض هذا المعدل الطبيعي للبطالة، كالسياسات النقدية والجبائية (ويقصد

هنا السياسات الكينزية) هي غير مجدية في المدى الطويل وتؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم حيث ليس هناك وفاق دائم بين التضخم والبطال ة فهذه الأخيرة لا يمكن تفاديها دون إرتفاع سريع ودائم للتضخم.

مدرسة العرض هي أحد مدارس التيار نيوليبرالي تطوّرت مع التغيرات التي عرفتها السياسة الإق تصادية الأم- ريكية ت حت رئ اسة رونالد ريغن (RONALD REGGAN) فعندما كان هذا الأخير محافظا على ولاية كاليفورنيا، انفجرت حركة شعبية مدعمّة من طرف بعض الإقتصاديين للمطالبة بتخفيض الضرائب، توصلت إلى تحقيق تخفيضات هامة على رسوم الملكية، هذه الحركة توّسعت من بعد لتشمل باقي الولايات الأمريكية. مفكرو مدرسة العرض لا يوافقون المدرسة النقدوية في إهتمامها المفرط بعرض النقود وإهمالها لعملية الإنتاج و الإبتكار، فبالنسبة إليهم المشكلة لا تكمن في التضخم أساسا بل في ركود الإنتاج الناجم عن نظام جبائي يحطم المبادرة والإستثمار. إلا أنهم يؤيدون النقدوية في أفكارها حول مزايا السوق والمنافسة، وضد تدخل الدولة في الإقتصاد وكل أشكال القوانين الإجتماعية. كما يعتبرون الإقتصاديات المعاصرة مستقرة، ويعتبرون أن الإقتصاديات المعاصرة لا تعرف إختلالات ولا البطالة، وإن ظهرت فهي ناتجة عن عوامل خارجية أما عن الكينزية فهم يعتبرونها ليست فقط غير فعّالة، بل يمكن أن تكون لها نتائج معاكسة.

إن مطالب مدرسة العرض لا تقتصر على تخفيض الجباية، بل إنها ترى أنه يجب أن يصطحب ذلك بتخفيض في نفقات الدولة، فهذه الأخيرة، حسب رأيهم، تحوّل وتغير مسار الأموال التي كانت بالإمكان أن توضع في خدمة القطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق فهم يقترحون تخفيض كل النفقات الإجتماعية للدولة، لأن السياسات الإجتماعية تعتبر حاجزا أمام النمو وتهدد بالركود الإقتصادي، وقد قام **جورج جيلدر** (GEORGE GILDER *1941*) في كتابه "الثروة والفقر (1981)" بمجهود تبريري لهذه الأفكار وإعتبر أن المساعدات المقدمة للبطالين والمطلّقين، والمنحرفين، وكذا الخدمات الإجتماعية المجّانية، لا تساعد إلا على التكاثر وتشكل بذلك خطر على المجتمع , الضمان الإجتماعي ينهك العمل والعائلة، ويبقي الفقراء في فقرهم

أكثر من ذلك فهو يعتبر أن السياسات الإجتماعية للدولة هي الحاجز الأساسي ليس أمام النمو الإقتصادي فقط، بل أمام إستمرار الحضارة الإنسانية وأصحاب هذه النظرية يطالبون بتخفيض تكاليف الأجور والأعباء الإجتماعية التي تدفعها المؤسسات، لأنها ترفع من التكلفة وتجعل المؤسسات في وضع تنافسي سيئ.

هناك تيارات إقتصادية نيوليبرالية أخرى، تبدأ منذ الخمسينيات في تجديد وتعميم المقاربة النيوكلاسيكي ة، وفي إحياء الأفكار الليبرالية بدفع من مجموعة من الإقتصاديين المنتمين إلى جامعتي شيكاغو وفيرجينيا.

وبالرغم من أن النيوكلاسيكية قد إنتقدت في ضيق تحليلها وعدم واقعيته، وإبتعادها عن عالم الأشياء الملموس، إلا أن هذه التيارات الليبرالية المعاصرة ستدفع بالتحليل النيوكلاسيكي إلى أقصاه، وتجعله المفتاح الذي يفتح مجال معرفة كل المظاهر الإجتماعية، لدرجة تصبح كل العلوم الإجتماعية الأخرى دون أدنى فائدة في نظرهم , هذه التيارات ترى المجتمع عبارة عن مجموعة من المتعاملين المستقلين (أفراد،

عائلات، مؤسسات)، ولكل واحد حرية التصرف بعقلانية، وتفاعل التصرفات الفردية هذه هي جوهر الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

إن أبرز نماذج تعميم هذا التحليل تظهر في نظريتي "**الرأسمال الإنسان**" و"الإختيارات العمومية فنظرية الرأسمال الإنسان تظهر مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات و المفكر الاقتصادي مينسر جاكوب (MINCER JACOB) هو أول من إستخدم عبارة "الرأسمال الإنسان" في مقال نشره سنة 1958، لكن المؤشر حقيقي للنظرية الجديدة هو مقال " **الإستثمار في الرأسمال البشري**" الذي نشره سنة 1961 الإقتصادي تيودور شولتز (SCHULTZ THEODORE) (22).

ترى هذه النظرية أنه بالإضافة للخيرات المستعملة لإنتاج خيرات أخرى، تعد الموارد البشرية بمثابة رأسمال لها نفس أهمية الموارد المادية الأخرى وتسيِّر بنفس المبادئ. المسألة ليست بجديدة، حيث أعطى الفكر الإقتصادي منذ نهاية القرون الوسطى إلى غاية الكلاسيك وماركس، وبدرجة متفاوتة، أهمية كبيرة للعمل الإنساني وأهميته في خلق الثروة والفائض الإقتصادي. إلا أن الجديد الذي تقدمه نظرية الرأسمال الإنسان هو مقاربتها الجزئي ة (النيوكلاسيكي ة) لهذه المسألة و إعتبار الإشكالية تخص الفرد الإقتصادي العقلاني، وليس المجتمع ككل.

أصحاب هذه النظرية يروِّن أن تكاليف الصحة والتكوين والتعليم أصبحت مكلفة جدا، لهذا فالإنفاق فيها يعتبر إستثمارا بالنسبة للفرد العقلاني الذي سيفاضل بين المزايا التي سيتحصل عليها مستقبلا والتكاليف الحاضرة. فإذا أخذنا مثالا عن التعليم، فالفرد هو الذي سيقرر فيما إذا سيتوقف في المرحلة الثانوية أو الجامعية،

فيما سيقوم بتعليم قصير أو طويل المدة، وفي كل الحالات فهو يفاضل بين الوقت الذي يخصصه للترفيه والوقت الذي يخصصه للعمل، إذا إختار الحالة الثانية فسوف يكلفه ذلك نفقات إضافية (استثمار)، لكن ستعود عليه بالنفع مستقبلا بمداخيل إضافية.

هذا المثال يعمم على الصحة والتكوين، فإختيارات الأفراد بالنسبة لصحتهم وتكوينهم هي التي تحدد مستقبلهم. إذن، وحسب أصحاب هذه النظرية فإن الإختلاف في الدخول **يفسّر بإختيارات المستهلك العقلاني، وليس بوضعه الإجتماعي.** عقلانية الفرد الإقتصادي يوسعها غاري بيكر (GARY BECKER) (23) إلى مختلف السلوكات والتصرفات الإنسانية للأفراد، فيمكن تفسير كل فعل إنساني مثل النشاط الإجرامي، والزواج، والإنجاب، والطلاق، وحتى تقسيم المهام داخل المنزل، من خلال المقارنة العقلانية بين الفوائد والتكاليف التي تنجُر من كل تصرف.هذ ه المقاربة الت ي تصنّف "بالامبريالية ت جعل من علم الإقتصاد نظرية عامة لتصرفات الأفراد، فليس هناك علوم إجتماعية، ولا علوم سياسية ، ولا علم النفس وحسب أصحاب هذه المدارس، فإنه ليس هناك علوم إجتماعية أخرى سوى علم الإقتصاد: علم التصرفات العقلانية "ليس هناك سوى علم إجتماع واحد (علم الإقتصاد)، الشيء الذي يمنح لعلم الإقتصاد سلطة الغزو الإمبريالي هو أن أصناف التحليل التي يتمتع بها : الندرة، التكاليف، التفاضل، الفرص، لها تطبيق كوني بالفعل، بهذا فعلم الإقتصاد يشكل قواعد النحو الكونية لعلم الإجتماع.

إن **نظرية "الإختيارات العمومية"** هي إحدى المدارس التي إنخرطت في هذ ه المقاربة وطبقته ا على السياسة، فبإستخدامها لنفس أدوات التحليل قامت بدراسة تصرفات الأفراد في الإدارات والحياة العامة والسياسية، سواء كان هؤلاء الأفراد مواطنين أو أصحاب قرار، ناخبين أو منتخبين (بفتح الخاء)، كما وسع ت هذ هالمقاربة لدراسة المالية العامة والإقتصاد العمومي من وجهة النظر الفردية.

جا يمس بوكانان (JAMES BUCHANAN) (24) الذي هو أحد أبرز ممثلي هذه النظرية، يرى أنه ليس هناك أي مبرر لكي يتصرف الفرد بصفة مختلفة حينما يتعلق الأمر بحياته الخاصة أو حينما يتعلق بحياته العامة. وتماما مثل المستهلك العقلاني الذي يقارن بين التكلفة والإشباع الذي تحققه له سلعة ما، فهو يقارن بين الضريبة التي يدفعها والخدمة العمومية التي يتحصل عليها بالمقابل، ومن هذا المنطلق يطوّر هذا المفكر مفهوم "السلع العمومية"، فهناك متعاملين (أفراد، مجموعات، أحزاب سياسية..) تلتقي في سوق سياسية، كل واحد يريد تعظيم مصالحه الخاصة بوسائل حكومية.هذه النظرية لا توافق الأطروحة التي ترى بأن دور الحكومات (الدولة) ومهامها هو السهر على تحقيق المصلحة العامة " ليس هناك أي مبرر للإعتقاد بأن الدولة تحقق الحلول المثلى , الإقتصاديون (يقصد الكينزيون) غالبا ما ينصحون بالتدخل الحكومي , هذا خط أ لأنه عندما تكون هنالك تأثيرات خارجية قوية، يمكن أن نتوقع نتائج سلبية للسوق، وهو ما يسمى في لغة الإقتصاديين بحالة إفلاس السوق.إذن يجب إعادة النظر في الفكرة التي ترى بأن الدولة هي الأكثر نجاحا، أو هي أقل الضررين (من السوق) وبالتالي فلأساس و الأنجع هو السوق والمصلحة الفردية الخاصة .أما التدخل الحكومي، حسب هذه المدرسة دائما، فإنه يعرقل السير

العادي (الطبيعي) لقوى السوق، ويؤدي لخلق جهاز بيروقراطي ضخم يؤثر سلبا على القرارات السليمة للمتعاملين الإقتصاديين والسياسيين ,من خلال هذا العرض المختصر لأفكار وأراء التيارات النيوليبرالية المعاصرة، يمكننا تلخيص ها كما يلي:

شكل رقم 9: مبادئ التيار النيوليبرالي.

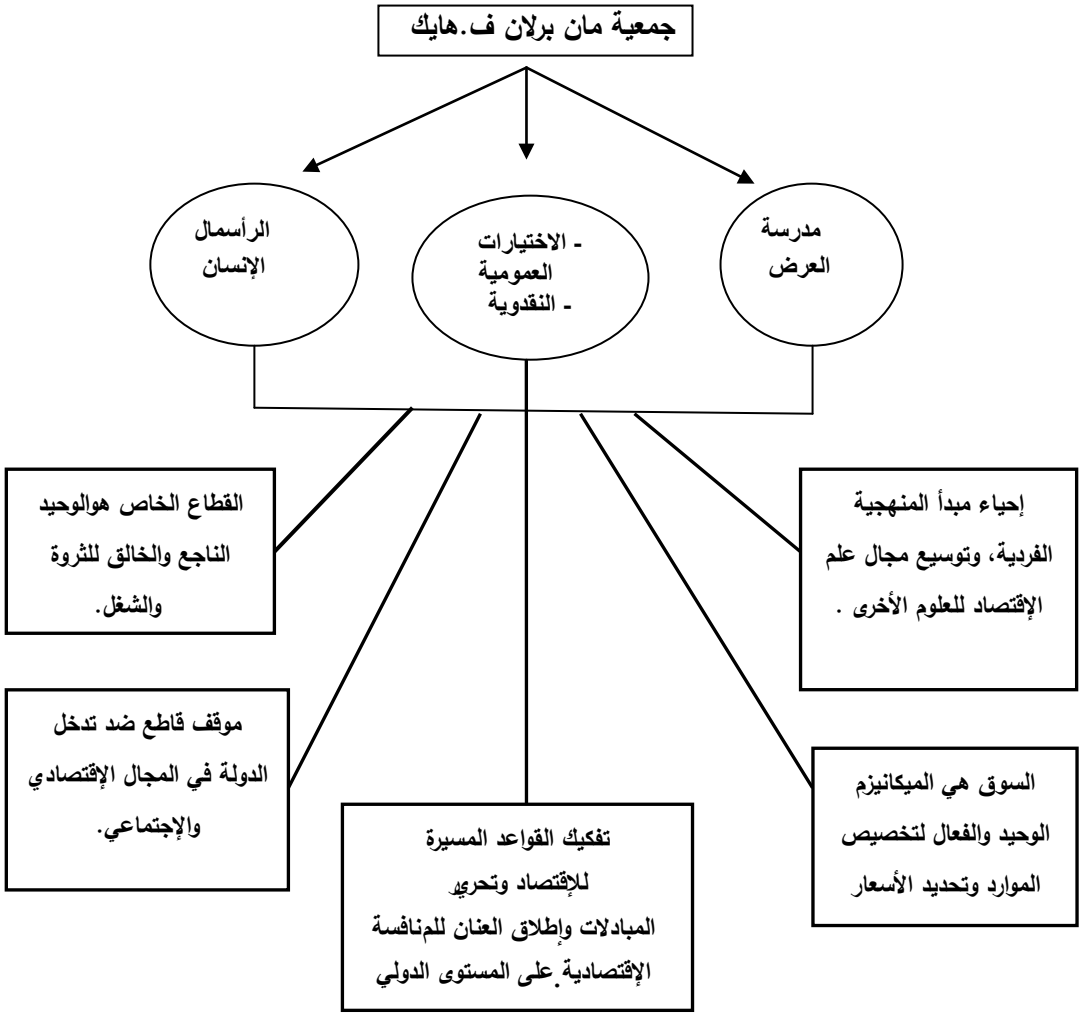

المصدر: (شفير.أ,2001, 103)

لقد سبق وأن أوضحنا أن التيارات النيوليبرالية ترى سبب الأزمة التي يدخلها العالم منذ السبعينيات، في السياسات الإقتصادية الكينزية التي أدت إلى تضخم كبير وتراجع في معدلات النمو وإرتفاع للبطالة، الدولة تتحمل مسؤولية هذا الوضع حيث

رفعت من النفقات العامة وأساسا النفقات الإجتماعية، وتسببت بذلك في عجز الميزانية العمومية.

لهذا فالتكلفة الإجتماعية أصبحت لا تطاق ولابد من وضع حد لهذا الوضع والتوقف من دفع الفاتورة، لكي تتوفر الشروط المناسبة للنمو وبالتالي فـالأساس و الأنجع هو السوق والمصلحة الفردية الخاصة.

أما التدخل الحكومي، حسب هذه المدرسة دائما، فإنه يعرقل السير العادي (الطبيعي) لقوى السوق، ويؤدي لخلق جهاز بيروقراطي ضخم يؤثر سلبا على القرارات السليمة للمتعاملين الإقتصاديين والسياسيين بالنسبة لأصحاب التيار النيوليبرالي وعلى نفس خطى المدرسة النيوكلاسيكية، فإن البطالة لا يمكن أن تكون سوى إرادية، وهناك دائما نسبة من الأشخاص الذي يرفضون العمل، لأن الأجور المقترحة لهم لا تتجاوب ومؤهلاتهم، وهو ما يسمونه بمعدل البطالة الطبيعي، الذي يتراوح عندهم **بين 2% و9 %** حسب الإتجاهات المختلفة المكوّنة لهذا التيار، ومن هذا المنطلق **فهم يعتبرون التشغيل الكامل هو ضرب من الوهم** .كما يرجعون إرتفاع معدلات البطالة إلى عدم مرونة سوق العمل بسبب تدخل الدولة والنقابات التي تمنع إنخفاض الأجور، وتمنح مزايا كبيرة للعمال مثل الحد الأدنى للأجور، والتأمين على البطالة، والضمان الإجتماعي.

إن مختلف إتجاهات التيار النيوليبرالي تتفق على مجموعة من المبادئ والمقترحات للخروج من الأزمة وتخفيض نسب البطالة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي (شفير.أ, 2001, 106)(25) :

– الصرامة في الميزانية العمومية.

– إعادة توجيه النفقات العمومية نحو التربية والصحة والهياكل التحتية دون احتكراها.

– إصلاح منظومة الضرائب، توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض معدلات الضرائب .

– سعر الفائدة تحدده السوق، ويجب أن يكون إيجابي (ولكن معقول) بالقيم الحقيقية.

– تحرير أسعار الصرف، التي يجب أن تكون تنافسية.

– تحرير التجارة.

– فتح المجال للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

– خوصصة المؤسسات العمومية.

– تفكيك كل القوانين والقواعد التي تحد من المنافسة وحرية التبادل مع متابعة حذرة للمؤسسات المالية.

– الضمان القانوني لحق الملكية.

ك ل هذه المبادئ التي تعرف اليوم **ب "وفاق واشنطن"** كمدونة مبادئ " LE CONSENSUS DE WASHINGTON"، التي كانت محل إجماع "كبار العالم" منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين .وفي محاولة تنميط السياسات الحكومية وضبط مسار تحركها على المستوى الكلي تقترح هذه التيارات تتبع الحل الظاهر بالشكل رقم 10.

شكل رقم 10: اقتراحات التيار الليبرالي.

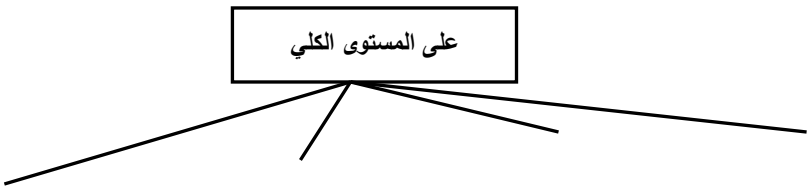

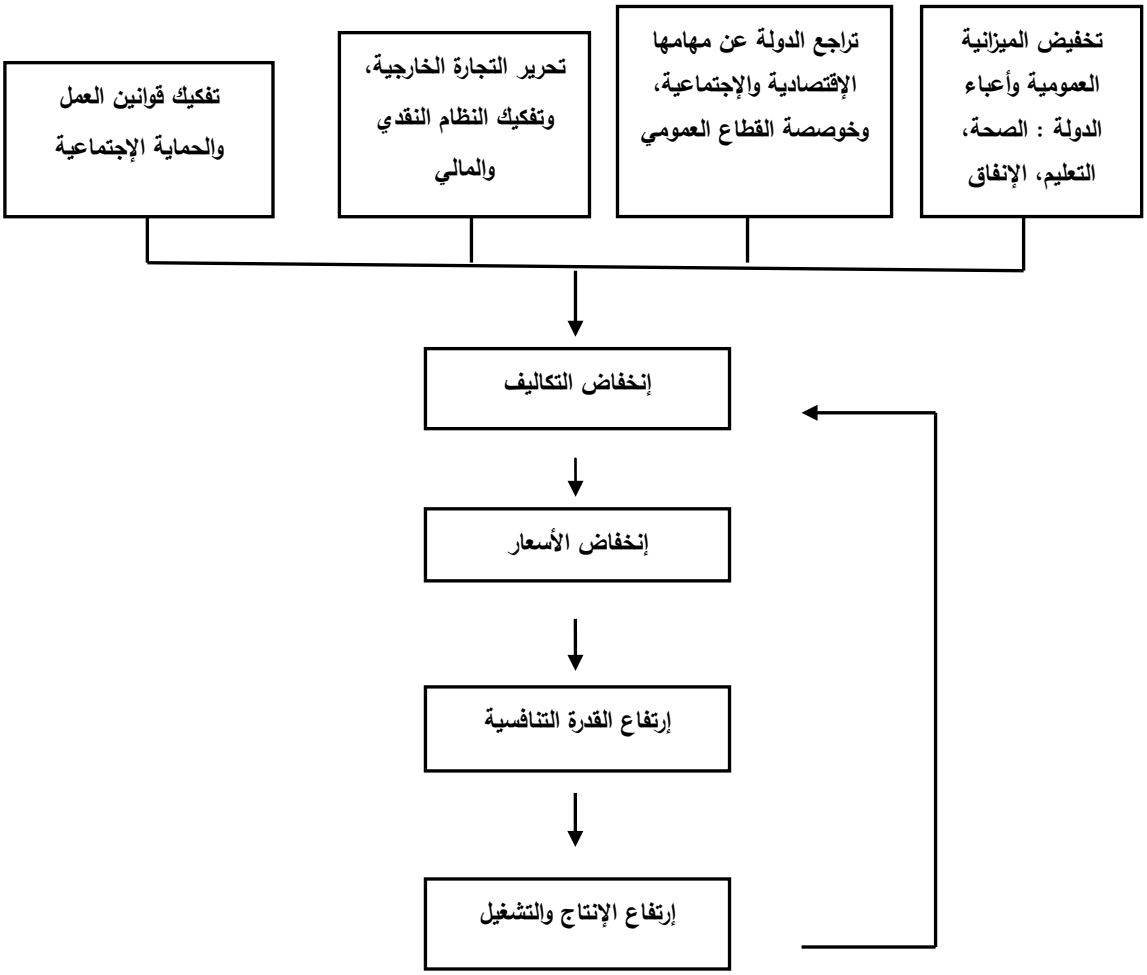

المصدر : (شفير.أ,2001 ,109).

المبحث الثاني : الدولـــة.

بالنظر إلى زخم درجة التعقيد التي يتسم بها أي واقع ملاحظ , التطرق إلى الدولة قد يعني عدة مفاهيم هذه المفاهيم تتولد تبعا لخلفية المستمع أو القارئ ,

فالمعرفة العامة (غير المرتبطة بمنهج استقصائي لموضوعها) تعتبر الدولة هي

نقطة على **متصل الدولة هي الكل والدولة لاشيء** كحدي المتصل, حيث تكون حركة هذه النقطة محددة بإحداثيتين هما الفرد و خلفيته المعرفية أو رصيده المعرفي الاجتماعي.

الدولة هي الكل بالنسبة لفرد ولد ونشأ داخل تنظيم اجتماعي , فهي مفهوم مجسد مرتبط عضويا بالفرد ونشاطه.

الدولة لاشيء بالنسبة لفرد هائم في بسيطة الصحراء بعيدا عن ذويه فهي مفهوم مجرد سمعه في الماضي أو اطلع عليه وهي ليست سوى خلفية للمحافظة على تقاطع محوري الزمان والمكان أي ذاكرته وبين هذا وذاك لوحة من الألوان والقراءات على المتصل سالف الذكر.

الهدف من السطور السابقة هو التنبيه على تتبع **نقطة ارتكاز ملاحظة** الفردين السابقين , حيث تشكل هذه النقطة **معلما غير مرئي ترتكز عليه ملاحظة كل فرد** لواقع ما ووفق هذا المعلم يتحدد **سلم أهمية لبناء نسيج عضوي صوري عن الواقع** الملاحظ ؟

لتوضيح ماسبق سنعتمد الصور التالية :

شكل رقم 11: صورة عجوز أو شابة يافعة**(لغياب نقطة ارتكاز الملاحظة)** ؟

شكل رقم 12: صورة عجوز وشابة يافعة **(حسب نقطة ارتكاز الملاحظة).**

كمثال ثالث هناك : حل المشكلة التالية لستة رجال طلبوا من صاحب مرقد غرفا منفصلة لقضاء الليلة, بحوزة صاحب المرقد خمسة غرف فقط , لكنه يقود الرجال إلى الغرف و يسند الغرفة الأولى للرجل الأول ويطلب من الرجل الثاني الانتظار في نفس الغرفة ثم يقود الرجل الثالث إلى الغرفة الثانية و الرجل الرابع إلى الغرفة الثالثة و الرجل الخامس إلى الغرفة الرابعة ثم يعود أدراجه إلى الغرفة الأولى ليقتاد الرجل السادس إلى الغرفة الخامسة.

يوضح هذا المثال الأخير أن تتبع عد الرجال فقط يجعل الحل سفسطة ستة رجال بخمسة غرف ,لكن تتبع عدد الرجال يجعل الحل غير منطقي , (التحول من مستوى

مفهومي إلى آخر) **بالتحول إلى المعرفة العلمية المرتبطة بمنهج استقصائي لموضوعها**

تطرح مشكلة مدلول مفهوم الدولة وفق المنهج **تبعا لمحددين** هما :

1- النقطة الكفيفة للملاحظة :

(CARRETERO PASIN .A.E,2003,16) LE POINT AVEUGLE DE L'OBSERVATION (26)

تنطلق المعرفة العلمية من الملاحظة التي بدورها ترتكز على التمييز (LA DISTINCTION)*ي م لئيج ا للإحظة ذه لئيج ا ةجئهن ا مك لغن وك للإحظ* تكمن المشكلة في تعذر ملاحظة: الملاحظة آنيا والتمكن من نقدها أو على الأقل إيجاد معيار منهجي مقبول لاعتماد آلية التمييز لبناء الملاحظة وهذا ما يجعل آلية التمييز تعتبر نقطة كفيفة ترتكز عليها الملاحظة دون تقديم مبرر لاعتماد تمييز دون آخر,

(مثال الصورة السابقة باعتماد آليتين للتمييز والانتهاء بصورتين مختلفتين).

يعرف هذا المأزق المنهجي بمسمى آخر هو **شرك الوصف** (DESCRIPTION TRAP) بالتحول إلى النظر إلى وظيفة الملاحظة في سيرورة البحث العلمي (كريب.ا, 1999, 33) (27) وأهميتها في بناء **النماذج القياسية الإرشادية** (PARADIGMES) , التي تشكل **حلقة وصل منهجية** تسمح بتداول النظريات وفك رموزها الاصطلاحية لدى الباحثين باختصاص ما .

2- النموذج القياسي الإرشادي (LE PARADIGME) : هو اللغة البديلة في حقل البحث العلمي حيث يعطينا إطارا عاما به المعرفة النظرية و الإجراءات التجريبية المعتادة و المعتمدة فضلا عن وصف الأدوات الضرورية لإجراء التجارب (28) فمثلا النموذج الذري هو نموذج قياسي إرشادي متداول يعلم كل مختص شروط معاينته و مجال

نظريته لكن هذا الطرح يحتاج إلى تدقيق بحقل العلوم الإنسانية, حيث تستعمل اللغة بما فيها من كناية و استعارة ومجاز و محسنات لفظية, بما لا يستقيم مع لغة العلم الصريحة المباشرة المحددة التي تدع الفاعل إلى أن يقول ما يعني و يعني ما يقول بلا مبالغة و لا التواء. من ناحية أخرى نجد معالم توجيهات الأعمال التأسيسية لعلم الاجتماع (29) حيث :

– يرى WEBER أن المعطى الاجتماعي لا متناهي ويحتاج إلى اختيار وفق وجهة نظر ما.

– DURKHEIM يقول أن المعطى الاجتماعي يجر نحو الخطأ لأنه مؤسس على تصورات قبلية أولية (THESE DES PRENOTIONS).

– MARX يعتبر المعطى الاجتماعي من الناحية الوظيفية متستر على علاقات بل يعمل على إخفاءها.

تزامنيا مع هذه التوجيهات يجب التساؤل حول ما سبقها من فلسفات أو اجتهادات ساهمت في بلورتها كي تكتمل صورة التواصل المعرفي في بناء النماذج القياسية الإرشادية بهذا الحقل, يمكن صياغة عناصر **أساسية في تركيب النموذج القياسي الإرشادي** بعلم الاجتماع (KUHN.T.S,1983,30) (30) كما يلي:

– طريقة في التعاطي مع الواقع الاجتماعي.

– نموذج بحثي محدد.

– نابع من تراكم معرفي معين أي تقليد تفكير ما .

– مندرج ضمن إشكالية عامة.

لكنها في حين الوقت تختلف في النقاط التالية :

– اللغة الخاصة بكل نموذج.

– تحديد المفردات.

– بناء الجهاز المفهمي.

فالبناء المفهمي لكل نموذج إرشادي يعتمد على ترتيب معين لمفرداته وفق أساسيات التركيب حتى الوصول إلى تحديد اللغة الخاصة به , التي تشكل خلفية حدود التأويل الممكنة لأي قراءة في جهازه المفهمي, فمثلا **مصطلح** الاغتراب **يكتسب الصفة الاصطلاحية** لمفرد اللفظ داخل النموذج الإرشادي الماركسي وتتحدد إحالته المفهمية عبر نسيج مفردات أخرى وعلى ضوئها **كالاستلاب والايدولوجيا** .

مصطلح البيروقراطية الذي يعني **عقلنة الأداء كوجه لعلاقة المنظمة بمحيطها** لا يمكن حصره أو تأويله إلى أداء داخل المنظمة فقط كحلقة مغلقة أو **طبعه بسمة تهلل الأداء** كما جرى في المعرفة العامة.

ما يجب الانتباه إليه هو **شرك الانتقائية** في التعامل مع النماذج القياسية الإرشادية واعتبار المصطلحات المتقاربة مترادفات لأنه على العكس **نادرا ما يثبت وجود المترادفات** الاصطلاحية **داخل علم الاجتماع** لكن **الخلط المعرفي وصعوبة قراءة**

الخرائط المفهمية جعلت من **الانتقائية هي القاعدة** , فاعتبار الع ـ د و العدد مترادفان يجعل من مثال الرجال الستة (السفسطة SOPHISME) غير محتاج إلى دحض لكن توضيح أن العدد هو **مفردة لغة** (VOCABULAIRE DE LANGUE) و **العد هو صنف تنميطي** لأعداد أي عنصر ضمن لغة اللغة (METALANGUE) ينبه بوجود نموذجين قياسيين إرشاديين أي النموذج الأرسطي في المنطق ونموذج السفسطائيين وهذا الالتقاء تتم قراءته **بمصطلح التناقض داخل النموذج الأرسطي فقط وقراءته كبرهان على عدم دقة هذا الأخير من طرف السفسطائيين** .

بعلم الاجتماع بوجه عام جل الإشكاليات البحثية تطرح بين قطبي نموذجين إرشاديين هما .

– قطب الحتمية(POLE DETERMINISTE) .

– قطب الفعل أو التفاعلية (POLE ACTIONNISTE OU INTERACTIONNISTE).

يكمن الاختلاف بين قطبي التحليل في بناء النموذجين الإرشاديين في الأهمية **المسندة للبنية الاجتماعية أو الفرد أو العكس و كيفية النظر إلى الصراعات داخل العلاقات الاجتماعية.**

مفردة **البنية** (LA STRUCTURE) تشكل نموذجا دال :

بالنسبة ل (MURDOCK) يدل مفهوم البنية الاجتماعية على تماسك المؤسسات الاجتماعية و ليست المؤسسات تجمعا اعتباطيا أو عرضيا وبهذا المعنى يكون لها بنية (31) .

– يشير مفهوم البنية غالبا إلى العناصر الثابتة لنظام معين مقابل عناصره المتغيرة.وهكذا فهي تشير إما إلى ثوابت نموذج و إما إلى مجمل الوظائف التي تربط المتغيرات فيما بينها أو إلى مجمل الثوابت و الوظائف(32) .

– تستعمل أيضا كمرادف عملي للتوزيع بالمعنى الإحصائي للكلمة, فالبنية الاجتماعية المهنية تشير إلى توزيع أفراد مجموعة من السكان في مختلف المهن.

– يعرف MERTON البنية بأنها تراتب (AGENCEMENT) الأدوار و المراكز و تراتب مجموعاتهم وتنظيمها التتابعي(AGENCEMENT SEQUENTIEL) (33) .

– يقدم (DUTRENIT,2008,5) (34) تصنيفية البنية بكونها مجموعة عناصر أساسية تشكل العلاقات في ما بينها ميزات مجتمع ما, وهذه العناصر هي :

– صنف ومكونات التراتبيات. – TYPE ET COMPOSANT DES HIERARCHIES .

– صنف وقواعد العمل الوظيفي (القانون , الحراك الاجتماعي).

– نظام الإنتاج .

– المعطى الديموغرافي.

– نظام القيم و المكافآت.

– نظم التضامن.

من منظور ديناميكي هذه العناصر مرتبطة بحيث يؤدي تغيير إحداها إلى تغييرات عناصر أخرى و بالتالي تغير البنية. تاريخيا تهيكلت بنى المجتمعات تبعا لنمطين من التراتبيات (HIERARCHIES) :

تراتبيات الحق (LE DROIT) التي أفرزت ما يعرف بالتجمعات البدائية (COMMUNAUTES PRIMITIVES) و المجتمعات القبلية(بكسر الميم الثانية) ومجتمعات الطبقات (CASTES) و مجتمعات التراتب النظامي(ORDRES) .

تراتبية الحدث (LE FAIT) التي أفرزت المجتمعات الطبقية بالمفهوم الاقتصادي .

بالاستعانة بمفهوم النموذج القياسي الإرشادي و مفهوم البنية يمكن تحديد مفهوم الدولة , تحديدا مقبولا من الناحية العلمية و الابتعاد عن تضارب التأويلات و القراءات المفهمية للدولة دون مانع أو رادع , فكل تعاطي مع مفهوم متزامن مع قراءته داخل لغة نموذجه القياسي الإرشادي .

3- مفاهيم حول الدولة : وراء سعي حثيث لضبط مفهوم الدولة سيكون من المفيد إيراد المفاهيم و التوضيحات الآتية .

علم الاجتماع السياسي و القانون الدستوري : يدرس القانون الدستوري الهيئات (INSTITUTIONS) والمعايير القانونية التي تشكل في مجملها التأطير القانوني (ENCADREMENT JURIDIQUE) للظواهر السياسية.

علم الاجتماع السياسي يدرس التبطين الاجتماعي للهيئات وهو ما يمكن ترجمته بالجملة (LA DOUBLURE SOCIALE DES INSTITUTIONS) فهو يهتم بدراسة النظام السياسي الحقيقي أي كما هو معطى من تحليل و معاينة الأحداث وليس النظام المقرر في الدستور فموضوعه هو مجمل الظواهر السياسية المنتجة داخل حياة المدينة (LA VIE DE LA CITE) , (VANDEVELDE .H ,1981,36)(35).

منهجيا يجب التموقع في احد السؤالين التاليين :

– لماذا الدولة ؟

– كيف الدولة ؟

السؤال الأول يجعل التحليل متزامنا مع التحليل التاريخي أي أن البحث عن نشوء الدولة وتكونها مستند إلى وقائع يمكن تتبعها , لكن السؤال الثاني يجعل التحليل داخل إطار تاريخي بعينه ويسعى لبحث وفهم كيف تستمر الدولة وما هي أشكال تنظيمها من الداخل , يكمن **الحذر المنهجي** الأول في **عدم بناء جسر وصل بين السؤالين انطلاقا من احدهما** , وذلك لأنه لا مفر من استعمال مصطلح النسق و النظام والهيكل كمصطلحات يجب قراءتها داخل إطار قانوني ما للاستدلال على ثبات نسبي للبنية في حين الإطار القانوني كمعطى تاريخي مرتبط بخصوصيات إقليمية أي أن المحاولة السابقة تتم عبر مفاهيم مجردة أو عالية التجريد (رغم شرط النموذج القياسي الإرشادي) وذلك لمحاولة التماس تعميمات واسعة معتمدة على انتقاء مقاطع تقنينية و التأكيد على تشابهها حفاظا على سلامة التحليل علما أن

الأساس السليم للقراءة هو (وجود قوانين بأي شكل يعني قراءة اختلاف اجتماعي ومحاولة لاحتوائه) من ثمة تتكشف الانتقائية للنصوص المؤكدة على التشابه والالتفات إلى أن **الاختلاف يعني تغيرا اجتماعيا يرتسم على البنى** و تفاعل ديناميكي لمكونات بنى اجتماعية.

وذلك في صفوة القول يرتد إلى البحث في التغير الاجتماعي المولد لبنى جديدة وليس القراءة المقلوبة للظاهرة بالبحث عن جزء من البنى عبر بناء تاريخ متماثل انتقائي أي **انه يجب البحث عن الدولة داخل التغير الاجتماعي وليس بحث التغير الاجتماعي داخل الدولة وهو جسر الوصل المقصود** في الفقرة السابقة. انطلاقا من هذا المنحى يمكن عرض ما يلي :

4- لماذا الدولــة ؟

الفرد الاقتصادي وميلاد دولة :

تنطلق أطروحة NORBERT ELIAS (1897-1990),(UGHETTO.P,2006,8) (36), مدافعة عن الخلق الاجتماعي للبناءات التاريخية الحداثية (SOCIOGENESE DES CONSTRUCTIONS HISTORIQUES) واعتبار المعطى الواقعي , سيرورة زمنية غير نشوئية. (LA REALITE COMME UN PROCESSUS TEMPOREL NON-EVOLUTIONNISTE) وهي تتبع لمسار انتهجه من قبل MAX WEBER , تقوم الأطروحة على عمادين اسايين في تقديمها لتفسير ظهور الدولة:

التحول من الاكراهات الخارجية إلى توليد الإكراه الذاتي (AUTOCONTRAINTE) :

احتكار ممارسة العنف الفيزيقي يدفع بالضرورة إلى تبني تعايش تعاوني لا غرائزي (COOPERATION DEPASSIONNEE) أي تحول الاكراهات الخارجية المتمثلة في وجود جهة محتكرة لممارسة العنف الفيزيقي إلى توليد إكراه عدم ممارسته خشية التعرض إليه وبالتالي توليد إكراه ذاتي بنبذ المساس باحتكار , حيث تعمل البنية الاجتماعية على فرض وتطوير شكل من أشكال القمع الوجداني (REPRESSION AFFECTIVE) .هذا ما يسمح بالتخلي عن منطق التعايش الفيزيقي إلى منطق التعايش الاجتماعي وبالتالي يصبح الإكراه الذاتي في الحياة الاجتماعية قائم بنفس الدور المنوط بالقوة العسكرية للتعايش الفيزيقي. يسوق ELIAS مثال مجتمع البلاط (LA SOCIETE DE COUR) في تاريخ فرنسا حيث فقدان المحاربين لاستقلاليتهم العسكرية والاقتصادية لفائدة الملك يجعل منهم أتباع **متزلفين** (COURTISANS) خشية تهميشهم كإكراه أول أو فقدانهم لهويتهم الاجتماعية وتميزهم كمنتمين و مقربين من الملك كإكراه ثاني من ثمة تتبني الحضارة تبعا لحركية طويلة المدى نزولا وصعودا حتى تمكن(بفتح الأول والثاني) الفئات الدنيا من الاستبطان التدريجي لوظيفة ومواقف فئات عليا بهدف إحلال (SUBSTITUTION) مكانها داخل البلاط , وعليه يتكشف العماد الثاني.

الحضارة كصيرورة نفسية مكتسبة غير متعالية (NON DENUE)عن العنف :

حيث يكو ن الإكراه فيه آلية حضارية أساسية ترى على أنها طبيعية , بما أن كل الممنوعات والمحرمات المتعارف عليها ترى من قبل الكبار على أنها طبيعية وتلقن للصغار على أنها كذلك رغم أنهم غير متحضرين و نتيجة ذلك هي تحول النقل بين الأجيال (TRANSMISSION

(INTERGENERATIONNELLEإلى ممسحة للسمة الاجتماعية للممنوعات كي لا تكون محل تساؤل, في حالة وقوع العكس فآلية الإكراه قائمة على إقصاء العنف وليس القضاء عليه (L'EXCLUSION ET NON PAS L'ERADICATION DE TOUTES VIOLENCES) فاستبطان (INTERIORISATION)الاكراهات بالتسليم لما هو ممنوع هو وسيلة لتأمين العلاقات (PACIFIER) الاجتماعية , علما أن التسليم المستبطن خاضع في استمرار يته إلى قوة النظام المجسدة في وجود احتكار كامن لممارسة العنف.

من نافلة القول التذكير بان الأطروحة السابقة تستدعي قراءتها داخل نموذجها النظري و شبكة مفاهيمها كسلسلة التبعيات (CHAINE DE DEPENDANCES) و الاعتياد الاجتماعي المتحضر (HABITUS SOCIAL CIVILISE) ,و مصطلح اجتماعية الاحتكار (SOCIALISATION DU MONOPOLE) والعقلانية المعرفة بأنها توجيه السلوكيات تبعا للاستعدادات الوجدانية المهيمنة لدى الآخرين وغيرها من مصطلحات النموذج . **لكن ما يجب ملاحظته** هو تغيير و استبدال عنوان أطروحة المؤلف الأصلية , (LA DYNAMIQUE DE L'OCCIDENT)بالعنوان أعلاه (**الفرد الاقتصادي وميلاد دولة**) بتأكيد النكرة لكلمة دولة , حيث يقوم هذا الاستبدال **بغرضين أولهما** , **دولة وليس الدولة** لان الأطروحة تهتم بحالة ميلاد الدولة الفرنسية فقط , **ثانيهما** هو تموقع الأطروحة في سياق الدراسة داخل حدود مسلمات الفرد الاقتصادي وعقلانية الاختيار حيث تنطلق من هذه المسلمة لتوضح تولد عقلانية اجتماعية من داخلها بعد الارتكاز على وجود احتكار لممارسة عنف فيزيقي تقويمي أو اعتدائي حسب معطيات العقلنة الاقتصادية ثم تحول هذا الاحتكار إلى احتكار عنف تقويمي معلنا استبطانه ثم تحوله إلى احتكار عنف اجتماعي معمم بما يسمح باستعماله في حدود مقبولة ومسلم بها للمحافظة على البنى الاجتماعية **وفرض وتيرة** تغير اجتماعي موائمة

(CADENCE PERTINENTE DE CHANGEMENT) وهي القراءة المرجو تبنيها داخل هذه الدراسة للأطروحة واعتبار عرضها في حدود ما يخدم أهداف الدراسة وضرورة الرجوع إلى الأطروحة لاستكمال صورة تحليلها لنشوء الدولة بفرنسا.

كرصيد أولي بالاستناد إلى العرض السابق يمكن اعتبار أن تحرر الفرد من ردات الفعل والغرائز و العصبيات يدفعه إلى اعتماد أكثر على الشروط الاجتماعية التي يتحرك وفقها المعطى الاجتماعي بدل الاعتماد على مؤهلاته الفيزيقية الصرفة بشرط وجود احتكار للعنف كعنف احتوائي وليس عنفا حصريا .

تكمن أهمية هذا الر صيد في ربط البعد النظري للتحليل بموضوع الدراسة , كما سبق التأكيد على ندرة المترادفات بعلم الاجتماع فان التساؤل عن مدى مطابقة ومساهمة الأطروحة السابقة في فهم المعطى الواقعي لموضوع الدراسة هو مدخل لبأورة التحليل , فثبات العلاقة بين احتكار العنف وظهور الدولة بالمفهوم الحديث لا يمكن تصوره دون متغير الإقليم ومتغير نمط العنف المحتكر .

ففي الدول القديمة الأمة هي مؤسسة (بكسر السين الأولى وفتح الثانية)الدولة في حين في الدول الحديثة الدولة الوطنية تحل محل الدولة الاستعمارية ويكون على عاتقها بناء الأمة (37) مما يستدعي تحديد وضبط التركيبة المثلى بين الإقليم و القوى الاجتماعية. يرى (RATZEL .F ,1900,12) (38) أن المجتمع هو الوسيط الذي من خلاله ترتبط الدولة بالإقليم ,ومنه فعلاقة المجتمع بالإقليم تؤثر على طبيعة الدولة في كل مراحل تكوينها .

عانت شروط مخاض الدولة الجزائرية في علاقتها مع محيطها الجغرافي و البشري

بدرجات مختلفة وفي مراحل تاريخية مختلفة من غياب الصيرورة المنتجة للدولة الأمة

(L'ÉTAT-NATION),(39).

كذلك تصريح رئيس الجمهورية سنة 1968 (40) ***ك خ ك ب ي ك ز ك ب . ي ه خ***

ك س ا . ي ك ط ط . ي ئ ط ط .

مخطط نظري للدولة : في ثنايا نموذجه النظري ,(JOXE .A,2007,20) (41) يذكر انه

منوط تاريخيا بالدولة الحديثة أربعة مهام هي :

- **سياسية عسكرية:** وضع حد للحروب القبلية أو العرقية.

- **اجتماعية اقتصادية** : اعتماد التسيير السلطوي (ADMINISTRER

AUTORITAIREMENT) للوجستية المخزونات المعاشية والتدفقات المالية والمخزون

الضريبي النقدي لتجنب الفقر و المجاعة.

- **اجتماعية قانونية** : اعتبار و تدعيم بروز طبقات اجتماعية متمايزة مع التحكم

في الانتفاضات الفئوية و الصراعات الطبقية عن طريق سيادة قانون أو/ و عملة

متعدية للطبقات داخل التكوين الاجتماعي السياسي.

- **عسكرية:** موجهة نحو الخارج على شكل عنف منظم (الحروب).

التزاما بالدليل المنهجي الهادف إلى البحث عن الدولة داخل التغير الاجتماعي ,

يمكن اعتبار تعبير (42) بان **البنية السياسية تحتوي نسق الدولة ومحيطه** , تعبيرا

مقبولا حيث يكون مفهوم البنية خاضعا للمعطى الاجتماعي ومولدا لمفهوم النسق ,

من ثمة يمكن التحول إلى ذكر وظائف نسق الدولة (43) :

- **آلية تعديل الصراعات** كوظيفة عبر إلغاء العنف الفيزيقي و إقرار التسويات وتشريع الصراعات (LEGALISATION DES CONFLITS) عبر احتكام أطراف الصراع إلى القانون.

- **آلية الدمج والاحتواء** (INTEGRATION) حيث لا تكتفي بترسيخ آلية تعديل الصراعات بل عليها تجاوزها إلى ترسيخ وخلق أشكال من التضامن بهدف تحقيق تبعيات متبادلة بين أفرادها.

- آلية التأقلم : أي التأقلم مع التغيرات الاجتماعية وتشكيلها داخل النظام و الوحدة لان الفرق بين الفوضى والدولة (ANARCHIE ET ETAT) هو كون كليهما نظام (ORDRE) مع فارق وجود نظام تراتبي أي أن الفوضى هي نظام بلا تراتب(L'ANARCHIE EST UN ORDRE SANS HIERARCHIE).

5- ترجمة الفكر الليبرالي :

في محاولة لتجميع وتركيب معطيات الصورة الإجمالية , للسيرورة التاريخية لكل التيارات السابقة نذكر بإيجاز المعطيات التالية :

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و نجاح قوات الحلف في القضاء على الخطر النازي الألماني كانت أوروبا دمارا , وأمام تهديد الخطر السوفياتي ونوايا **ستالين** في

بث هيمنته عليها , بادرت الولايات المتحدة الأمريكية ببرنامج مارشال لإعادة بعث أوروبا , فتحصلت أوروبا بموجب هذا البرنامج ما بين سنة 1952/1948 على 11,8 مليار دولار **كهبات عينية** و 1,8 مليار دولار **كقروض** وتحصلت اليابان على 950 مليون دولار كهبة عينية و 275 مليون دولار كقرض , إجماليا خلال فترة 1953/1946 حولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي العالم 33 مليار دولار وهذا ما يعادل ما قيمته 137 مليار دولار لسنة 1985(44) .

إن اقتراح كينز وتمرير المادة IV سالفة الذكر بالقانون التأسيسي لصندوق النقد الدولي هو في قراءة بعدية تأسيس وترسيخ لهيمنة الدولار و أصحابه استنادا إلى تاريخ تصديره .

إن التأسيس النظري المتمثل في المجهودات النظرية **لاعتماد الرجل الاقتصادي وعقلانيته كنموذج مجتمعي** عبر اظافات ونقاشات مختلف التيارات السابقة **والتي أعلنت هيمنة التفكير العلمي كشرط الحداثة** هي منبع البرامج العملية المقترحة **كبديل معرفي** في لبه , على كل دولة تعاني مشاكل اقتصادية من خلال برامج صندوق النقد الدولي بهدف **تقويض البنى المعرفية القديمة** المتسببة في مشاكلها.

6- برنامج التصحيح الهيكلي :

التعديل الاقتصادي في محتواه الواسع يعني :"ضرورة تصحيح الإختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية ، وفي ميزانية الدولة، كم ا تسبب التضخم (45) ومن هذا

المنطلق، فإن التصحيح الاقتصادي هو عملية ضرورية لكل البلدان لمعالجة هذه الإختلالات، وليست مسألة تخص البلدان النامية فقط , فقبل الشروع في المفاوضات من أجل الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، على البلد النامي أن يقوم بمجموعة من الإصلاحات ويقدم للمؤسسات المالية والنقدية الدولية الدليل على نواياه الحسنة.

الحقيقة أن هذه الإصلاحات تتم بعد دراسات يقوم بها خبراء هذه المؤسسات على إقتصاد البلد المعني، وبعد إقتراح برنامج يسمح بتأقلم إقتصاد هذا البلد وإخضاعه لشروطها قبل الشروع في المفاوضات الرسمية.

وبعد أن يتم الإتفاق على القرض وبرنامج التعديل الهيكلي الذي على البلد النامي تطبيقه، تتم مراقبة جميع مراحل التطبيق من طرف هذه المؤسسات ويكون ذلك كل ثلاثة أشهر، كما يقسم مبلغ القرض على أجزاء يرتبط كل واحد بمرحلة من مراحل تطبيق البرنامج، ولا يدفع الجزء اللاحق إلا بعد تأكد خبراء هذه المؤسسات من تطبيق المرحلة السابقة بكل صرامة.

قسمت في البداية هذه البرامج إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تتعلق بإجراءات ل **لمدى القصير وتسمى بإجراءات التثبيت الهيكلي** ، أما الثانية فتتعلق **بالمدى المتوسط والطويل وتسمى بالإجراءات الهيكلية** بعد نجاح هاتين المرحلتين يسعى صندوق النقد الدولي إلى فرض مرحلة ثالثة باقتراح **مرحلة تتضمن إجراء إصلاحات سياسية** (46).

– التثبيت الإقتصادي للمدى القريب: ينص برنامج التثبيت الإقتصادي على ضرورة التخفيض في كل أبواب الإنفاق العمومي، وأساسا النفقات الإجتماعية، وبصفة أخص النفقات على الصحة والتعليم (رفع الدعم على أسعار الأدوية، إلغاء العلاج المجاني والتعليم المجاني..)، هذا مع تخلي الدولة تدريجيا عن مهامها الإجتماعية الأساسية. كذلك ضرورة التخفيض من الميزانية العامة وذلك للحد من عجزها الذي لابد أن لا يتعدى سنويا 1.5 %، هذا التخفيض يمس ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع العمومي والإدارات العمومية والخدمات **بالإضافة للضغط على التوظيف، خاصة في الوظيف العمومي والمؤسسات الإقتصادية العمومية.** مع رفع الدعم على السلع التجهيزية والسلع الإستهلاكية الأساسية وتحرير الأسعار، هذا الإجراء الأخير يمس أساسا أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية كالقمح، والأرز، والحليب، والسك ر وستكون لهذا الإجراء **آثار مباشرة على الأجور الحقيقية** والإنخفاض في القدرة الشرائية، كما يمس أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة ومواد التجهيز التي تستوردها البلدان النامية والتي تدخل في الإنتاج الصناعي والزراعي , بالاظافة إلى الإجراءات المتعلقة بتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي، وهو يتضمن التحرير التدريجي للتعامل بالنقد الأجنبي وتوحيد أسعار الصرف، الهدف من هذا الإجراء هو الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق الموازية، والوصول تدريجيا إلى توحيد الأسعار الداخلية مع أسعار السوق العالمية.

يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة والتي تشرع في تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي، **عدم التدخل في سوق العمل وجعلها حرة تخضع لميكانيزمات العرض والطلب على اليد العاملة** ، لهذا فهو يقترح الضغط على الأجور

الحقيقية وإلغاء الربط بين الأجور وبين مستوى الأسعار، كما يقترح إلغاء الحد الأدنى للأجور، وعدم تدخل الدولة في تعيين الخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة للحد من دور النقابات والتقليص من قوانين العمل التي تعرقل السير الحسن لسوق العمل.يوضح (الشكل رقم 13) ملخص إجراءات هذه المرحلة.

شكل رقم 13 : ملخص إجراءات مرحلة التثبيت الاقتصادي .

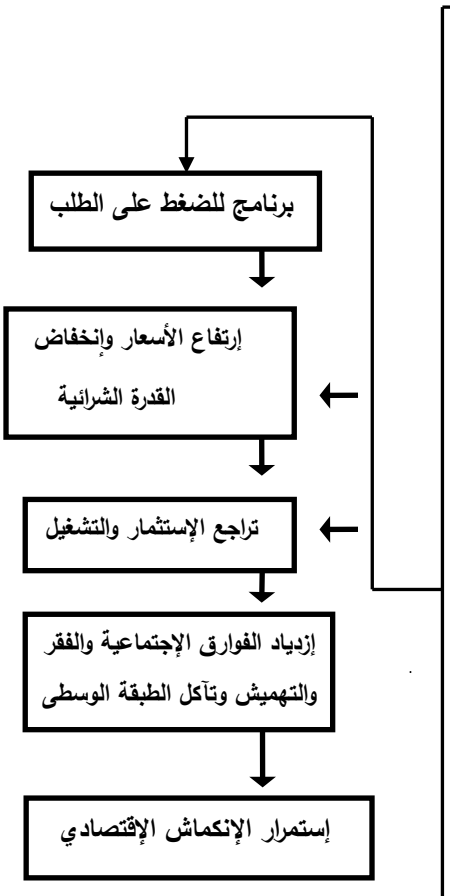

- **تخفيض الإنفاق العمومي والتقشف في الميزانية العامة**

- نفقات الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية.
- تجميد الأجور والتوظيف.
- تخفيض الإنفاق الإستثماري.

- تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الأساسية
- المواد الغذائية.
- المواد الطاقوية: الكهرباء، المحروقات.
- الخدمات العمومية: النقل، الماء، الهاتف.
- تخفيض سعر العملة الوطنية.
- الرفع من أسعار الفائدة.
- الحد من الإصدار النقدي لتقليص التضخم.
- إلغاء الرقابة على أسعار الصرف.
- تحرير سوق العمل وجعلها مرنة.
- مراجعة قوانين الحماية الإجتماعية والتقاعد.

المصدر:(شفير.ا,2001 , 137).

الإصلاح الهيكلي للمدى المتوسط والبعيد: و يحتوي الإجراءات التالية :

– تحرير التجارة الخارجية حيث تقترح المؤسسات النقدية والمالية الدولية إلغاء كل الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على المعاملات الخارجية، أكثر من ذلك تقترح وضع قوانين جديدة تتضمن مظلة من المزايا الضريبية والتحفيزية على دخول السلع الأجنبية والرأسمال الأجنبي، وكذلك تسهّل عملية نقل الأرباح.

– خوصصة المؤسسات العمومية والأراضي والبنوك هذا الإجراء يتضمن تفكيك القوانين المسيِّرة للنظام المصرفي الوطني للبلدان النامية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الفقدان التدريجي لرقابة الدولة والبنك المركزي للسياسة النقدية الوطنية، وتصبح البنوك التجارية المحلية، أو الأجنبية التي يسمح لها بالدخول بكل حرية لفتح فروع لها في البلد النامي، تلعب دورا كبيرا في تسطير السياسة النقدية و تحديد أسعار الفائدة , خوصصة الأراضي الفلاحية وتسليم عقود الملكية للفلاحين، حيث يصبح هؤلاء يخضعون لنفس شروط وظروف عمل المؤسسات الإقتصادية الأخرى (شروط القرض).

– إصلاح هيكل الجباية من أجل تقليص الطلب يجب على البلدان التي تطبق برنامج التعديل الهيكلي إتخاذ إجراءات لإدخال الضريبة على القيمة المضافة والرفع من الضرائب المباشرة، كما تتضمن إحصاء كل المنتجين الصغار في القطاع

الصناعي والفلاحي، **وفي المجال الرسمي وغير الرسمي** ، من أجل فرض الرسوم، كل هذه الإجراءات تهدف إلى زيادة الإيرادات المالية للدولة والسماح بتقليص العجز في الميزانية العمومية، كما تسمح بتقليص الطلب، حيث يؤدي الرفع من الضرائب إلى إرتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية وإلى تضرر فئات واسعة من السكان تمس حتى الفئات ذات الدخل المتوسط. كما يؤدي هذا الإرتفاع في الضرائب، بمساندة إجراءات التخفيض من قيمة العملة المحلية والرفع من أسعار الفائدة، إلى إثقال تكاليف المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية.

تقترح المؤسسات النقدية والمالية الدولية **الشروع في إصلاح الضمان الإجتماعي** بشكل يجعله يتماشى ومتطلبات إقتصاد السوق، أي بشكل يجعل من صندوق الضمان الإجتماعي مؤسسة إقتصادية ناجعة وذات مردودية.

ويتضمن هذا الإصلاح إجراءات تقشفية لتقليص التغطية الإجتماعية على بعض الأمراض والأدوية، وعلى الخدمات الصحية بصفة عامة (التعويضات على الفحوص بالأشعة، وعلى أمراض الفم والعيون..)، وكذلك تقليص فترة عطلة الأمومة، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تقلص النفقات و"تسترجع التكاليف" على حد تعبير خبراء مؤسسات بروتن ودز.

نفس الإجراءات تمس صندوق التقاعد، حيث إتخذت تدابير لتمديد فترة سنوات العمل للحصول على التقاعد كمرحلة أولى، ثم يقترح إستبدال نظام التقاعد القائم على التضامن والتوزيع، بنظام يقوم على الرسملة (CAPITALISATION).

هذا النظام الأخير يقوم على المبادئ النيوليبرالية البحتة التي **تعتبر نظام التقاعد مجرد عملية إدخار فردية وطوعية** ، يقوم بها العامل بتوظيف أمواله في صناديق خاصة للمنح (LES FONDS DE PENSIONS)، التي تكون هي بدورها بتوظيف هذه الأموال في البورصة.

كما يتضمن برنامج التعديل الهيكلي إجراءات للتخفيف من الفقر، ومن الإنعكاسات الإجتماعية السلبية التي تصطحب تطبيقه، وهي إجراءات تأخذ أسماء مثل "**شبكة الضمان الإجتماعي**" و"**صندوق الإستعجالات الإجتماعية** "، ووضعت كرد فعل على الإنتقادات التي وجهت لهذه البرامج من طرف النقابات والتنظيمات العمالية والقوى الديمقراطية سواء داخل البلدان النامية أو في البلدان الرأسمالية نفسها. تهدف هذه الإجرءات إلى "**تسيير** " الفقر وجعله في مستويات "**معقولة**"، وذلك بإعادة توجيه ميزانية القطاع الإجتماعي لمساعدة بعض "**الفئات المستهدفة** "، وتمويل بعض المشاريع المرتبطة بتقليص التشغيل كالتقاعد المسبق ومنح الترك الطوعي للعمل.

- الإصلاحات السياسية لدعم برامج التعديل الهيكلي : ويسمى أيضا بمصطلح الحكم الراشد (LA BONNE GOUVERNANCE) بعد أن تبيّن أن هذه البرامج لم تؤدي سو ى إلى تفاقم الفوارق الإجتماعية والتهميش والفقر أسرعت المؤسسات الوصية ، إلى إبعاد المسؤولية عن نفسها وعن برامجها، لترجعها إلى سوء التسيير وفساد الأنظمة السياسية في البلدان النامية. تنصح المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضرورة إتباع برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الإقتصادية بإصلاحات سياسية ومؤسساتية ، فإقتصاد السوق لن ينجح من دون الديمقراطية السياسية، ومن دون "**حكم راشد**".

وإختيار هذا المصطلح لم يأتي من قبل الصدفة بل له تاريخ طويل. فقد إستعملت كلمة "GOUVERNANCE" في اللغة الفرنسية في القرن الثامن عشر بمعنى "فن وطريقة إدارة الحكم" "L'ART ET LA MANIERE DE GOUVERNER"، وإنتقلت بنفس المعنى إلى اللغة الإنجليزية في القرن التاسع عشر.

بعد ذلك يسقط هذا المصطلح في طي النسيان إلى غاية 1980، أين يعاد إحياءه من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، ليأخذ معنى جديدا تلخصه الباحثة "ماري كلود سموتس (SMOUTS.MC) بأنه: **أداة إيديولوجية من أجل سياسة الحد الأدنى للدولة** (47) أي أنه ألبس حلّة نيوليبرالية، إذ أصبح الحكم الجيد أو " **الراشد** " مرتبط بتراجع الدولة إلى المهام التي حددها لها آدم سميث وأقل، إذ لابد أن تتخلى الدولة عن كثير من مهامها "**للمجتمع المدني**" هذا الأخير أصبح أحد ال دعائم الأساسية لتحقيق الحكم الراشد من منظور المؤسسات المالية والنقدية الدولية، لهذا نجدها تدعوا إلى ترقية **المجتمع المدني** عبر دعم وتشجيع إنشاء المنظمات والجمعيات غير الحكومية ,بتساند كل الإجراءات السابقة تنتقل دائرة القرار من الدولة إلى معطيات السوق والمتعاملين داخله , ويكون المعطى الاجتماعي متغيرا اقتصاديا خاضعا لنفس منهج التحليل الليبرالي كما يتضح بالشكل رقم 14.

شكل رقم 14 : الشروط السياسية للحكم الراشد.

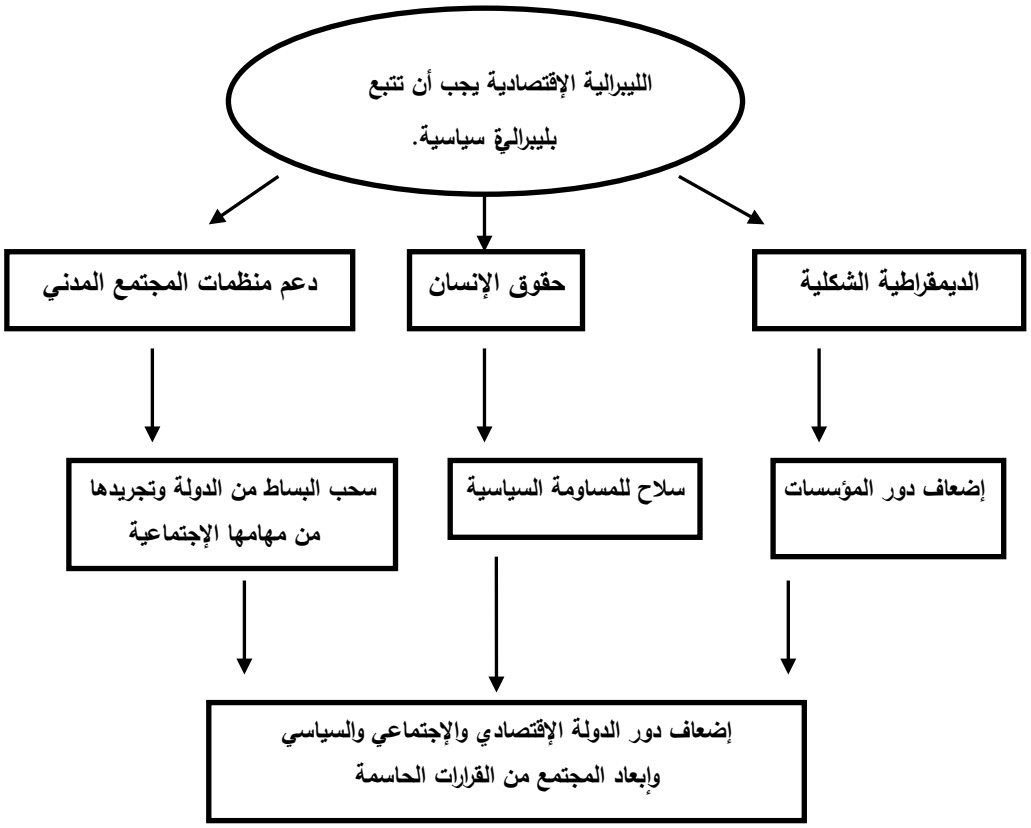

المصدر: (شفير.ا,2001 , 148).

7- السيرورة الوظيفية لسوق العمل : إن الشكليين التاليين(شكل رقم 15, 16)(48) يهدفان إلى تقديم صورة إجمالية عن السيرورة الوظيفية لسوق العمل بحيث تمكننا عملية المقارنة بين الشكلين من تحديد احد أهم عوائق التحكم بل تحقيق مقاربة تتسم بالواقعية لواقع سوق العمل بالدول النامية.

شكل رقم 15: السيرورة الوظيفية لسوق العمل بالدول المتطورة.

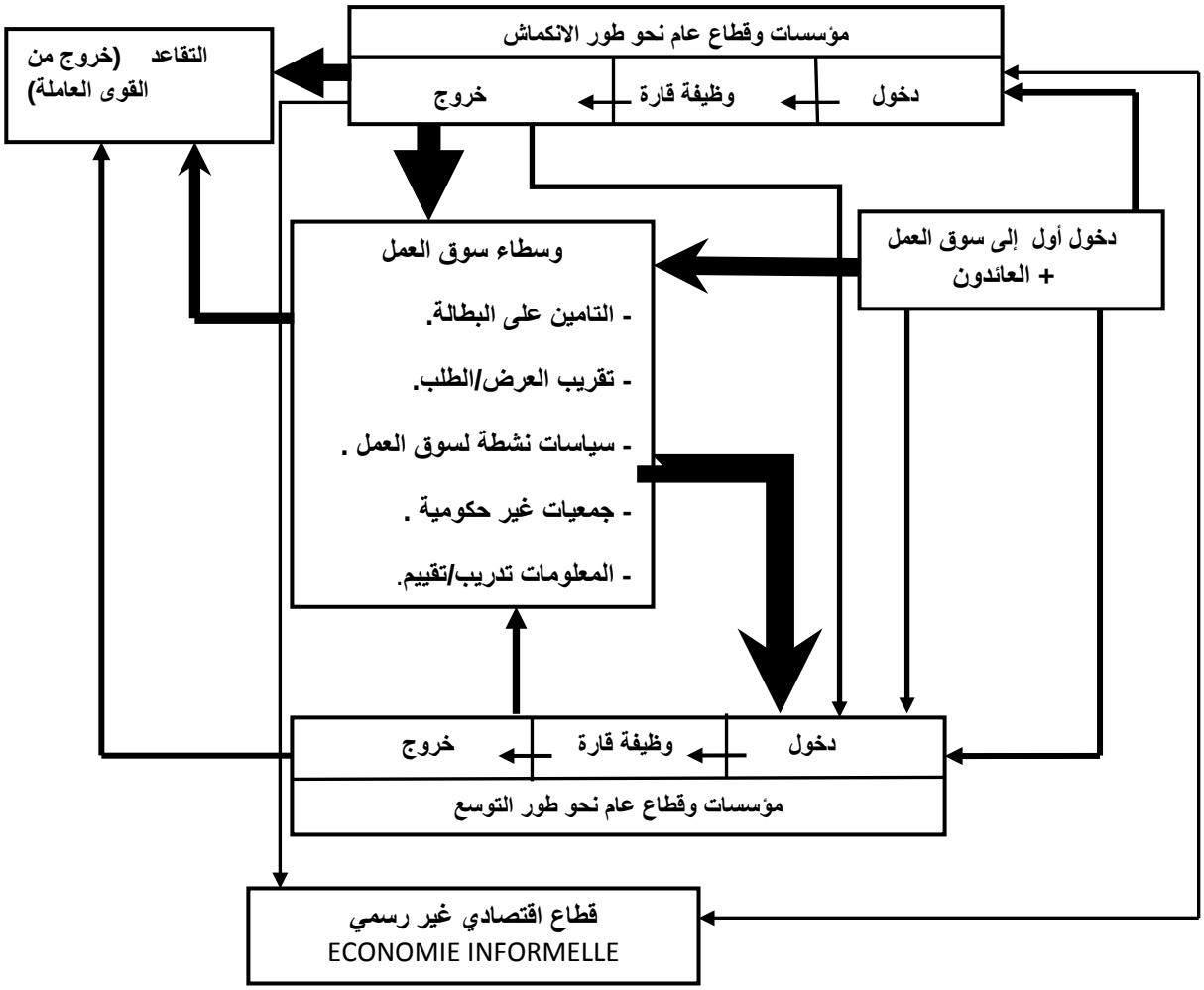

المصدر: *(BARBIER.J.P ,2006,18)*

يبين الشكل السابق مختلف التدفقات بين القطاعات الاقتصادية , مع استقطاب واضح لمختلف التدفقات نحو وسطاء سوق العمل بمختلف عناصره , مع وجود

تبادل ثنائي بين التوظيف بالقطاع العام والقطاع الاقتصادي غير الرسمي حيث يتسم هذا الأخير بصغر حجمه و هامشيته بالنسبة لسوق العمل .

شكل رقم 16: السيرورة الوظيفية لسوق العمل بالدول النامية .

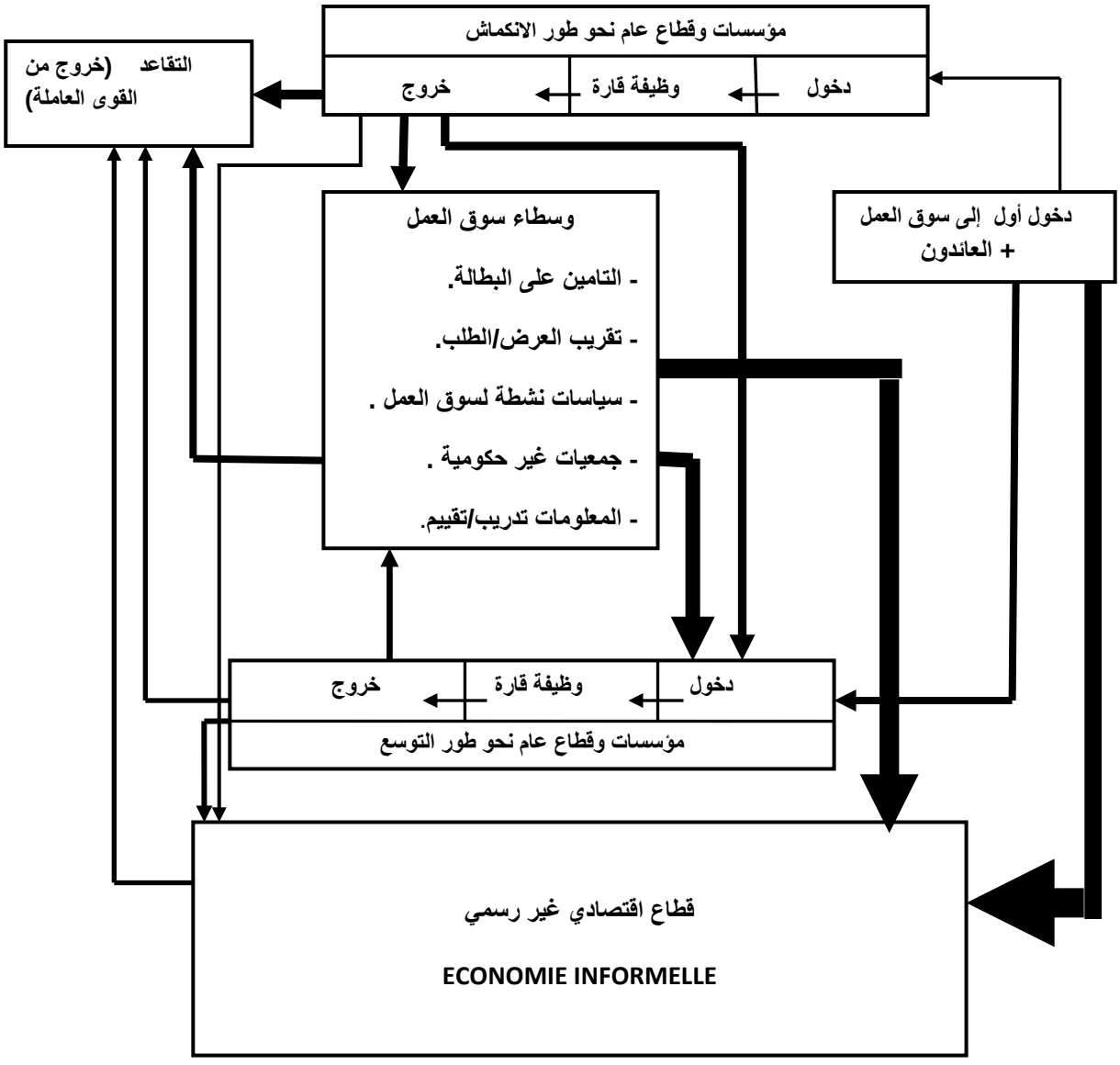

المصدر :*(BARBIER.J.P ,2006,19)*

يبين الشكل السابق مقارنة بالشكل رقم 15 استقطاب و **هيمنة القطاع الاقتصادي غير الرسمي** على مختلف التدفقات مع العلم أن التحكم الإحصائي في تكميم هذه

التدفقات غير موجود وهذا ما يجعل تطبيق عقلانية الرجل الاقتصادي عسير المنال خصوصا بالنسبة للدولة في حالة اعتبارها حارس التوازن وفعالية نموذج العقلانية.

الاستخلاص :

تحريا للأمانة العلمية , يجب التنويه مجددا أن تقديم النوى المعرفية الصلبة التي أسست للفكر الليبرالي من صفوة رجال الفكر الاقتصادي أوردت بهدف كشف توليد البنى الاجتماعية المحتضنة لها, عن رؤى تدفع بالمبادئ التأسيسية للعقلانية إلى ابعد الحدود ,فما يؤخذ بعين الاعتبار هو تواصل وتيرة التفاعل الديناميكي بين البنى الاجتماعية و الأفراد الفاعلين بها .

أيضا قد تكمن علة غياب تحقيق نفس وتيرة التفاعل بواقعنا الاجتماعي رهين تاريخنا الحاضر في كمون تجابه بين البنى و الأفراد و المعرفة العلمية أو إلى صلات منفصمة بينهم , تأسيسا على ماسبق فان كل قراءة تراجعية لمحتوى العرض بغية البحث عن مؤامرة تحاك بالجامعات ضد شعوب منهكة هي قراءة مجانبة للغرض المتوخى فالبحث عن المؤامرة القصصية عليه الانطلاق من كون هذا "الآخر قوي بضعفنا" أما عن ماهية الضعف فالتاريخ يبحث عن الحقيقة متجها إلى الأمام .

هنالك دول مصنعة تعاني ضعفا في مسايرة وتيرة التطور المتحكمة في المنافسة لكنها عملت على التخفيف من وطأ ذلك عبر اعتماد العقلانية فايطاليا كدولة أوروبية تشجع بشكل أو بآخر بروز مساحات من الاقتصاد غير الرسمي بهدف خلق فارق تنافسي والحفاظ على هامش مناورة يسمح بالمحافظة على البنى الاجتماعية حتى تولد بدائل تسمح بتغير الوضع لكن ذلك الاقتصاد الموسوم بغير الرسمي هو اقتصاد محصى على إقليمها و الدولة الايطالية مدركة تماما لأبعاده وامتداداته أما ما سبق التنويه إليه

من كون الاقتصاد الرسمي في بلد ما يضاهي القطاع الرسمي دون تدخل الدولة أو حتى ضبط عملية إحصائه هو تخل عن احتكار مؤسس للانتقال بالبني الاجتماعية نحو الأفضل .

مراجع و هوامش الفصل الثاني :

1- ريمون. بودن وفرنسوا.بوريكو , " **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** " , (تر) سليم حداد , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,1986.

2- DURAND .JEAN-PIERRE &WEIL. ROBERT (direct)et al ,*''sociologie contemporaine''*, Paris , éd. VIGOT, col. ESSENTIEL ,595p.

3- HUGETTO. Pascal .(2006), *« sociologie économique et économie politique »* dans INTERVENTIONSECONOMIQUES ,n°33,01/20065. Retrieved April 16,2010, from http://halshs.archivesouvertes.fr/docs/00/32/20/09/PDF/06InterventionsEconomiquesSocioEcoPoQc.pdf

4- نفس المرجع .ص.3.

5-SCHUMPETER .JOSEPH.(1979) ,« capitalisme socialisme et démocratie »,PARIS , payothèque, 400p.

6- BOUHROUM .Abdelhakim.(2009), *« SOCIOLOGIE ET SOCIETE ALGERIENNE OU LES PARADOXES D'UNE RELATION COGNITIVE PROBLEMATIQUE», dans Esprit critique, vol.12 ,no2 ,décembre2009,ISSN17051045 .Retrieved December 30,2009, from http://194.214.232.113/publications/1202/esp1202article08.pdf*

7– بوصافي كمال .(2006), **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية,** جامعة الجزائر ,أطروحة دكتوراه دولة .

8– نفس المرجع .ص..44

9- HUGETTO .Pascal ,op.cit.p4.

10- IBID.

11- KEYNES. John Maynard.(1979),*théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie* ,PARIS ,pbp,383p.

12-IBID .P371.

13- ALBERTINI .JEAN-MARIE ET SILEM. AHMED .(1983),'' comprendre les théories économiques -2- petit guide des grands courants'' ,PARIS , éd. seuil, coll. Points. ,339p.

14- SCHUMPETER .JOSEPH. op.cit.p36.

15- TOPALOV. Christian .(1999), **« une révolution dans les représentations du travail** l'émergence de la catégorie statistique de *'population active' au XIX siècle en France, en grande* Bretagne et .aux états –unis *' »* dans Revue de sociologie française ,1999,vol40,n°3,p.445- 473. Retrieved April 15.2009, from http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsoc_0035-2969_1999_num_40_3_5185

16– نفس المرجع .ص.466.

17– نفس المرجع .ص..446

18- DENIZET . Jean.(1985), « *le dollar histoire du système monétaire international* depuis 1945 » ,Paris, FAYARD, coll. ''Pluriel'',261p.

19- نفس المرجع .ص..30

20- **فريدريك هايك (1899–1992)** إقتصادي نمساوي، من أبرز المفكرين المدافعين عن الليبرالية ومن أشد خصوم كينز، مؤسس جمعية "مون برلان" سنة 1947 والتي اشتهرت بدفاعها عن إقتصاد السوق الخالص والمنافسة الحرة، وبنشرها للإيديولوجية الليبرالية في شكلها الأكثر تطرفا، درّس ف. هايك بجامعة شيكاغو ونال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1974، من أهم مؤلفاته: "الأسعار والإنتاج" (1931)، و"النظرية الخالصة للرأسمال"(1941).

21- **ميلتن فريدمان (1912)** إقتصادي أمريكي أستاذ بجامعة شيكاغو، رائد الفكر النيوليبرالي المعاصر وزعيم المدرسة النقدوية المشهورة، عضو جمعية "مونت برلان" وترأسها سنة 1970، مستشار الرئيس نيكسون (1968) ثم ريغان (1980)،

نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1976، من **أهم مؤلفاته:** "دراسات في النظرية الكمية للنقود" (1953)، و "التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية" (1963)، ، و"التضخم والأنظمة النقدية"(1968)، وكذلك "الرأسمالية والحرية"(1962) , انظر الكتاب التالي :

- LEPAGE .Henri.(1981), « demain le capitalisme »,PARIS, le livre de poche, coll. « pluriel »,448p.

22- **تيودور شولتز** (1912)، مؤسس نظرية الرأسمال الإنسان، أستاذ بجامعة شيكاغو، ترأس الجمعية الأمريكية للإقتصاد سنة 1961، مستشار في الحكومة الأمريكية ولدى هيئة الأمم المتحدة، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1979. نشر مقالات عديدة حول الإستثمار في الإنسان والتربية من سنة 1941 إلى 1975 في مجلات أمريكية مشهورة مثل "المجلة الإقتصادية الأمريكية" و" مجلة الإقتصاد السياسي" ، كما **ألف كتب** عديدة أهمها " الزراعة في الإقتصاديات الغير مستقرة"(1945)، و الإستثمار في الرأسمال الإنسان . دور التربية والبحث ."(1971)، وكذلك "إقتصاديات الأسرة: الزواج، الأطفال والرأسمال الإنسان"(1975).

23- **غاري بيكر (1930)** إقتصادي أمريكي درّس بجامعة شيكاغو، نائب رئيس الجمعية الإقتصادية الأمريكية سنة1987، ونائب رئيس جمعية "مونت برلان" سنة 1989، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1992، من **أهم مؤلفاته** " الرأسمال الإنسان، تحليل نظري وتطبيقي مع إشارة خاصة للتربية"(1964)، و"محاولة في إقتصاديات الجريمة والعقاب"(1974).

24- **جامس بوكانان (1919)**، إقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو، مؤسس مدرسة الإختيارات العمومية، سنة 1963 ينشا جمعية الإختيارات العمومية، يتولى رئاسة جمعية مونت برلان سنة 1984، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1986. من **أهم مؤلفاته** "الطلب والعرض على الإختيارات العمومية"(1968"، وكذلك " الحرية، السوق والدولة"(1985).

25- شفير أحمين .(2001),"**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة ,حالة الجزائر**" ,جامعة الجزائر , رسالة ماجستير .

26- Carretero Pasín .Angel. Enrique.(2003), « La crise des fondements des connaissances scientifiques modernes: une approche de l'épistémologie postmoderne »,dans ESPRIT CRITIQUE ,vol 05,n°3,dossier spéciale. Retrieved April 16,2010, from http://194.214.232.113/0503/esp0503article01.pdf

27- كريب أيان. (1999)," **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس**" , (تر) محمد حسين غلوم, سلسلة عالم المعرفة,عدد 244, الكويت.

28- نفس المرجع .

29- DURAND .JEAN-PIERRE &WEIL. ROBERT.op.cité.p296.

30- KUHN .S,thomas.(1983), « la structure des révolutions scientifiques », France ,Flammarion, coll . ''CHAMPS'',284p.

31- ريمون. بودن وفرنسوا.بوريكو, مرجع سابق ,ص..98

32– نفس المرجع , ص .100.

33- نفس المرجع , ص .94.

34- DUTRENIT .j-m .(2008),[http://www.IUTenligne.net],consulté sur internet le(20/12/2009).

35- VANDELEVELDE .Helène.(1981), « sociologie juridique et politique », Algérie, OPU,129p.

36- HUGETTO .Pascal ,op.cit.p8.

37- مرجع سابق , ص .48.

38- RATZEL .Friedrich.(1900), « Le sol, la société et l'État », Retrieved April 16,2010, from

http://classiques.uqac.ca/classiques/ratzel_friedrich/Sol_Societe_Etat/ratzel_le_sol_societe_Etat.pdf

39- BOUHROUM .Abdelhakim.(2006), *« MARCHE, STRUCTURES AGRAIRES et FORMES SOCIALES DE PRODUCTION AGRICOLE :SOCIOLOGIE DES LOGIQUES DE REPRODUCTION SOCIALE DANS L'AGRICULTURE ALGERIENNE »,thèse de doctorat d'état en sociologie de développement , université de BADJI MOKHTAR ANNABA ,p 268.*

40- VANDELEVELDE .Helène , op.cité.p48.

41- JOXE .Alain .(2007), « Construction de l'État et risques de destruction de l'État en Méditerranée »dans la revue **afers Internacionals ,**n°37. Retrieved April 16,2010, from

http://www.iamm.fr/ress_doc/aides/webographie/ressources/biblio_cafedoc_11juin2009.pdf

42- مرجع سابق ,ص. 60.

43- نفس المرجع , ص ص .60-62 .

44- DENIZET . Jean, op.cité.p47.

45- Yachir. Fayçal .(1990), ***¨L'ajustement structurel dans le Tiers-Monde¨***, Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre .

46- شفير أحمين , مرجع سابق , ص..132

47- نفس المرجع , ص ..146

48- BARBIER .Jean-Paul .(2006), *« l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie », éd. BIT ,GENEVE.*

الفصل الثالث :

تمهيد

المبحث الأول : مقدمة سوسيوتاريخية عن البطالة بالجزائر .

1- تحقيب فترات تطور ظاهرة البطالة.

2- الدولة الجزائرية وسياسات التشغيل .

3- الوكالة الولائية للتشغيل بتبسة.

المبحث الثاني :الدراسة الميدانية .

1 – مجال الدراسة الميدانية .

2- الأدوات المنهجية لجمع المعطيات .

3- تحليل المعطيات واختبار فرضية الدراسة.

4- نتائج الدراسة.

دراسة ظاهرة البطالة عبر إحصائيات مقننة أو توقعات نتائج البرامج يشكل منطلق الانحراف في تكريس تداول مفهوم البطالة ومحاولة دراستها دراسة علمية , حيث يدفع عدم الانتباه لثلاثية (بنى اجتماعية / أشخاص / دولة) إلى خلط مفهوم البطالة بالتشغيل واعتبار التحول بينهما ممكنا دون اختزال خلفية تاريخية مهمة .

لا يمكن الحديث عن التشغيل بالمفهوم المتواضع عليه على الأقل دون العبور على مفهوم وتجليات استبطانه لدى الأشخاص لان التشغيل هو الاصطلاح على فعل موجه لحل احد تعثرات نظام التضامن الاجتماعي في حين البطالة في أقصى تجليتها هي الإقصاء الاجتماعي تبعا لمسار انبثاق هذه المفاهيم مما يبرر ضرورة تحجيم الإغراق في استعارة المصطلحات وتكريس تسطيح المعرفة بالعلوم الاجتماعية , لذلك يعتبر المرور عبر تاريخية الإقليم عملا ضروريا.

المبحث الأول : **مقدمة سوسيوتاريخية عن البطالة بالجزائر .**

ظاهرة البطالة ليست مشكلة جديدة في الجزائر، فجذورها تمتد منذ الفترة الإستعمارية إلى غاية السنوات الأولى من الإستقلال وبعدها. فطبيعة الإستعمار الاستيطاني وطول فترته أحدثت تصدعا وتفككا عميقا في البنى الاجتماعية لجزائر الاستقلال, لقد ترك هذا الإرث الإستعماري بنية المجتمع الجزائري في جزئها الأعظم تحكمها العلاقات الشبه إقطاعية و الماقبل رأسمالية، كما خلّف مشاكل إجتماعية وثقافية أصبح يتطلب حلها عشرات السنين من الجهد والبناء والتضحية .هذا الإرث ستضطلع به الدولة الجزائرية الفتية منذ السنوات الأولى من الإستقلال بإرادة لوضع إستراتيجية تنموية تقوم على بناء جهاز إنتاجي وطني، وعلى حل المشاكل الإجتماعية العاجلة للمواطنين بالأخص البطالة التي بلغت سنة 1966 أكثر من ثلث السكان النشطين(843.000 بطال من أصل 12 مليون نسمة)، والنزوح الريفي الذي قدّر من سنة 1962 إلى غاية 1966 ب600.000 نازح لقد إعتمدت الجزائر في إس تراتجيتها التنموية على خلق تحول عميق في بنية الريف، والشروع في عملية تصنيع واسعة، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تسترجع خيراتها الوطنية و المنجمية خاصة.

على مستوى التشغيل ستكون لهذه السياسة نتائج جد إيجابية إذ ستنخفض البطالة في فترة قصيرة نسبيا من 33 % سنة 1966 إلى 17 % سنة 1985، وهذا بفضل المجهود الإستثماري الكبير والكثيف الذي قامت به السلطات (حوالي 120 مليار دولار خلال نفس الفترة),(شفير.أ,2001, 178)(1) .

محتوى هذه الإستراتيجية هو بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية تكون لها آثار سحب على قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى، أساسا الفلاحة التي من المفروض أن يمدّها بالآلات والمعدّات الضرورية لعصرنتها. وكذلك القيام بالتحولات الهيكلية الضرورية في القطاع الفلاحي بهدف الرفع من إنتاجيته، وخلق الشغل و توقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية والإستهلاكية الضرورية، كل هذا يتم عبر التساند الوظيفي بين مختلف قطاعات الإقتصاد .

ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي إسترجاع أدوات السلطة الإقتصادية، أي إسترجاع الثروات الوطنية: الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات.

إن الدراسة العلمية لهذه الحقبة تستدعي استحضار البنية الديموغرافية ومعدل النمو الديموغرافي للجزائر خلال كل الفترة سابقة الذكر , لكن بالاطلاع على بعض الدراسات المهتمة بتلك الفترة كدراسة (يونس.س, 2006) (2) و دراسة (حمودة.س, 2005)(3) نجد الحديث في تقييم المرحلة يتم عبر الخلط بين الأهداف المتوقعة من البرنامج مكممة عبر مناصب العمل المرجو تحقيقها , واعتماد تحليل مقارن بين القطاعات المختلفة دون أدنى تقديم للتحقيب المعتمد أو خلفية قراءته وما حقق فعليا لكن المأخذ الأساسي هو تفكيك وحدة البنية المتكونة من :

– العمل كنشاط ممارس فعلي قد يكون مراقب إحصائيا أو غير مراقب (مشكلة الاقتصاد غير الرسمي) و من ثمة وجود جهاز إحصائي يعكس مجهود علمي في مراقبة وتسيير الثروات ثم علاقة هذا الجهاز بالدولة كمحور تعديل للنشاطات الواقعة فوق إقليمها وصولا إلى أدوات تدخلها في هذه النشاطات عبر السياسات النشطة أو غير النشطة, انتهاء بالحديث عن التشغيل كنتائج سياسة تدخل دولة

في النشاط الاقتصادي وعدم الوقوع في قراءة نتائج هذه السياسة مباشرة وبصفة

معزولة عما سبق ذكره , لذلك سنعتمد التحقيب التالي في قراءة متغير البطالة بهدف تقديم صورة وصفية عن المراحل المعنية لا يجب اعتبارها دراسة نقدية أو معمقة .

1- تحقيب فترات تطور ظاهرة البطالة :

- **مرحلة الاستقلال والركود الاقتصادي** **1966/1962:** اتسمت بمغادرة حوالي 900000 فرنسي من الجزائر , ووجود ما يعادل 300000 جزائري بين إطار موظف وعامل مؤهل حيث بلغت نسبة البطالة 33 % من مجموع السكان النشطين , بالاظافة إلى هجرة ما يقارب 222631 جزائري نحو فرنسا لسنة 1963 , وفي سنة 1964 سجلت الهيئة الخاصة بالهجرة 256000 عاطل عن العمل .

- **مرحلة البرامج التنموية** **1989/1967** : العنصر المركزي في هذه الإستراتيجية هو التشغيل، لهذا عمدت السلطات السياسية منذ البداية إلى بعث الإستثمارات في القطاع الصناعي أساسا، حيث بلغت في المتوسط 40 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1967 و1976، هذه السنة الأخيرة لوحدها بلغت نسبة الإستثمار بها حوال ي45 % من الناتج الداخلي الخام (AMER.T.S ,1981,39)(4) .

هذا المستوى المرتفع من الإستثمارات قد سمح خلال الفترة المعنية(1967-1978) من التقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث إرتفعت نسبة التشغيل بمتوسط

4.4 % سنويا، وتم إحداث 100.000 منصب شغل سنويا، أي 1.200.000 منصب شغل خلال الفترة كلها.

قطاعات البناء والأشغال العمومية، والصناعة ساهمت لوحدها بنسبة 58 % في إحداث هذه المناصب(30 % للأول و 28 % للثاني)، بينما عرفت الفلاحة إنخفاضا في أعداد المشتغلين في هذا القطاع (- 13.000)، وهذا يعني إنتقال السكان النشطين فيه نحو القطاعات الأخرى، أساسا الصناعة والأشغال العمومية والبناء ,

إن هذه الوتيرة المرتفعة من التشغيل جعلت البطالة تنخفض من 33 % سنة 1966 إلى حوالي 20 % سنة 1978، وهو جهد معتبر لكنه غير كاف لأن نسبة 20 % تبقى نسبة عالية، تستوجب إهتمام وجهد أكبر(5).

إن التصور النظري في المواثيق الجزائرية لسياسة التشغيل ظهر بوضوح من خلال إستراتيجية التنمية الوطنية والبرامج المتعددة منذ 1967 , وهي الفترة المتزامنة مع اعتماد البرامج التنموية مع مركزية التخطيط وما يرافقها من أحادية الرؤية ورسم الأهداف التي كان التشغيل على رأسها , **يشكل بامتياز توزيع غير مباشر وحصاد أولي ملموس لريع الاستقلال بتجسيد الدولة الجزائرية** , وعموما كانت مرحلة البرامج المتوالية (1967-1989) معتمدة في تحقيق أهدافها التشغيلية على مداخيل الدولة من بيع المحروقات بصفة أساسية , لذلك شهدت تراجع في تحقيق البرامج و الأهداف تبعا لتغير وتذبذب مدا خيل الدولة خاصة البترول و الغاز نظرا لارتباط سعرهما بمعطيات خارجة عن تحكم الدولة الجزائرية .

– المخطط الثلاثي1967– 1969 .

– المخطط الرباعي الأول 1970– 1973.

– المخطط الرباعي الثاني 1974– 1977.

– المخطط الخماسي الأول 1980– 1984.

– المخطط الخماسي الثاني 1985– 1989.

– **مرحلة المراجعة التنظيمية** **1986–1990:** كما هو ظاهر بوضوح التقاطع بين تحقيب مرحلة المخططات و المركزية مع ما سمي بمرحلة المراجعة التنظيمية واعتماد تشريع جديد للعمل ابتداء من 1990 (MUSETTE.M.S ,2003,12) (6) بالاظافة لعاملين :

– تحت وطأة التغيرات الاجتماعية على مختلف الأصعدة , خصوصا ما يمكن تسميته بالنظام المعرفي المتولد قيصريا من الرحيمية الاجتماعية المعرفية « SOCIOCOGNITIVE MATRICE » عبر ديناميكية التغيرات الاجتماعية للبنى الاجتماعية ما قبل" جزائر" وجزائر ما بعد الاستقلال عبر تحولات البنية الديموغرافية وتحت رسم النظام التعليمي برزت الإرهاصات الأولى لميلاد فكر ورؤى مخالفة للتقليد المعرفي المتوارث .

– تقييم نسبة الانجاز للمخطط الخماسي الأول بما لا يتجاوز نسبة 25% وتوجيه ما يقارب ثلث الاعتمادات المالية المخصصة للمخطط الخماسي الثاني إلى سد العجز

في نسب انجاز المخطط السابق هو إعلان عن الانتقال من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة (7) .

–تم خلال هذه المرحلة تجسيد هيكلة عضوية تنظيمية للاقتصاد الجزائري (8) بسن مجموعة من القوانين تدور حول توجيه المؤسسات العمومية,التخطيط,صندوق مساهمة الدولة,تعديل قانون التجارة,وقانون المالية تعديل قانون المتعلق بنظام البنك والقرض .

– **مرحلة التطبيق الاجتماعي** **1991–1994** : التأكيد على الطابع الاجتماعي للتطبيق بهدف التنويه بالتطابق بين النسيج الاقتصادي العمومي وتشكيله للبنى الاجتماعية حيث لا يمكن اعتبار هذه المرحلة , مرحلة تطبيق اقتصادي بأي وجه من الوجوه نظرا لغياب القطاع الخاص بالمفهوم العقلاني الاقتصادي وكذلك تحويل ارتدادات التهلل الاجتماعي من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد السياسي الأيديولوجي المحض واستغلالها في تدمير النسيج الاقتصادي لاحقا (9) , وتدمير حظوظ ممكنة لاحتواء البطالة.

– **مرحلة التعديل الهيكلي** **94–97** : بعد مراحل التفاوض الأولي مع المؤسسات المالية العالمية أعلن رسميا عن الانطلاق في برنامج التعديل الهيكلي وما يتبعه من ضغط على مناصب العمل حيث يفيد تقرير المفتشية العامة للعمل لسنة 1998 أن الفترة مابين 1997/1994 شهدت حل 815 مؤسسة وكانت نسبة مؤسسات القطاع الصناعي 54% مع فقدان 405000 منصب عمل موزعة كالتالي (10):

– 212960 عامل موقف .

– 50700 عامل استفادوا من تعويضات آلية "التنازل الإرادي عن منصب العمل"

– 100840 محالين على البطالة التقنية أو الفنية.

– 40531 استفادوا من التقاعد المسبق.

– **مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي** **98–2001** :تعتبر هذه المرحلة تجسيدا فعليا لوجود النشاط الاقتصادي غير المراقب إحصائيا , هذا النشاط الذي يعكس لحد ما تأقلم الجماعات البشرية مع واقعها الاقتصادي .

بالاظافة إلى إعلان رئيس الجمهورية عن مخطط لدعم الانتعاش الاقتصادي يمتد على أربع سنوات يتمحور حول برامج قطاعية بتدخل مباشر للدولة في التمويل وكانت لهذا البرنامج **توقعات توظيف قطاعية** تقارب 780000 بتكلفة تقارب 527 مليار دينار ما يقارب 7 مليار دولار(11).

– مرحلة البرامج الرئاسية **2005– 2014/2009** : البرنامج التكميلي لدعم التنمية مرفقا ببرامج خاصة , كبرنامج تنمية الهضاب العليا وبرنامج تنمية مناطق الصحراء , بتكلفة تقارب 1700 مليار دينار ما يعادل 24 مليار دولار (MAEP ,2008,13)(12) ،(التقدير المقدم من يومية "الوطن"الصادرة بالغة الفرنسية بتاريخ 2010/05/26 هي قيمة 130 مليار دولار لفترة 2014/2010).

جدول قراءة تحقيب المراحل : إن التماس نقطة ارتكاز منهجية موثقة لتقديم تعليق نقدي على فحوى التحقيب السابق يستدعي تقاطع نتائج أبحاث علمية عدة لان ذلك يرتكز على سيرورة زمنية طويلة ودراسات عرضية لمختلف التخصصات لذلك

سيكون الموقف المعرفي العلمي المعتمد هو تقديم جدول شامل قدر الإمكان, هذا الجدول نأمل أن يكون منطلق لخيارات علمية مقبلة في تحليل التحقيب تحليلا علميا.

جدول رقم 1 : تحقيب مراحل التشغيل .

المتغير / السنة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم السكان	12000000								14000000											21600000	22542000	23074000	23446000	24800000
معدل متوسط % لنمو السكان			3.29					3.14				3.15			3.21					3.11	2.74	2.76	2.73	2.50
نسبة الاقتصاد غير الرسمي %																								
إيرادات بيع محروقات بمليون دولار															*16000									
معدل البطالة %	33											22					16,3	13,1	8,7	9,7		21,4		18,4

المتغير / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم السكان	25022000								29273000 a			30600000	31375000 a								
معدل متوسط لنمو السكان %	2.49	2.41	2.43	2.25	2.16	1.89	1.68	1.63	1.52	1.46	1.43										1.6
نسبة الاقتصاد غير الرسمي %	11.7	12.5	13	15.3	16.1	17.1	17.5	18.8	18.9	19.3	20.2	21.2	21.1	21.1							
إيرادات بيع محروقات بمليون دولار				*10000									** 18000	23993.3	31550.1	45587.9	53608	59605.1			
معدل البطالة %	19,7	21,2	23,8	23,15	24,36	28,10	27,99	26.41	**28	29.2	**29.77	**27	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	

المصدر : من تصميم الباحث (انظر هوامش الفصل).

2- الدولة الجزائرية وسياسات التشغيل : إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس عملا اختياريا حيث أصبح واقعا معاشا على المستويين الرسمي والفعلي , وعليه يجب التحول من **تسيير دورات الإنتاج** إلى **التسيير الاستراتيجي** كممارسة عقلانية , **فنظام المعلومات الوطني** هو بمثابة عصب اتخاذ القرارات العقلانية , ويمكن توضيح العلاقة بين شفافية نظام المعلومات و كفاءة التسيير عبر توضيح **بنية وموقع** النظام الوطني للمعلومات داخل مقاربة التسيير الاستراتيجي كما يلي(14) :

شكل رقم 17 : العلاقة بين نظام المعلومات الوطني و الكفاءة.

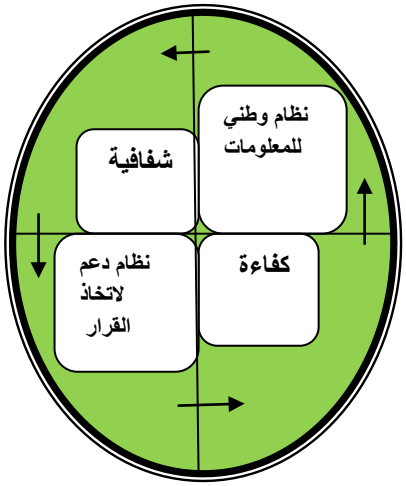

المصدر :(رحيم.ح,2003, 3).

شكل رقم 18: مكونات نظام المعلومات الوطني (**موقعه***).

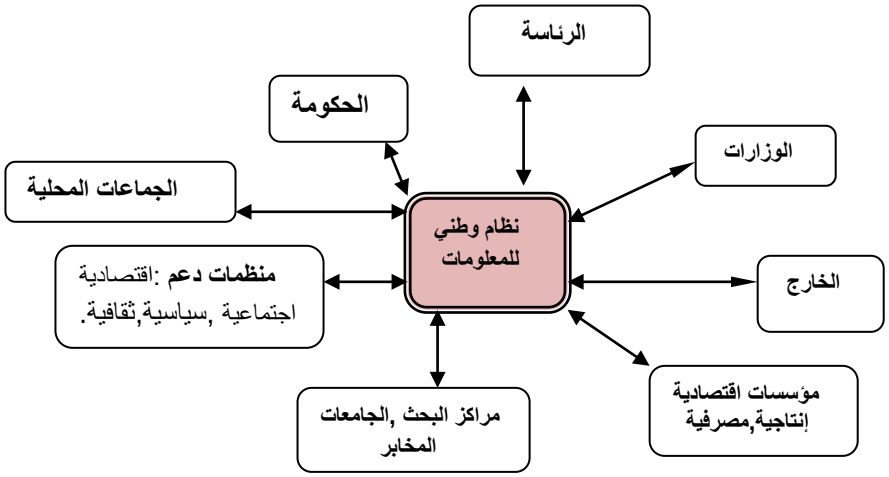

المصدر : (رحيم.ح,2003, 5).

علما انه لا يوجد مركز مماثل بالجزائر ,اظافة إلى كون الجهازين الموجودين لا يحققان مواصفات النظام المفتوح كما هو مبين بالشكل السابق حيث يختص كل واحد منهما بنوع معين من المعلومة فالديوان الوطني للإحصاء **ONS مختص في المعلومة الاقتصادية الاجتماعية (IES)** ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني **(CERIST) مختص في المعلومة العلمية و الفنية (IST)** يجعل الادعاء بحيادية المعلومات المتداولة في الدراسات أمرا قابلا للنقاش مما يقربنا من التصور الموضح بالشكل التالي :

شكل رقم 19 : تصور مقترح لعمل أنظمة المعلومات حاليا.

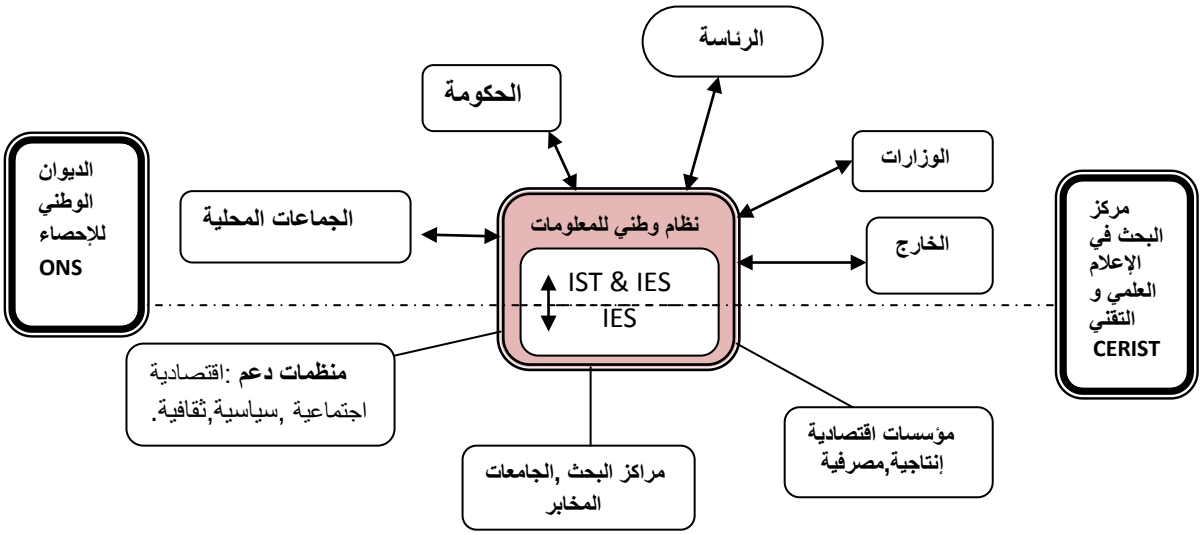

المصدر: من تصميم الباحث .

من الناحية النظرية نحن تجاه نظامين متمايزين في استغلال المعلومة هذا ما قد يفسر تضارب بعض أنواع المعلومات و الإحصائيات , لكن اجتماعيا أو اعتمادا على الاصطلاحات السوسيولوجية قد نكون تجاه **نظامين معرفيين** وما يترتب على ذلك من نتائج حادة (**أركون.م.مايلا**.ج,2008, 120)(15).

حيث يجب النظر إلى **عمليات التمثلات الإحصائية كمصدر معلومات عن التفاعلات (تبادل الأثر) بين العلوم و الإدارة و المجتمع .** فالتنديد المتواصل بوجود

قطاع اقتصادي غير رسمي متجاهل إلى تاريخ قريب يمس العلاقة العضوية بين دقة الدراسات العلمية ومادة عملها من إحصائيات , حيث أن مجرد افتراض أن القطاع غير الرسمي أو الموازي قد يضاهي في حجمه القطاع الرسمي يؤدي حتما إلى تغيير أدوات دراسة ظاهرة كالبطالة أو ظاهرة التشغيل المرتبطة بسياسة دولة محددة ومعترف بسيادتها على كل إقليمها فيما يخص الجزائر فان التعليقات حول نوعية المعلومة الإحصائية قد أصبح ضرورة ملحة على كل باحث (16) .

تتكون سياسات سوق العمل من سياسات نشطة (ACTIVE) وسياسات غير نشطة (PASSIVE) حيث تهدف سياسات سوق العمل غير النشطة إلى ضمان دخل تعويضي خلال مراحل البطالة دون ربط ذلك بمساهمة الأفراد في برامج تكوين أو برامج أعمال في حين تهدف السياسات النشطة لسوق العمل إلى تسهيل الاندماج داخل سوق العمل عبر برامج يستفيد المسجلين بها من إعانات (BARBIER.J.P ,2006,8) (17).

من ثمة يجب موقعة سياسات سوق العمل على أنها مشاركة في سياسات التشغيل التي تتسم بامتداد واسع في أهدافها من ضمنها الإجراءات المؤثرة على كمية ونوعية التشغيل كالإعانات الموجهة للأمهات التي تسمح بتوافق النشاط المهني والمسؤولية الأسرية كذلك سياسات الجباية وسياسات الميزانية (18) , وعليه **يجب التمييز** أثناء تناول المصطلحات **بين سياسات التشغيل وسياسات سوق العمل** .

حينما **توكل مهمة تسيير التغير** إلى سياسات سوق العمل يمكن لهذه الأخيرة أن تتحول إلى وسيط بين العرض و الطلب وبالتالي فاستعمال مصطلح الوساطة (INTERMEDIATION) يحيلنا إلى **البعد العملي لسياسات سوق العمل** مما يوصلنا في

النهاية إلى , أن العناصر المكونة للوساطة في سوق العمل هي السياسات النشطة والسياسات غير النشطة .

يمكن تمييز **مجموعتين من الوسطاء** بسوق العمل لكل صنف منهما حلول مميزة لمشكلة البطالة:

– **المجموعة الأولى** هي مجموعة الوسطاء المكلفة بصرف تعويضات للأفراد ضحايا البطالة , تاريخيا يتم التمييز بين التأمين على البطالة وفق النموذج المطور على يد BISMARCK عن المساعدة المؤسسة من طرف BEVERIDGE على حد سواء **التأمين أو المساعدة** تعنيان تقديم دخل معاشي (SUBSITANCE) بهدف المحافظة على اللحمة و التضامن الاجتماعي(LA COHESION ET LA SOLIDARITE SOCIALE) .

لكن مفهوم التأمين يرتبط بالعمل بواسطة المساهمات المحسوبة تبعا للأجور وبالتالي التعويض خلال البطالة هو نتاج هذا الارتباط الذي يحدد في حين الوقت التمويل وشروط الاستفادة من هذا النظام على خلاف المساعدة التي تتحدد تبعا لمدا خيل الدولة أي تمول من الضرائب.

وتبعا لآليات التمويل فوسطاء المساعدة يتسمون بالطابع العمومي أو شبه العمومي في حين التأمين يخصص حيز اكبر للحلفاء الاجتماعيين.

– **المجموعة الثانية** :من الوسطاء هي الهيئات المكلفة بالإدماج داخل سوق العمل وترمي إلى أهداف مستديمة لحل مشكلة البطالة, المكاتب الأولى لليد العاملة (BUREAU DE MAIN - D'ŒUVRE) ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر لتغطية وظيفة الوساطة التجارية (COURTAGE) بهدف توفير اليد العاملة للصناعات الناشئة لكن مع

توسع صلاحيات الدولة ورغبتها تحقيق أهدافها تم خلق مؤسسات عمومية مختصة في الإدماج و التوظيف لخلق توازن مع المكاتب الأولى.

بصفة عامة تعتبر السياسات غير النشطة حلا استعجاليا لمشكلة البطالة في حين السياسات النشطة تعتبر وسيلة فعالة في حل مشكلة البطالة ويمكن اعتبار نشاطات هيئات التوظيف والبرامج التكوينية الهادفة لتحسين التشغيلية لفئات مختارة من مكونات السياسة النشطة أي اعتبار الوظيفة الأساسية للسياسة النشطة هي تعديل لسوق العمل بالتأثير المتزامن على عرض وطلب العمل(19).

إن تقييم السياسات النشطة لسوق العمل , عمل صعب حيث يرتد إلى التساؤل حول كيف كان للوضع أن يكون بغيابها وما هو حادث بوجودها ؟

تعرف هذه العملية أيضا, بتقييم فعالية وكفاية البرامج لكن على هذا التقييم أن لا يكتفي بالجانب الكمي فقط كتكلفة خلق المنصب أو الأجر أو عدد المناصب بل عليه إن يمعن النظر في الجانب الكيفي كأنواع العقود المحققة وتصنيف الأعمال المحققة, تأثيرها على الفرد الباحث عن العمل (20).

الغرض من وضع السياسات الخاصة بالتشغيل هو تأطير سوق العمل وتوفير صورة معلوماتية صحيحة عنه , لكن تبقى هذه الأهداف رهينة القدرات المالية لمختلف الهيئات المنشئة وكذا توزعها و انتشارها عبر الإقليم المستهدف , ولكل ذلك تأثير مباشر على أداء تلك الهيئات , فمثلا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ومن خلال إحصائيات سنة 2000 يتكفل كل مرشد للتشغيل بما يقارب 146 عميل مسجل لديها(21) وهو معدل قريب من المعدلات الأوروبية .

كما أن التقييم النوعي لسياسات التشغيل لا ينفصل عن قراءة مدونته

(CORPUS)المرجعية في التأسيس ,الواردة بالاتفاقية رقم(2) المعتمدة سنة 1919 و

المعتمدة على المبادئ التالية في عمل هيئات التوظيف (22):

– مجانية الخدمات بالنسبة لطالبي العمل .

– المساواة فيما يخص الاستفادة من الخدمات.

– الاستعانة الإرادية بالخدمات سواء بالنسبة لطالبي أو عارضي العمل.

– الخدمات الجوارية و إشتراك الجمعيات الممثلة للعمال والممثلة لأرباب العمل في

التسيير.

– استقلالية و نزاهة المستخدمين(بفتح الدال).

فيما يخص الجزائر فان مختلف الدراسات التقييمية تخلص إلى **تبنيها تدخلا غير**

شامل في سوق العمل (23) ويمكن إعطاء صورة إجمالية عن مختلف الهيئات

حسب الشكل التالي :

شكل رقم 20: صورة إجمالية لأجهزة تأطير سوق العمل.

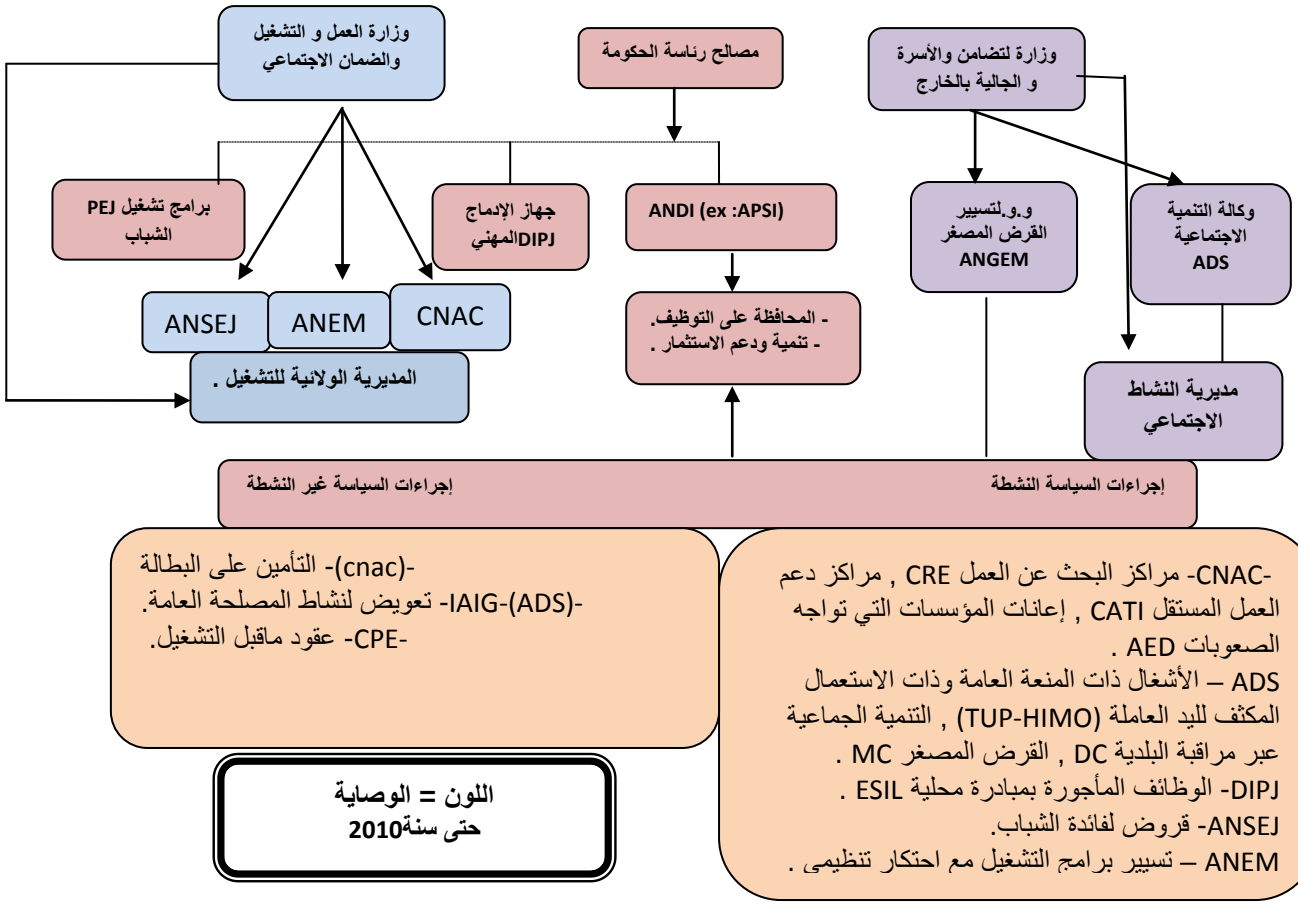

المصدر : من تصميم الباحث (24).

جدول رقم 2 : برنامج جهاز الدعم للارتقاء و الحفاظ على التشغيل

البرنامج	الفترة	المحاور	المستهدفين	التمويل	التسيير
تشغيل الشباب.	1988–1989	– توظيف في نشاطات المنفعة العامة. – التكوين المهني .	– الشباب البطالين 27/16 سنة.	– صندوق الإعانة لتوظيف الشباب FAEJ	الوزارة الولاية ,البلدية
جهاز الإدماج المهني للشبابDIPJ	منذ 1990	– عمل مأجور بمبادرة محلية ESIL . – تعاونيات الشباب للنشاطات الصغيرة. – تكوين مهني .	طالبين الأوائل للتوظيف دون تأهيل من 40/19 سنة.	– FAEJ . – صندوق وطني لترقي التوظيف منذ 1994 – FNPE . –صندوق وطني لدعم تشغيل الشباب منذ 1996 FNSEJ	وزارة العمل . ممثل توظيف الشباب DEJ
– نشاطات المنفعة العامة AIG	منذ 1995 .	– المشاركة في نشاطات المنفعة العامة مقابل تعويض شهري قدره 3000 دج.	– أفراد العائلات دون دخل ذوي سن العمل .	– الصندوق الاجتماعي للتنمية 1996 FSD	– وكالة التنمية الاجتماعية.ADS – مديرية ولائية للنشاط الاجتماعي .
– أشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملةTUPHIMO	منذ 1997	– انجاز الأشغال تكلفة اليد العاملة بها مابين 50الى 60 % مقابل مكافأة 8000دج.كصيانة الطرق والفلاحة والهيدروليك	–البطالين , مؤسسات مصغرة ME	– قرض البنك العالمي 1996. – برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001 .	– وكالة التنمية الاجتماعية.ADS – مديرية ولائية للتشغيل .
– المؤسسات الصغيرة micro entreprise .	منذ 1997	– خلق النشاطات عبر تعاونيات الشباب مع تمويل ذاتي (خاص) أو تمويل ثلاثي: مستفيد بنك , وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب.	– الشباب البطال مابين 19–35 سنة وحتى 40 سنة بشرط خلق 3 مناصب عمل مؤهلة دائمة.	– صندوق وطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ , صناديق الضمان .	– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .
– إعادة ادماج المسجلين بالصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC	منذ 1998	– مركز إعانة العمل المستقل CATI بcnac. – مركز البحث عن العملCRE ب CNAC.	– البطالين المقبولين بنظام خدمات التامين على البطالة.	– الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC .	– – الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC .
– عقود ماقبل التشغيل CPE .	منذ 1999	– توظيف عند الخواص أو القطاع العام لمدة سنة قابلة للتجديد ل6 أشهر مقابل تكفل كلي للدولة بالسنة الأولى 6000 دج للجامعيين و4500 للتقنيين الساميين.	– طالبي العمل لأول مرة جامعيين أو تقنيين ساميين.	– الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ . – ميزانية الدولة 2002.	– وكالة التنمية الاجتماعية.ADS – مديرية ولائية للتشغيل .
– القرض المصغر MICRO CREDIT .	منذ 1999	– قرض من 50000الى 350000 دج بسعر فائدة 2% لمدة 5 سنوات بهدف خلق الأنشطة المستقلة.	– بطالين فوق 18 سنة.	– المستفيد 10 % , قرض بنكي , الخزينة العمومية تتحمل فارق سعر الفائدة , صندوق ضمان (القرض).	– وكالة التنمية الاجتماعية.ADS – مديرية ولائية للتشغيل .

المصدر : (MUSETTE .M.S &AL ,2003,34).

إن تقييم سياسات التشغيل, تقييما علميا يستدعي تتبع الانجازات الكمية والنوعية لها مع التأكيد على ضرورة محاولة التعرف على الجانب النوعي من التقييم كأثر وتمثل المستهدفين من هذه البرامج المترجمة (بكسر الجيم) للسياسات , **حيث يتوقف على تمثلا تهم و تقييمهم لتجاربهم مع البرامج, مستقبل تعاطيهم وتجاوبهم مع خط سياسة الدولة الجزائرية** علما **أن نتائج السياسات ذات طبيعة تراكمية , فمن العبث بأورة الاهتمام بنتائج رقمية لمرحلة من برنامج ما أو التركيز على تطابق التوقعات والانجاز كدليل إثبات** على نجاح برنامج أو سياسة لأن صفحات تاريخ التوجه الاشتراكي للجزائر لا يزال قائما **كدليل نفي** .

ربما يكون مصطلح ' **"القراءة"** لسياسة ما من سياسات التشغيل أكثر علمية في التحليل , **فمصطلح التقييم يستدعي استحضار ديناميكية اجتماعية بطيئة الوتيرة بين الدولة والجماعات و الإقليم** الذي يكون قابلا للتحول إذا ما أعتبر عنصرا في بعد التحليل الاقتصادي ونكون تجاه ديناميكية " دولة , جماعات , أقاليم ",مع مراعاة محددات سياسات التشغيل التي يمكن إيجازها كما يلي(25) :

– مستوى التطور على الصعيد الاجتماعي الذي تحدده البنى الاجتماعية والقبلية والموازين القائمة بين ثلاثية أرباب العمل النقابات و الدولة فمثلا النموذج النقابي الايطالي قرر سنة 1982 تخفيض الأجور لحماية مناصب العمل الموجودة وهو ما لقي دعما عماليا يعبر على مستوى الوعي السياسي للعمال.

– مستوى التطور على الصعيد الاقتصادي المحدد بطبيعة الأنشطة الموجودة اظافة إلى حجم القطاع الخاص وبنية عناصره من معدلات الاستثمار والوظيفة الإنتاجية(توفيق المدخلات والمخرجات على اعتبار المدخلات عمال رأس مال

أصول و القدرة الفنية للمؤسسة) و الإنتاجية ومستوى الأجور و معدلات التضخم ومستويات الإنفاق العمومي.

تنفق الدولة الجزائرية ما يقارب 14 مليار دينار أي ما نسبته 0.3 % من المنتوج الداخلي الخام (PIB) على برامج الإدماج اظافة إلى 4.5 مليار دينار على برامج دعم الشباب أي ما يقارب نسبة 0.1 % من المنتوج الداخلي الخام بإجمالي 0.4 % من (PIB) مع احتساب مصاريف التسيير للهيئات المكلفة , بصيغة أخرى فهي تنفق 0.5 % من (PIB) على السياسات النشطة و 0.1 % من (PIB) على السياسات غير النشطة أي بإجمالي 0.6 % من المنتوج الداخلي الخام في حين المتوسط الأوروبي من الإنفاق على سياسات التشغيل هو 1.1 % من المنتوج الداخلي الخام (26).

– مستوى التطور على الصعيد الثقافي كمثال حالة شركة الطيران البلجيكية (SABENA) حيث قرر العمال تخفيض أجورهم بنسبة 15% لإنقاذ الشركة من الإفلاس.

– طبيعة الدولة ومصادرها البشرية حيث تتكثف طبيعة النظام القائم ومصالح الجماعات الضاغطة أيديولوجيا واقتصاديا لبلورة اقتصاد رأسمالي أو السعي لتحقيق رأسمالية الدولة وشبكة الامتيازات. يعتمد الأخصائيون في التنمية في **تقييم البرامج على مخططات ذات معالم محورية بحيث تراعى الديناميكية الاجتماعية** في التحليل ويعتبرون أن التركيز **على النتائج المحققة هو ضرب من التسرع** ويقدمون مخططات التقييم بكل تحفظ **ومراهنة على الاستمرارية في الأداء** كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 3: عناصر تقييم جهاز دعم التشغيل بالجزائر(مخطط BODIN & ISLI).

مخطط التقييم	عناصر التقييم
تطور	**– توسع نسبي لامتداد البرنامج.** **– ميل نحو التوظيف الدائم .**
النتائج	**– مساهمة معتبرة بالنظر للظروف الاقتصادية والاجتماعية , لائحة خدمات توظيف متنوعة ,استهداف أكثر دقة, توزع جغرافي واسع لأثر البرنامج ,موازنة في مساهمة القطاعات , فئات اجتماعية هامة مقصية .**
التنظيم	**– لا مركزية العمليات ,تنظيم أكثر منهجية للعمل , هيئات متخصصة ذات قوانين وموارد مختلفة , انسجام صعب التحقيق بين مختلف المكونات , معلومة التسيير مغيبة وغير فعالة, كخدمة عامة للتوظيف تعتبر معقدة بالنسبة للمستهدف.**
الموارد	**– موارد مالية هامة لكن ضعيفة مقارنة مع المعدلات الأوروبية,تكلفة ضعيفة نسبيا صعبة التحديد .**
الاكراهات	**نظام المعلومات الإحصائي عاجز.**

المصدر : (MUSETTE .M.S &AL ,2003,35).

3– الوكالة الولائية للتشغيل بتبسة: منذ سنة 1962 كانت الهيئة العمومية الوحيدة المكلفة بتأطير سوق العمل هي ما عرف " بمكتب اليد العاملة " وقد تم إحلال تسمية الوكالة الوطنية للتشغيل مع تعديل مهامها وكذا وصايتها عبر ترسانة من المراسيم والقوانين التنظيمية , ابتداء من المرسوم رقم 99/62 لشهر نوفمبر 1962 ثم المرسوم رقم 259/90 لشهر سبتمبر 1990 ثم يليه المرسوم رقم 97/06 لشهر فيفري لسنة 2006 حتى المرسوم التنفيذي رقم 126/08 الخاص بجهاز الإعانة على الإدماج المهني (DAIP) محل اهتمام هذه الدراسة , تتموقع الوكالة الولائية للتشغيل تبسة في المخطط الهرمي للوكالة الوطنية للتشغيل كباقي الوكالات الولائية, كما هو موضح بالشكل التالي :

شكل رقم 21 : موقعة الوكالة الولائية للتشغيل في المخطط الهرمي للوكالة الوطنية للتشغيل .

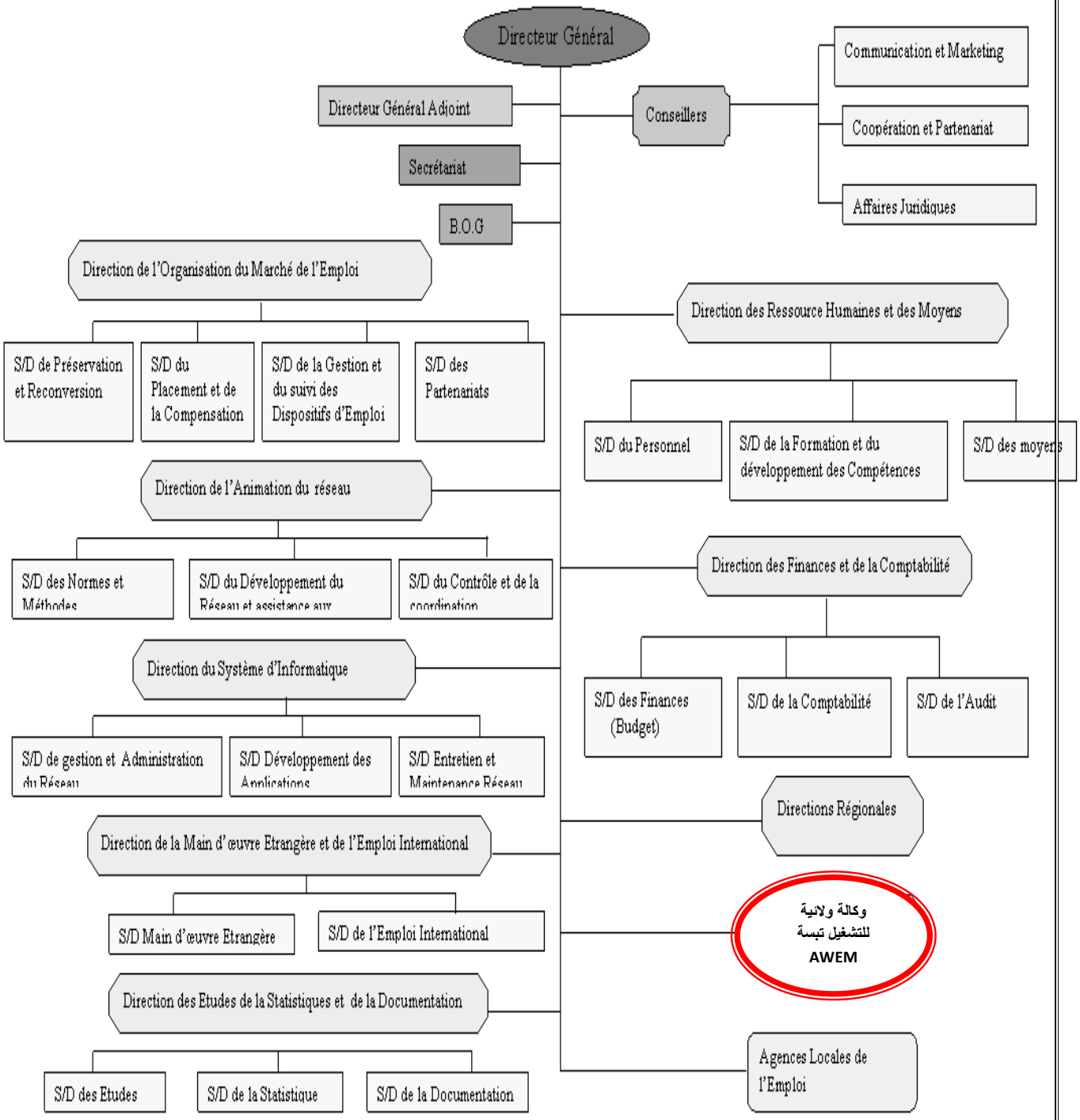

المصدر : موقع الوكالة على الشبكة (www.anem-dz.org)2009/12/31*.

يمتد اختصاصها الإقليمي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-176(الجريدة الرسمية

,ماي 19, 2007) ملحق رقم 3 إلى كل من بلدية بئر العاتر و بلدية الونزة و بلدية

الشريعة وبلدية الماء الأبيض وتقع الوكالة الولائية نفسها تحت الاختصاص الإقليمي

لولاية خنشلة كما هو مبين في الشكل التالي :

شكل رقم 22: تموقع الوكالة الولائية للتشغيل تبسة إقليميا.

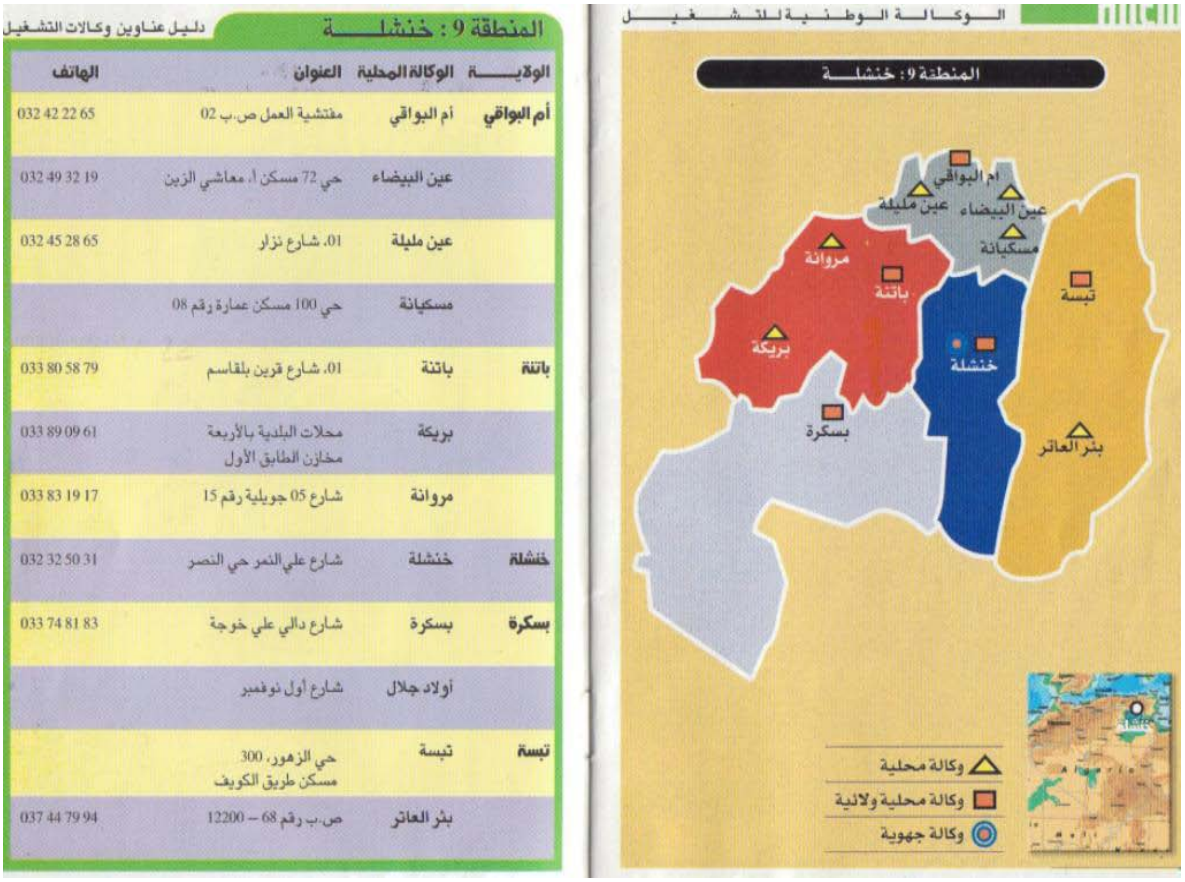

المنطقة 9 : خنشلة — دليل عناوين وكالات التشغيل

الولاية	الوكالة المحلية	العنوان	الهاتف
أم البواقي	أم البواقي	مفتشية العمل ص.ب 02	032 42 22 65
	عين البيضاء	حي 72 مسكن أ. معاشي الزين	032 49 32 19
	عين مليلة	01، شارع نزار	032 45 28 65
	مسكيانة	حي 100 مسكن عمارة رقم 08	
باتنة	باتنة	01، شارع قرين بلقاسم	033 80 58 79
	بريكة	محلات البلدية بالأربعة مخازن الطابق الأول	033 89 09 61
	مروانة	شارع 05 جويلية رقم 15	033 83 19 17
خنشلة	خنشلة	شارع علي النمر حي النصر	032 32 50 31
بسكرة	بسكرة	شارع دالي علي خوجة	033 74 81 83
	أولاد جلال	شارع أول نوفمبر	
تبسة	تبسة	حي الزهور، 300 مسكن طريق الكويف	
	بئر العاتر	ص.ب رقم 68 – 12200	037 44 79 94

المصدر : دليل الوكالة الوطنية للتشغيل ص 24.

مقارنة مع التموقع المجسد ميدانيا في الإقليم المعني فان الوكالة المحلية للتشغيل لبلدية الشريعة والماء الأبيض لا زالتا في طور المشروع المقترح مما يجعل عدد الوكالات المحلية للتشغيل (ALEM) التابعة للوكالة الولائية للتشغيل تبسة (AWEM) وكالتين محليتين فقط هما الوكالة المحلية للتشغيل ببلدية بئر العاتر والوكالة المحلية للتشغيل ببلدية الونزة مع التنويه بطابع الاستغلال المنجمي الغالب لكل من البلديتين بالنظر إلى تاريخية النشاط الاقتصادي بالإقليم سابقا.

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية .

1- مجال الدراسة : تتحدد كل دراسة ميدانية وفق مجال زمني ومجال مكاني بحيث يكون المجال الزمني معبرا عن صلاحية التعميمات والنتائج المنبثقة عن الدراسة ويكون المجال المكاني أو الجغرافي مشكلا لما هو موجود في الواقع الاجتماعي المدروس **مع الاحتفاظ بالعدة النظرية المعتمدة في تقطيع ورسم معالمه** , وهذا التذكير غايته حصر النتائج و التعميمات النظرية (إن وجدت) الممكن استنباطها لاحقا داخل هذا المجال لان **الفعل العكسي بنقل نتائج الدراسات الميدانية وتعميماتها ونقلها إلى مستوى نظري أعلى في اغلب الأحيان هو المصدر الرئيس للفوضى المعرفية وهو في حين الوقت يشكل تماهيا مع تكريس المعرفة المسطحة بالعلوم الإنسانية ونسف أسسها العلمية بسيادة "التقميش" أو الانتقائية في بناء الاستدلالات عبر نتائج الدراسات الميدانية .**

يتحدد **الامتداد الزمني كمجال للدراسة** بالسنة الميلادية 2009ابتداء من 2009/01/1 إلى 2009/12/31 , وهو يشكل حد مرجعي في جمع المعطيات أي تحديد مجتمع الدراسة بالمسجلين بالوكالة الولائية للتشغيل تبسة خلال هذه السنة .

المجال الجغرافي للدراسة تبعا للاختصاص الإقليمي للوكالة الولائية للتشغيل تبسة يمتد إلى الوكالة المحلية بئر العاتر والوكالة المحلية بونزة , أي أن مجتمع الدراسة الكلي هو المسجلين خلال سنة 2009 عبر الوكالات المحلية التابعة إقليميا إلى الوكالة الولائية للتشغيل بتبسة مع اظافة مسجلي الوكالة الولائية نفسها **مع استبعاد**

كل تسجيلات التمديد للبطاقات لسنة 2008 وكل المسجلين تطلعا إلى تغيير

وظائفهم بحثا عن وظائف أخرى خلال سنة 2009 ,**اعتمادا على مبدأ التصريح**

ساري المفعول في تسجيل طالبي العمل بالوكالة **مما يقصى** كل ممارسة اقتصادية

غير مراقبة إحصائيا أو مصرح بها للدولة من طرف المسجلين كطالبي توظيف.

منهجيا يمكن التعبير عن ما سبق بالتصريح على **اعتماد الفرضية التضمينية** :

"اختزال بنية الواقع الاجتماعي فيما يخص التشغيل إلى معالمه الرسمية المعتمدة

عبر هيئات الدولة الجزائرية في تحديد مجتمع الدراسة وسحب عينة الدراسة ".

تستدعي الدراسة الديناميكية للإقليم تجاوز الرؤية الفيزيقية كامتداد المساحة والتركيز

على تجسد النشاط البشري كعملية هيكلة للإقليم , تقدم الجداول التالية (الإحصاء

الخامس الشامل, 2009, 527/12) (27) محاولة لتوفير صورة حيوية عن إقليم

اختصاص الوكالة الولائية للتشغيل بتبسة :

- جداول رقم 5/4/ 6: السكان المقيمين حسب السن و الجنس و البلدية.

جداول رقم 6/5/4 : السكان المقيمين حسب السن و الجنس و البلدية.

رقم 4: تبسة .

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
0–4 سنوات	8939	8567	17506
5–9 سنوات	8263	8191	16455
10–14 سنة	9869	10002	19871
15–19 سنة.	11656	11229	22886
20–24سنة.	10791	11247	22038
25–29سنة.	9341	9464	18805
30–34سنة.	7195	7402	14597
35–39سنة.	6035	6459	12493
40–44سنة.	5978	6415	13393
45–49سنة.	5367	5343	10710
50–54سنة.	4604	4343	8947
55–59سنة.	3181	2809	5990
60–64سنة.	1802	1966	3769
65–69سنة.	1752	1777	3529
70–74سنة.	1394	1438	2832
75–79سنة.	984	975	1959
80–84سنة.	485	522	1007
85 وأكثر	310	347	657
غير مسجل	41	52	93
المجموع	97986	98551	196537

رقم 5: بئر العاتر

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
0–4 سنوات	4483	3924	8407
5–9 سنوات	4184	4067	8251
10–14 سنة	4771	4577	9348
15–19 سنة.	5027	4881	9908
20–24سنة.	4467	4656	9123
25–29سنة.	3670	3678	7348
30–34سنة.	2609	2648	5257
35–39سنة.	2164	2359	4523
40–44سنة.	1837	2024	3861
45–49سنة.	1523	1596	3119
50–54سنة.	1146	1248	2394
55–59سنة.	1011	944	1955
60–64سنة.	523	540	1063
65–69سنة.	624	616	1240
70–74سنة.	446	390	836
75–79سنة.	364	259	624
80–84سنة.	175	97	272
85 وأكثر	110	73	182
غير مسجل	8	8	16
المجموع	39142	38585	77727

رقم 6:الونزة.

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
0–4 سنوات	2527	2412	4938
5–9 سنوات	2177	2074	4251
10–14 سنة	2551	2319	4869
15–19 سنة.	2665	2562	5226
20–24سنة.	2776	2740	5516
25–29سنة.	2596	2694	5291
30–34سنة.	2136	2211	4347
35–39سنة.	1957	2044	4001
40–44سنة.	1857	1702	3559
45–49سنة.	1609	1381	2990
50–54سنة.	1199	1146	2345
55–59سنة.	824	776	1600
60–64سنة.	421	473	894
65–69سنة.	400	518	917
70–74سنة.	346	467	813
75–79سنة.	296	330	625
80–84سنة.	167	165	332
85 وأكثر	107	110	218
غير مسجل	4	1	5
المجموع	26614	26123	52737

المصدر : النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل (جويلية 2009 ,527/12).

جداول 10/9/8/7 : توزيع السكان المقيمين حسب الحالة الزواجية للجنسين .

رقم 7: حسب الحالة الزواجية ذكور .

البلدية /الحالة الزواجية	المجموع	غير مسجل	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب
تبسة	70874	2	510	258	33116	36988
بئر العاتر	25695	3	131	45	11776	13740
الونزة	19356	15	161	117	9259	9805

رقم 8: حسب الحالة الزواجية إناث .

البلدية /الحالة الزواجية	المجموع	غير مسجل	أرملة	مطلقة	متزوجة	عزباء
تبسة	71738	19	5462	1208	34091	30958
بئر العاتر	26008	4	1498	211	12449	11847
الونزة	19318	3	1649	451	9408	7807

رقم 9: حسب الحالة الزواجية للجنسين .

البلدية /الحالة الزواجية	المجموع	غير مسجل	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب
تبسة	142612	21	5973	1466	67207	67946
بئر العاتر	51704	7	1629	257	24225	25586
الونزة	38674	18	1810	568	18666	17611

المصدر : النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل (جويلية 2009 ,527/12).

جدول 10: التركيبة النسبية للسكان المقيمين البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي و الجنس .

البلدية/مستوى تعليمي	غير مسجل		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		يقرا/يكتب		دون تعليم	
	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا
تبسة	0.1	0.1	7.8	7.4	19.8	19.3	31.4	24.9	26.1	22.7	0.1	0.1	14.7	25.5
بئر العاتر	0.1	0.1	5.7	4.7	17.2	12.0	29.3	19.0	26.2	25.0	0.1	0.1	21.4	35.7
الونزة	0.0	0.0	5.8	7.9	20.5	19.7	34.7	25.8	26.6	23.2	0.1	0.2	12.2	23.3
المجموع	0.2	0.2	19.3	20	77.5	51	95.4	69.7	78.9	70.9	0.3	0.4	48.3	84.5

جدول رقم 11: نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة ذكور.

البلدية	نسبة النشاط	15سنفأكثر	آخرون غي نشطين	ذو معاشات	متقاعدون	طلاب/تلاميذ	ماكثات بالبيت	ناشطون	غير مسجل
تبسة	71.8	70874	2748	2747	708	6409	10057	50922	31
بئر العاتر	71	25695	1692	1692	227	1277	4227	18250	21
الونزة	74.5	19356	663	663	163	1896	2207	14425	2
المجموع	****	115925	5103	5102	1598	9582	16491	83597	54

المصدر : النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل (جويلية 2009 ,527/12).

جدول رقم 12: نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة إناث.

البلدية	نسبة النشاط	15سنة فأكثر	آخرون غير نشطين	ذو معاشات	متقاعدون	طلاب/تلاميذ	ماكثات بالبيت	ناشطون	غير مسجل
تبسة	13.9	71738	1693	1307	691	11273	46738	9990	46
بئر العاتر	7.3	26008	436	281	79	4279	19011	1900	23
الونزة	14.4	19318	287	513	172	2633	12935	2755	4
المجموع	****	117064	2416	2101	942	18185	78684	14645	73

المصدر : النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل (جويلية 2009 ,527/12).

جدول رقم 13: نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة للجنسين.

البلدية	نسبة النشاط	15سنة فأكثر	آخرون غير نشطين	ذو معاشات	متقاعدون	طلاب/تلاميذ	ماكثات بالبيت	ناشطون	غير مسجل
تبسة	42.7	142612	4441	2015	7100	21330	46738	60911	77
بئر العاتر	39	51704	2128	508	1356	8506	19011	20150	45
الونزة	44.5	38674	950	675	2069	4839	12935	17200	6
المجموع	****	232990	7519	3198	10525	34675	78684	98261	128

المصدر : النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل (جويلية 2009 ,527/12).

جدول رقم 14: نسب امتلاك أجهزة منزلية لدى الأسر حسب بلدية الإقامة.

البلدية	شبكة الانترنت	جهاز كمبيوتر	الهوائيات مقعرة	خط هاتفي	إقامة ثانوية	مكيف	آلة غسل	آلة طبخ	ثلاجة	تلفزيون	سيارة سياحية
تبسة	3.1	15.8	85.2	24	2.8	19.2	29.8	65.2	89.6	95.8	18.6
بئر العاتر	2.4	11.0	78.2	14.2	3.6	9.5	25.9	48.5	77.3	87.1	15.9
الونزة	2.1	9.3	85.9	21	2	22	22.7	57.9	89.2	95.2	14.2

المصدر : النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل (جويلية 2009 ,527/12).

توفر الجداول السابقة صورة إحصائية على المجتمع الكلي للدراسة قبل المعاينة واعتماد الأدوات المنهجية في بأورة واختيار مجتمع إحصائي للدراسة الذي يعتمد على وجوده على أساليب المعاينة الأكثر ملائمة وفي مايلي تبيان لطرق تحديده بهدف معاينة محتوى التمثلات الاجتماعية .

2- الأدوات المنهجية لجمع المعطيات : إن دراسة التمثلات الاجتماعية هي البحث عن مكونات وعناصر النواة المركزية للتمثل الاجتماعي , مع اعتبار جمع المحتوى غير كاف فان تحديد **ترتيب هذا المحتوى هو المولد لمعنى التمثل الاجتماعي** , فيمكن معاينة مكونات متماثلة بمعنيين مختلفين تبعا لترتيب المكونات (ABRIC.J.C ,60) (28) تتبع السيرورة العملية في البحث عن محتوى وترتيب مكونات التمثل الاجتماعي المراحل التالية :

- جمع المحتوى الظاهري للتمثل .

- البحث عن المنطقة الصماء (ZONE MUETTE) .

- البحث عن هيكلة التمثل والنواة المركزية.

- مراقبة مركزية النواة (CONTROLE DE LA CENTRALITE) .

علما أن فرضية المنطقة الصماء للتمثل الاجتماعي بكونها مكونة من عناصر التمثل الاجتماعي المتسمة بطابع لا معيار (CONTRE-NORMATIF) يمكن تحديدها باعتبارها مجموعة جزئية خاصة من المعارف و المعتقدات التي برغم تواجدها لا يعبر عنها الأشخاص المستجوبين خشية المساس بقيم أخلاقية أو معايير مقبولة داخل الجماعة(29).

وعليه يمكن اعتبار المنطقة الصماء من الخطاطات النائمة (SCHEMES DORMANTS)* حسب تعبير GUIMELLI , هذه الخطاطات تتواجد داخل النواة المركزية للتمثل وفق صنفين :

- خطاطات نائمة لأنها غير مفعلة.

– خطاطات نائمة لأنها تفتقد التعبير عنها وهي المقصودة بالدراسة بمصطلح المنطقة الصماء.

جمع وترتيب المحتوى المعلن للتمثل الاجتماعي : باعتماد ما يعرف بالذكر التراتبي (EVOCATION HIÉRARCHISÉE) المستلهم من أعمال (P.VERGES ,1992) الذي اقترح طريقة التداعي الحر (العصف الذهني) ثم مراقبة مؤشر التراتبية أو منزلته ومؤشر تكرار الظهور لعنصر ما , لكن استبدل ABRIC المؤشر الأول بمؤشر "منزلة الأهمية " (RANG D'IMPORTANCE) الناتج عن ترتيب يقوم به الشخص نفسه ومن ثمة يكون الإجراء عمليا وفق مرحلتين :

– مرحلة أولى للتداعي الحر : انطلاقا من كلمة موحية (MOT INDUCTEUR) يطلب من الشخص ذكر كل الكلمات أو العبارات الواردة آنيا بذهنه, السمة غير المراقبة للعملية تحث على تلقائية تسمح بالوصول مباشرة إلى المجال اللغوي (UNIVERS SEMANTIQUE) للكلمة حيث يسمح التداعي الحر بتحديث (ACTUALISATION) للعناصر المضمرة التي يمكن استبطانها أو إضمارها خلال الإنتاج المتعقل (PRODUCTION DISCURSIVE) بالتالي يسمح التداعي الحر بالتقدم نحو مقاربة النوى الصورية (NOYAUX FIGURATIFS) للتمثل حتى تحديد هيكل النواة المركزية على خلاف الطرق الإجرائية الأكثر هيكلة مثل الاستمارة التي تسمح فقط بالتعرف على امتداد المكونات المحيطة للتمثل الاجتماعي (30).

– مرحلة تالية للتراتبية : يحث (بفتح الحاء) كل شخص على ترتيب إنتاجه أو إفادته وفق الأهمية المسندة لكل عنصر في تحديد الموضوع (الكلمة الموحية).

بواسطة مدونة العناصر (CORPUS D'ITEMS) المنتجة كمحتوى ووفق المؤشرين الكميين لكل عنصر (تكرار الظهور,الأهمية المسندة) يمكن الانتقال إلى تحديد النواة المركزية عبر التحليل التالي:

شكل رقم 23: مخطط تحليل التداعي الحر التراتبي .

الأهمية المسندة

قوي **ضعيف**

الخانة1/ **النواة المركزية**	**الخانة 2/** **المحيط الأول**
الخانة 3/ **عناصر متباينة**	**الخانة4/** **المحيط الثاني**

قوي

التكرار .

ضعيف

المصدر: (ABRIC.J.C ,64)

تبعا لأهمية الدور الذي تؤديه النواة المركزية بالتمثل الاجتماعي فان لعناصره كل الحظوظ للبروز المتكرر عبر إفادة وحديث الشخص من ثمة فان بروزه (SAILLANCE) يعتبر مؤشر على المركزية بشرط استيفاء التقصي بطرق نوعية أخرى .

الخانة 1: بها كل عناصر النواة المركزية مرفقة أحيانا بعناصر غير ذات دلالة اظافية كالمترادفات والنماذج المشتركة مع موضوع التقصي.

الخانة 2: بها الناصر المحيطة الأكثر أهمية أو ما يسمى المحيط الأول للنواة المركزية.

الخانة 3: العناصر المتباينة بها هي تلك العناصر المنتجة من عدد من الأشخاص بتكرار تراكمي ضعيف لكنهم يؤكدون على أهميتها القصوى , يجب الانتباه أن محتوى هذه الخانة هو مؤشر لوجود جماعة جزئية متداخلة مع مجتمع الدراسة أي أن يكو ن الباحث تجاه تمثلين لمجموعتين متداخلتين كحالة المجموعات الصغيرة أو الأقليات .

الخانة 4: بها العناصر المرتبطة والأقل أهمية بالنسبة للتمثل الاجتماعي .

البحث عن المنطقة الصماء : تخص المنطقة الصماء صنف خاص من التمثلات الاجتماعية كما سبق توضيحه ,اظافة إلى مراعاة الشروط التالية :

– العلاقة بين الفاعل /المراقب أو تغيرات مستوى المساهمة (NIVEAU D'IMPLICATION) .

– المسافة بالنسبة لموضوع التقصي على خلفية الثنائية (الذات /الآخر).

– مراعاة سياق الشراكة أو المساهمة بين الأطراف .

مراقبة مركزية النواة (CONTROLE DE LA CENTRALITE) : باعتماد تقنية (ISA) أو الاستقراء من القصة المبهمة (L'INDUCTION PAR SCENARIO AMBIGU) التي تقوم على تفعيل فكرة كون التمثلات الاجتماعية سيرورة فعالة لبناء الواقع من ثمة نبدأ بتحديد العناصر التي يمكن عبرها للشخص التعرف على تمثل اجتماعي ما وتمييزه عن آخر وفق موضوع التقصي أو الدراسة وذلك بتتبع المراحل التالية :

– انطلاقا من تحريات أولية (PRE-ENQUETE) يتم تحديد العناصر المرتبطة بموضوع الدراسة هذه العناصر سيتم لاحقا تأكيد أو نفي انتماءها للنواة المركزية أو المحيط.

– صياغة قصة مبهمة تصف موضوع عام بحيث يكون حمال وجوه في فهمه مع تجنب إدراج العناصر التي سبق تحديدها.

– إن اختبار المركزية أو مراقبتها يتم عبر تقديم القصة المبهمة وفق آليتين هما :

– في مرحلة أولى تختتم القصة بإيحاء استنتاجي غير مطابق للتمثل الاجتماعي المدروس.

– في المرحلة الثانية تختتم القصة بإيحاء استنتاجي مؤكد ومطابق للتمثل الاجتماعي المدروس.

في كلا الحالتين عناصر القصة تقدم مرفقة بتوصية اختيار ممتد بين إحدى الإجابتين " على الأرجح لا" أو" على الأرجح نعم " .

– بناء محتوى عناصر القصة المبهمة يتم عبر نتائج التحريات الأولية مع ادماج عناصر ممكن انتماءها إلى محيط نواة التمثل الاجتماعي , تتم بعد ذلك عملية المراقبة و التأكيد على مركزية العناصر عبر التحليل الكمي وتجميع المعطيات عبر جدول التكرار وترتيب العناصر تبعا للانتماء إلى النواة المركزية أو المحيط (31) .

ميدانيا بدأ العمل على التحريات الأولية بالوكالة الولائية للتشغيل بتبسة بتاريخ 2009/10/4 (راجع ملاحق الدراسة) دون تقديم موضوع الدراسة للعاملين بالوكالة , حيث تم استخراج الإذن الإداري وكلف مسؤول الطلب (طلبات العمل) بالتكفل بالباحث ميدانيا .

بعد تسجيل عدة جلسات وتقديم موضوع الدراسة لموظف الطلب وقع الاتفاق على احترام مرحلة ملاحظة بالمشاركة حيث كان على الباحث تقديم نفسه بوصفه طالبا للعمل للتواصل مع طالبي العمل في قاعة الانتظار لفترات طويلة نظرا لعدد الوافدين على الوكالة. بتاريخ 2010/01/26 تم غلق وصياغة الإحصائيات الخاصة بسنة 2009 لنشاط الوكالة خلال السنة وكانت الحصيلة كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم 15 : طلبات العمل المسجلة بالوكالة الولائية خلال سنة 2009 .

الشهر	وكالة محلية	ذكر	أنثى	الشهر	وكالة محلية	ذكر	أنثى
جانفي	**تبسة**	57	16	**جويلية**	**تبسة**	126	21
	بئر العاتر	93	4		**بئر العاتر**	68	09
	ونزة	610	216		**ونزة**	74	06
فيفري	**تبسة**	48	44	**أوت**	**تبسة**	106	13
	بئر العاتر	109	13		**بئر العاتر**	77	07
	ونزة	499	129		**ونزة**	63	02
مارس	**تبسة**	53	32	**سبتمبر**	**تبسة**	66	06
	بئر العاتر	79	10		**بئر العاتر**	31	07
	ونزة	461	86		**ونزة**	35	03
افريل	**تبسة**	134	18	**أكتوبر**	**تبسة**	137	17
	بئر العاتر	211	21		**بئر العاتر**	186	20
	ونزة	400	34		**ونزة**	59	04
ماي	**تبسة**	244	33	**نوفمبر**	**تبسة**	137	11
	بئر العاتر	136	9		**بئر العاتر**	109	13
	ونزة	93	4		**ونزة**	72	08
جوان	**تبسة**	197	22	**ديسمبر**	**تبسة**	107	17
	بئر العاتر	126	02		**بئر العاتر**	102	08
	ونزة	37	27		**ونزة**	60	07
المجموع 1		3587	720	**المجموع 1**		1615	179
المجموع 2		4307		**المجموع 2**		1794	
المجموع		6101					

المصدر: إحصائيات الوكالة الولائية للتشغيل تبسة.

يمكن تبسيط الجدول السابق لتحديد مجتمع الدراسة باعتبار متغير الإقليم معبرا عن بناء طبقي داخل مجتمع الدراسة وعليه نكون تجاه عملية سحب لعينة الدراسة وفق طريقة السحب بها مجتمع الدراسة معلوم

وحجم العينة مجهول وعدد الطبقات 6 ونسبة السحب ثابتة اعتباريا للطبقات وحجم مجتمع الدراسة وفق التالي :

في حالة السحب بنسبة ثابتة هي 1/k أي 1/6 يكون حجم المعاينة من كل طبقة هو (n i) X1/6 وحجم العينة هو مجموع النواتج مع التقريب العشري لما بعد الفاصلة حيث (n i) هو حجم كل طبقة :

جدول رقم 16 : تحديد مجتمع الدراسة والعينة المسحوبة وفق السحب بنسبة ثابتة.

الإقليم / العدد	تبسة		بئر العاتر		ونزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المسجلين	**1412**	**250**	**1327**	**123**	**2463**	**526**
العينة من كل طبقة (n i) X1/6	235	42	221	21	411	88
المجموع	277		242		499	
	1018					

المصدر : من تصميم الباحث .

بعد تحديد عينة الدراسة , **خصصت مرحلة أولية** لتكثيف جمع المعلومات النوعية من خلال المقابلات المفتوحة مع الوافدين على الوكالة بحيث كان الهدف المتوخى هو استثارة الوافدين حول مشكل التوظيف عبر الوكالة ثم التحول إلى طرح التساؤل حول إمكانية العمل المستقل.

بعد تبويب المعطيات برزت مجموعة من المعطيات شكلت شبه نموذج متكرر في سيرورة المقابلات , حيث كانت المقابلة مجسدة عبر التواصل مع الوافدين عبر طوابير الانتظار تنطلق من التذمر من حتمية التسجيل المرفقة بالعقبات البيروقراطية على حد تعبير المستجوبين لتنتقل نحو سرد مقتضب لعدة تجارب مهنية مختلفة لم

تتحقق غايتها نظرا للمحسوبية والرشاوي المطلوبة بشكل صريح (FLEXY) دون تحديد هوية الأشخاص ثم تنتهي بتعليق الأمل على لفظ (سمعت) أي أخبرت بان هناك مناصب ستوزع في الوكالة قريبا و هذا سبب توافد كل هؤلاء الناس لكن بمجرد التحول إلى لفت انتباه المستجوب إلى أن الدولة تتعهد بتقديم المساعدات بمبالغ تقارب المليار(10 ملايين دينار) تظهر ابتسامة عريضة توحي بطيبة المتكلم (CREDULE) وبالتساؤل حول المحظوظين الذين استفادوا من هذه البرامج , في بعض المقابلات عند بلوغ النقطة الأخيرة من الحديث تعمد الباحث ذكر إطار مقارن بدءا بالتساؤل عن الأطراف المسؤولة وان كانت الدولة لم تفي بعهودها السابقة فما الداعي أن تفي بعهود الوكالة و ما ضرورة التسجيل و الحضور وتحمل العناء.

فكانت الإجابات تنتقل من المسؤول عن البرامج لتتحول إلى المسؤول عن المسؤول حتى بلوغ الدولة وتحميلها المسؤولية, وفي محاولة للتدقيق كان الباحث يعلق بان الدولة لو علمت ما كان لها أن تسمح بهذا؟

فكانت الإجابات منقسمة بين قطبين : القطب الأول يرى علم الدولة بذلك وعدم اكتراثها , و القطب الثاني يرى أن الدولة تشجع تلك الممارسات لأنها موجودة في العاصمة أما في الإقليم فموجود ترتيب الأعيان و العروش , ليلتقي أصحاب القطبين في معضلة العدل لينتقل الحديث إلى معالم غابرة في المقارنة ثم الانتهاء بالتواكل وأنه في النهاية: الشخص لا يخسر شيئا بالتسجيل لأنه مجاني أما عن الوقت فقد تعود الانتظار منذ زمن بعيد(!) في مرحلة ثانية توجه التركيز نحو بحث الفروق الممكنة بين العمل المستقل و التوظيف فكانت أكثر المعالم بروزا هي :

جدول رقم 17 : معالم المقارنة بين العمل المستقل والتوظيف حسب التحريات الأولية .

العمل المستقل	التوظيف
– مشكلة التمويل – غياب هوامش ربح مع غزو المنتجات الصينية. – عدم التكافؤ بين الدراسة و العمل المستقل. – عمل المرأة مستحيل في المحيط الاجتماعي. – مسؤولية أسرية ضاغطة. – غياب التامين و التقاعد. – تجارب سلبية مع الخواص . – يحتاج إلى احترافية . – التجارة تعني عدم الالتزام الأخلاقي(غش,كذب , ربا).	– ضمان الأجر. – حق . – سهولة العمل . – التقاعد و التامين. – أرضية انطلاق نحو العمل الحر. – إمكانية طلب سكن . – الاحترام. – انتهاء المتاعب . – لا يهم إن كان مؤقت فلا خيار آخر. – سنوات من الدراسة والتضحية لتعويض الوالدين .

المصدر : من تصميم الباحث .

– مما هو جدير بالذكر أن مصطلح العمل المستقل يؤول آليا إلى لفظ التجارة أو العمل و (الخدمة) إلى لفظ (مكان لدى الدولة) أي الوظيف العمومي حتى و إن كانت الشركة خاصة.

إن بروز وتكرار استعمال لفظ "الحق" أوضح مبدئيا ارتباط **وهيمنة مقولة الدولة الراعية أو الدولة القضاء**(ETAT PROVIDENCE) **مطلقة الإمكانات في تحقيق وعود وأمال شريحة معتبرة من المستجوبين مع واجب ضمني هو تجسيد صورة من صور العدل سواء في الفرص أو في اقتسام الصعوبات والمتاعب** , مع فيض من الشروحات المرتبطة كتغير المعطيات وصعوبة تحصيل المعاش وبروز تراجع القدرة على تجسيد إمكانية السيطرة على المستقبل وارتسام خلفية توقع قلق وتخوف مبهم من إمكانية التحسن أي التماهي مع مقولات **" أن ما اهو آت أسوأ مما فات" والمفارقة في كل ذلك هي كون العقلانية تفترض عند العلم بمخاطرة ما الاستعداد وتحجيم الرهانات** , إلا أن هذا النقاش عليه أن يستعيد ارث المخيال الاجتماعي وسماته وخصوصياته كي يتجاوز الوصف الأدبي و التصوير القصصي لولوج مشارف التحليل العلمي وهذا ما سيرد في طيات تحليل النتائج في حين المعاينة الأولية توضح بشكل جلي **أن ترجمة العقلانية تتم عبر التنديد و التذمر والسعي وراء كل ما هو مقترح كبرامج بل يكفي التعرف على وجود توظيف و اجر عبر هيئة عمومية.**

بغية الانتقال إلى مرحلة تطبيق اختبارات التداعي اللغوي , عبر الاعتماد على كلمة موحية هي "التوظيف" و"الخدمة"

و "العمل" و إجراء الاختبارات الأولية مع مختلف الوافدين بمستويات تعليمية مختلفة اتضحت صعوبتين كبيرتين هما :

– بالنسبة لذوي مستويات تعليمية جامعية وثانوية كان تقديم الورقة مكتوب عليها الكلمة الموحية وتقديم التوصيات الإجرائية بذكر كل ما يرتبط آنيا في ذهن المستجوب (بفتح الواو) ثم الانتقال بعد ذلك إلى طلب توضيح التراتبية أو الأهمية المسندة لكل كلمة **يصطدم بالتساؤل عن معنى الكلمات المطلوبة وهل هناك أجوبة محددة** , إضافة إلى التأويل سابق ذكره للكلمات الموحية إلى درجة فرضت اعتبار التوظيف يعني الدولة و الخدمة تعني التجارة والعمل الحر أحيانا و أحيانا أخرى التوظيف , مما جعل تقنية البحث الميداني تجاه "انحراف" *(BIAIS) (GRAVWITZ.M,1979,749) (32) بمفهوم التأثير غير المتوقع لسؤال أو لفظ في السؤال هذا الانحراف مولد لأثر (EFFET HALLO) أي جر إجابة منطقية مستنتجة استدلاليا من لفظ السؤال (33) وهذا رغم محاولة استبدال بين الكلمات الموحية وتجريبها كل على حدا حيث بمجرد تأويل كلمة توظيف إلى الوظيف العمومي يعمل اثر" هالو" على توجيه الكلمات المختارة و المستحضرة إلى سجل مرتبط بالقطاع العام ونموذج الدولة الموظفة.وهو ما يجعل البحث في إمكانية فهم العقلانية كفعل خلاق وتجديدي , أمرا مستحيلا حيث **يلغى مجال المقارنة بالتموقع في سجل مفردات توظيف القطاع العام مما ينفي إمكانية كشف التمثل الاجتماعي للتشغيل بشقيه العمل المستقل و الاستخدام من طرف الدولة** إضافة إلى تتالي الأسئلة من

طرف المستجوب حتى الابتعاد عن **مستوى التلقائية المطلوب في أداء الاختبار**

وكأنما هنالك أجوبة صحيحة عليه أن يكتشفها ويمكن فهم هذا السلوك **مبدئيا بالنظر إلى ندرة استعمال التقنيات البحثية المختلفة أمام شيوع الاستمارة في الدراسات الميدانية.**

– شريحة مهمة من المستجوبين غير ذوي مستوى تعليمي ثانوي يفضلون الأسئلة الشفهية ترفض التجاوب مع الاختبار من ناحية وفي حالات أحسن تجيب بلفظ **"كل شيء"** أي العمل أو الخدمة أو التوظيف هي كل شيء بالنسبة لوضعهم .

مما دفع إلى تعديل تقنية اختبار التداعي اللغوي على مستوى الشكل بتعويض الانتاجات اللغوية المفترضة عبر تكثيف التواصل اللغوي أي المقابلة غير الموجهة حتى تحصيل معالم معبرة عن الارتباطات بين الكلمة الموحية بتقسيمها المفروض في الميدان والتحول إلى تثمين تلك المعالم المعبرة و موضعتها في مخطط استدلال أو تقنية الرسم الاستدلالي (PLANCHE INDUCTRICE) (PERRET.C &DONSIMONI.M ,2009,5) (34) من ناحية ومراعاة لمعطيات الميدان تقرر تبسيط مفردات اللغة باستعمال الألفاظ الأكثر شيوعا , مع تجنب موقعة كلمة الدولة في مركز المخطط وتغيير موقعة الكلمات الأخرى اعتمادا على عدد طبقات مجتمع الدراسة للوصول إلى المعالم أو الكلمات الموحية الموضحة بالجدول التالي بالنسبة لمخطط الاختبار وصياغة القصة المبهمة للمراقبة :

جدول رقم 18 :عناصر بناء المخطط الاستدلالي و صياغة مخطط القصة المبهمة

الكلمات في المخطط الاستدلالي	الكلمات في القصة المبهمة
– العمل – نشاط – خدمة – السعي . – مستوى تعليم – واجبات – مكانة – خبرة . – سيولة – دولة – وسيلة – حقوق .	– نجاح – نشاط – مكانة – خدمة – جهد. – شهادة – مستوى تعليم – خبرة – فائدة. – استقرار – امتيازات – سيولة . **صيغة أولى** : العمل الحر يحقق بذلك . **صيغة ثانية** : التوظيف يحقق ذلك .

المصدر : من تصميم الباحث .

في مرحلة أولى تم تقديم المخطط الاستدلالي وطلب من المشاركين تجميع أربع عناصر الأكثر تعبيرا عن النجاح المهني("النجاح في الحياة " كبديل في الشرح المقدم) وفي مرحلة يقدم للمشارك مخطط القصة المبهمة ويوصى باختيار احد الإجابات التي تتوافق حسب فهمه للمعطيات ككل بعد معاينتها وقراءة الخاتمة , وذلك بوضع علامة (X) في خانة الإجابة .

توضح الأشكال التالية صورة عن نموذج القصة المبهمة والمخطط الاستدلالي.

شكل رقم 24:المخطط الاستدلالي .

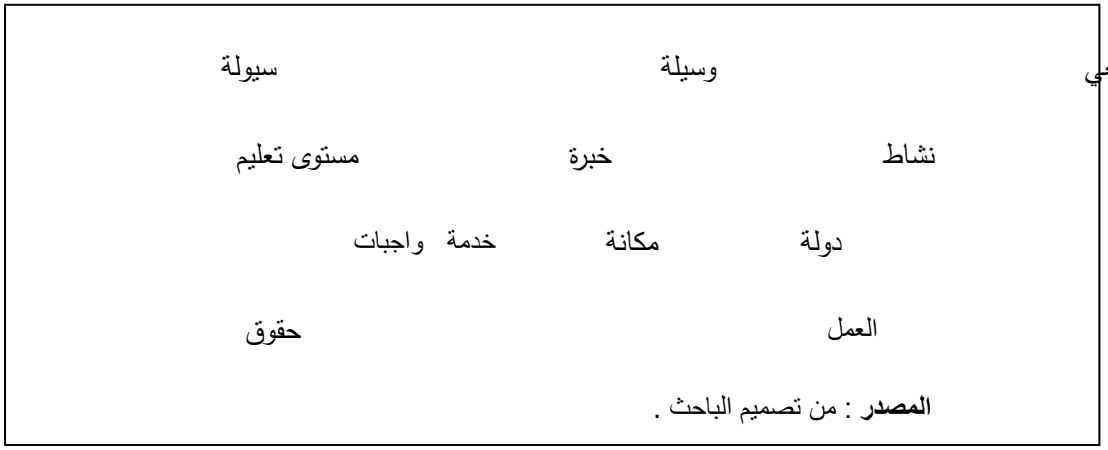

المصدر : من تصميم الباحث .

كما سبق ذكره فان توزع الكلمات الموحية تم وفق ستة تبديلات بحيث لا ترد الدولة في وسط الكلمات كمركز تجنبا للانحراف وخلق اثر هالو كتوصية أولى طلب من المشاركين تجميع أربعة عناصر معبرة عن النجاح المهني بربطهم بحيز مشترك ووضع دائرة على أربع كلمات

غير مرتبطة أو معبرة عن الحيز الأول كتوصية أخيرة وذلك تجنبا لتكرار لفظ " النجاح المهني" لعدم توجيه المشارك نحو نمط إدراكي محدد (نمط تحليلي/نمط إجماعي) و المحافظة على اكبر قدر من التلقائية.

بعد ذلك يطلب من المشارك اختيار إجابة لكلمات القصة المبهمة مع مراعاة تقديم القصة المرفقة بخاتمة إيحائية ""للعمل الحر " أولا , ثم اختيار إجابة للقصة المبهمة بخاتمة إيحائية مؤكدة دون التعقيب على الملاحظات المعاينة للمشاركين بأنها نفس الكلمات عدا اختلاف الترتيب في الورقتين حيث تم تغيير ترتيب وموقعة الكلمات على ورقتي اختبار القصة المبهمة .كما هو موضح بالشكل رقم 25 و 26 .

شكل رقم 25: نموذج أول للقصة المبهمة كأداة مراقبة .

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 26 : نموذج ثاني للقصة المبهمة كأداة مراقبة .

يقدم الجدول التالي حوصلة للجانب الميداني .

جدول رقم 19 : حوصلة توزع اختبارات الجانب الميداني .

العدد / الجنس	ذكور	إناث
العينة من كل طبقة	867	151
عدد اختبارات لوحة الاستدلال	867	151
عدد اختبارات القصة المبهمة	1734	302
المجموع الكلي للاختبارات	2601	453

المصدر : من تصميم الباحث .

تعتمد تقنية البحث في التمثلات الاجتماعية لموضوع ما على **" النموذج الإحصائي المتساوي الاحتمالات "** حيث يتم اختيار قائمة مستخلصة من التحريات الأولية الميدانية حول لموضوع عبر مختلف الأدوات التقنية من مقابلة مفتوحة أو غير موجهة أو مقابلة نصف موجهة أو دراسات الحالة تبعا للاسترشاد بمعطيات الميدان وتقنيات الترميز المعتمدة سواء لغوية أو عددية (VERGES.P ,2001, 539) (35) ويشترط في القائمة أن يكون عدد عناصرها مضاعف أو يساوي ثلاثة أي (3.6.9.12.15...).حيث يطلب من المشارك اختيار أربع عناصر ممثلة ثم اختيار أربع عناصر أخرى غير ممثلة و يتم ترميز كل عنصر بأحد القيم من 1الى 3 : 3 إذا تم اختيار العنصر كممثل للموضوع , 1 إذا تم اختياره كغير ممثل و 2 إذا لم يتم اختياره , في النهاية الاحتمال لأي عنصر أن يتم اختياره وترميزه ب 1 أو 2 أو 3 هو 0.33 ويكمن الاختلاف مع النموذج الجرسي في كون هذا الأخير يعمل على بناء توزيع به مجموعة محورية و أخرتين متناظرتين مثل 3.6.3 بحيث يكون منوال التوزيع بالمجموعة المحورية على خلاف ذلك ما يهم التمثلات الاجتماعية هي التوزيعات التي يكون منوالها خارج المجموعة المحورية أي التوزيعات اللامتناظرة أو

الخاصة وذلك بحثا على الخصوصية النوعية لموضوع التمثل محل الدراسة و أيضا لان تعدد التمثلات مرتبط بعدد الجماعات وتوزعها بعد ترميز وتفريغ البيانات يتم الاعتماد على المخططات البيانية في التعرف على ترتيب العناصر أي توزعها داخل بنية التمثل الاجتماعي, حيث تنتج عادة ثلاثة أنواع (36) من المخططات البيانية :

– تمثيل بياني بشكل (f) وهو يدل على مركزية العناصر وتواجدها بالنواة المركزية للتمثل ويعتمد التكرار لتتبع تراتبيتها بعد مراقبتها باختبار القصة المبهمة (TEST ISA + ET -) لتأكيد مركزية العناصر .

– تمثيل بياني على شكل جرس (∧) يمثل عناصر المحيط والتي لها أهمية في بنية التمثل .

– تمثيل بياني على شكل (V) أو (U) يمثل العناصر محل الاختلاف حيث يرى جزء كبير من المستجوبين انه ممثل ودال ويرى جزء كبير آخر انه غير ممثل وغير دال تكمن أهمية هذا المخطط بكونه مؤشر التواجد لمجموعتين جزئيتين (SOUS-GROUPE) داخل مجموعة المعاينة و إمكانية ملامسة بنية تمثل آخر . تقدم الجداول التالية أهم نتائج تفريغ البيانات بعد ترميزها ومعالجتها , تبعا لمتغير الجنس (الذكور /الإناث) كل على حدا ثم مقاطعة نتائج الاختبارات وتجميعها للجنسين تليها النتائج المستخلصة من البيانات مرفقة بتعليقات ثم الانتقال إلى معاينة فرضية الدراسة على ضوء نتائج المعاينة الميدانية والمعالجة الإحصائية متبعة بتحليل.

جدول رقم 20 :توزيع تكراري لعناصر بنية التمثل بالنسبة للذكور.

ذكور	غير مرتبط(2)	مرتبط (1)	مركز (3)	المجموع
دولة	118	224	525	867
مكانة	416	290	161	867
مستوى تعليم	223	190	454	867
السعي	336	264	267	867
سيولة	214	374	279	867
خبرة	490	191	186	867
وسيلة	245	340	282	867
خدمة	257	234	376	867
واجبات	327	330	210	867
العمل	204	317	346	867
حقوق	261	457	149	867
نشاط	552	185	130	867

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 27: مخطط عام لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل تبعا لمتغير الجنس ذكور.

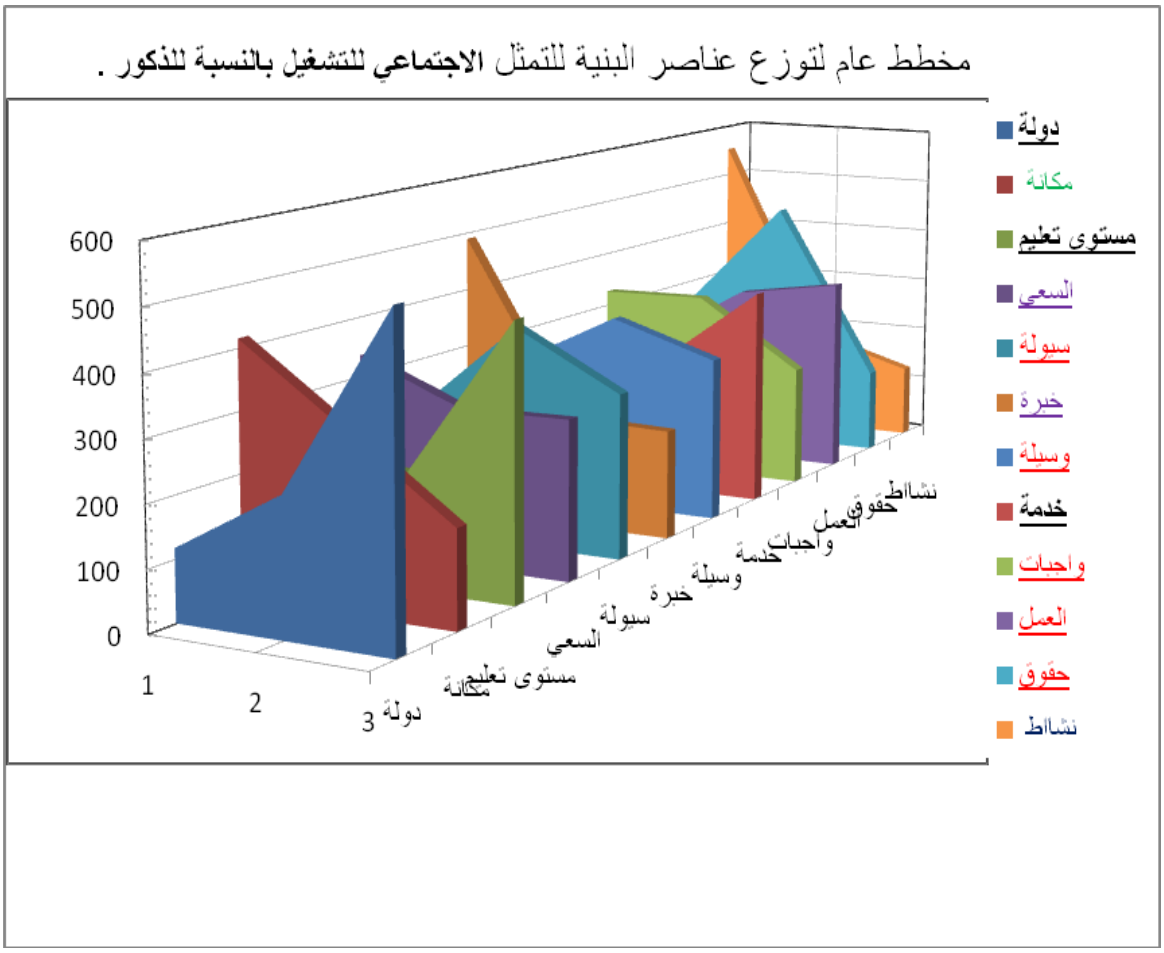

شكل رقم 28: مخطط عام بياني لتوزع عناصر بنية التمثل بالنسبة للذكور .

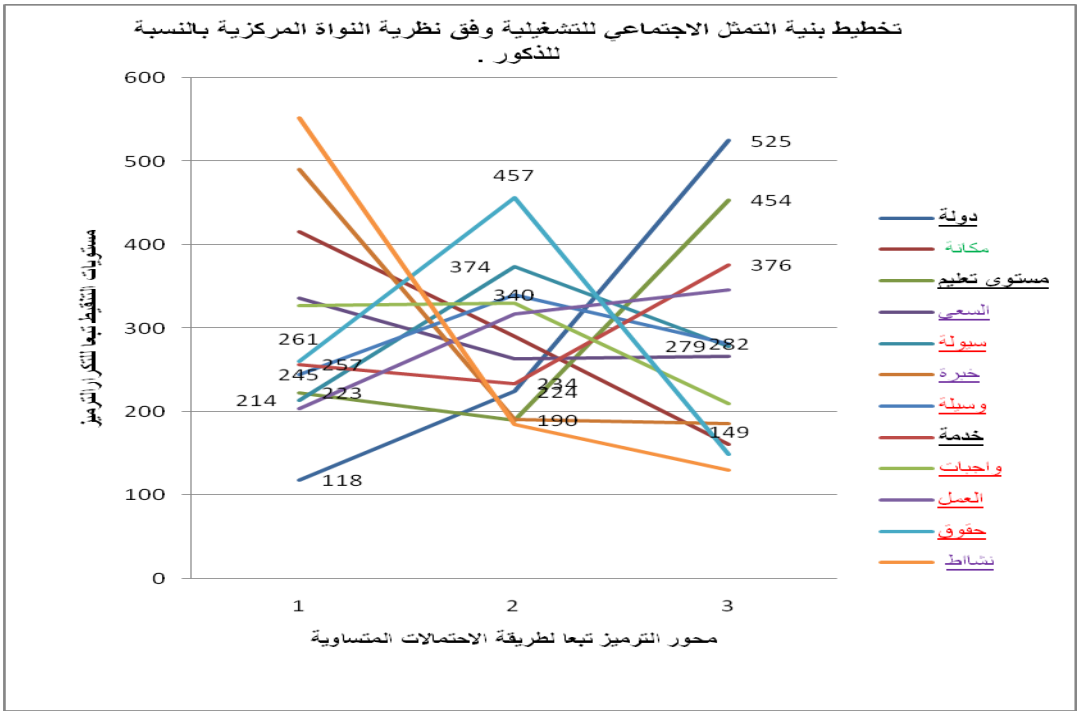

المصدر : من تصميم الباحث .

تجنبا للخطأ فقد تعين تسطير كلمات مفتاح البيان باعتماد اللون الأسود لعناصر النواة المركزية ,واللون الأحمر لعناصر المحيط , والبنفسجي لعناصر المحيط الثاني (ضعيفة الارتباط بالنواة) واللون الأخضر للعنصر الوحيد (المكانة) الذي توسط عناصر البنية دون الالتحاق بها وهو ما سيكون محل تعليق بعد عرض بيانات المرتبطة بمتغير الجنس إناث لكن بدء بالذكور يتضح من البيانات مايلي :

- **عناصر النواة المركزية** للتمثل الاجتماعي للتشغيل هي على الترتيب **(دولة , مستوى التعليم , خدمة)**.

- **عناصر المحيط الأول** هي على الترتيب **(سيولة , واجبات , حقوق , عمل)**.

- **عناصر المحيط الثاني** ضعيفة الارتباط بالنواة المركزية **(نشاط , خبرة , سعي)**.

- عنصر متوسط لعناصر النواة المركزية دون الانتماء إليها هو **المكانة** .

جدول رقم 21 :توزيع تكراري لعناصر بنية التمثل بالنسبة للإناث .

	غير مرتبط(2)	مرتبط (1)	مركز (3)	المجموع
دولة	18	37	96	151
مكانة	71	50	30	151
مستوى تعليم	38	32	81	151
السعي	47	59	45	151
سيولة	36	67	48	151
خبرة	84	35	32	151
وسيلة	42	60	49	151
خدمة	46	41	64	151
واجبات	21	57	73	151
العمل	39	53	59	151
حقوق	28	81	42	151
نشاط	98	32	21	151

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 29: مخطط عام لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل تبعا لمتغير الجنس إناث.

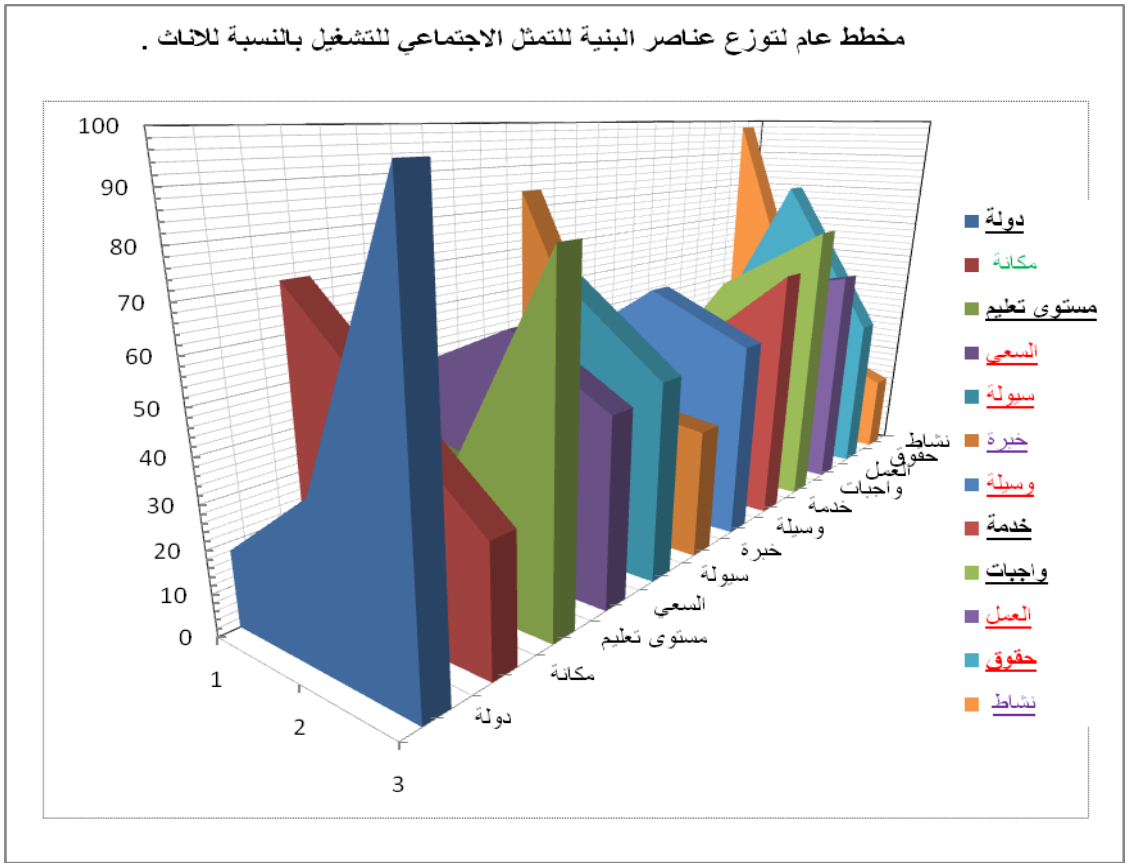

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 30: مخطط بياني عام لتوزع عناصر بنية التمثل بالنسبة للإناث .

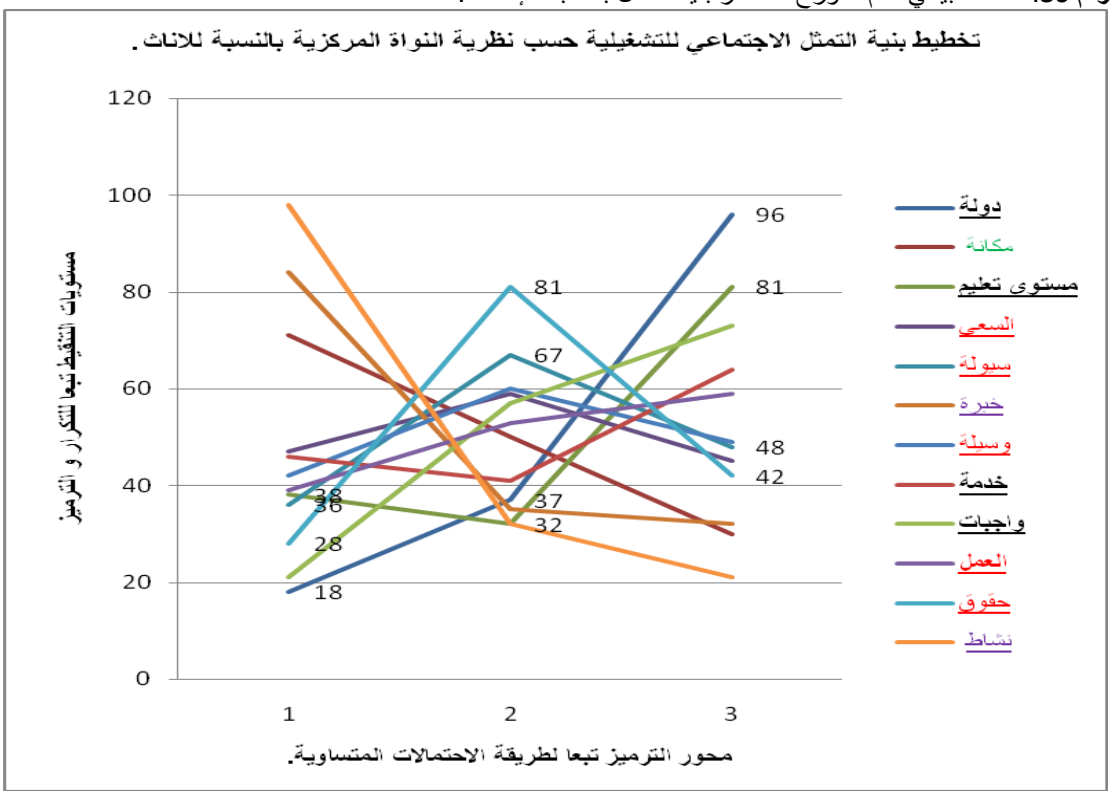

بالنسبة للإناث تتضح المعطيات التالية :

- **عنا صر النواة المركزية** للتمثل الاجتماعي للتشغيل هي على الترتيب **(خدمة , مستوى تعليم , واجبات , دولة).**

- **عناصر المحيط** الأول على الترتيب **(السعي , وسيلة , سيولة , عمل , حقوق).**

- **عناصر المحيط الثاني** ضعيفة الارتباط بالنواة المركزية **(نشاط , خبرة).**

- عنصر متوسط لعناصر النواة المركزية دون الانتماء إليها هو **المكانة** .

جدول رقم 22 :توزيع تكراري لعناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل لأفراد العينة.

العناصر	ذكور	إناث	المجموع
دولة	2035	361	2396
مستوى تعليم	1998	351	2349
خدمة	1876	325	2201
العمل	1763	308	2071
خبرة	1729	299	2028
وسيلة	1676	291	1967
نشاط	1679	291	1970
السعي	1665	288	1953
سيولة	1639	283	1922
مكانة	1605	282	1887
واجبات	1614	282	1896
حقوق	1529	263	1792
	20808	3263	24432

المصدر : من تصميم الباحث.

جدول رقم 23: مستويات التنقيط حسب الترميز تبعا لمتغير الجنس .

العناصر	غير مرتبط(2)	غير مرتبط(2)	المجموع	مرتبط (1)	مرتبط (1)	المجموع	مركز (3)	مركز (3)	المجموع
دولة	18	118	136	37	224	261	96	525	621
مكانة	71	416	487	50	290	340	30	161	191
مستوى تعليم	38	223	261	32	190	222	81	454	535
السعي	47	336	383	59	264	323	45	267	312
سيولة	36	214	250	67	374	441	48	279	327
خبرة	84	490	574	35	191	226	32	186	218
وسيلة	42	245	287	60	340	400	49	282	331
خدمة	46	257	303	41	234	275	64	376	440
واجبات	21	327	348	57	330	387	73	210	283
العمل	39	204	243	53	317	370	59	346	405
حقوق	28	261	289	81	457	538	42	149	191
نشاط	98	552	650	32	185	217	21	130	151

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 31: مخطط عام لتوزع عناصر بنية التمثل لأفراد العينة.

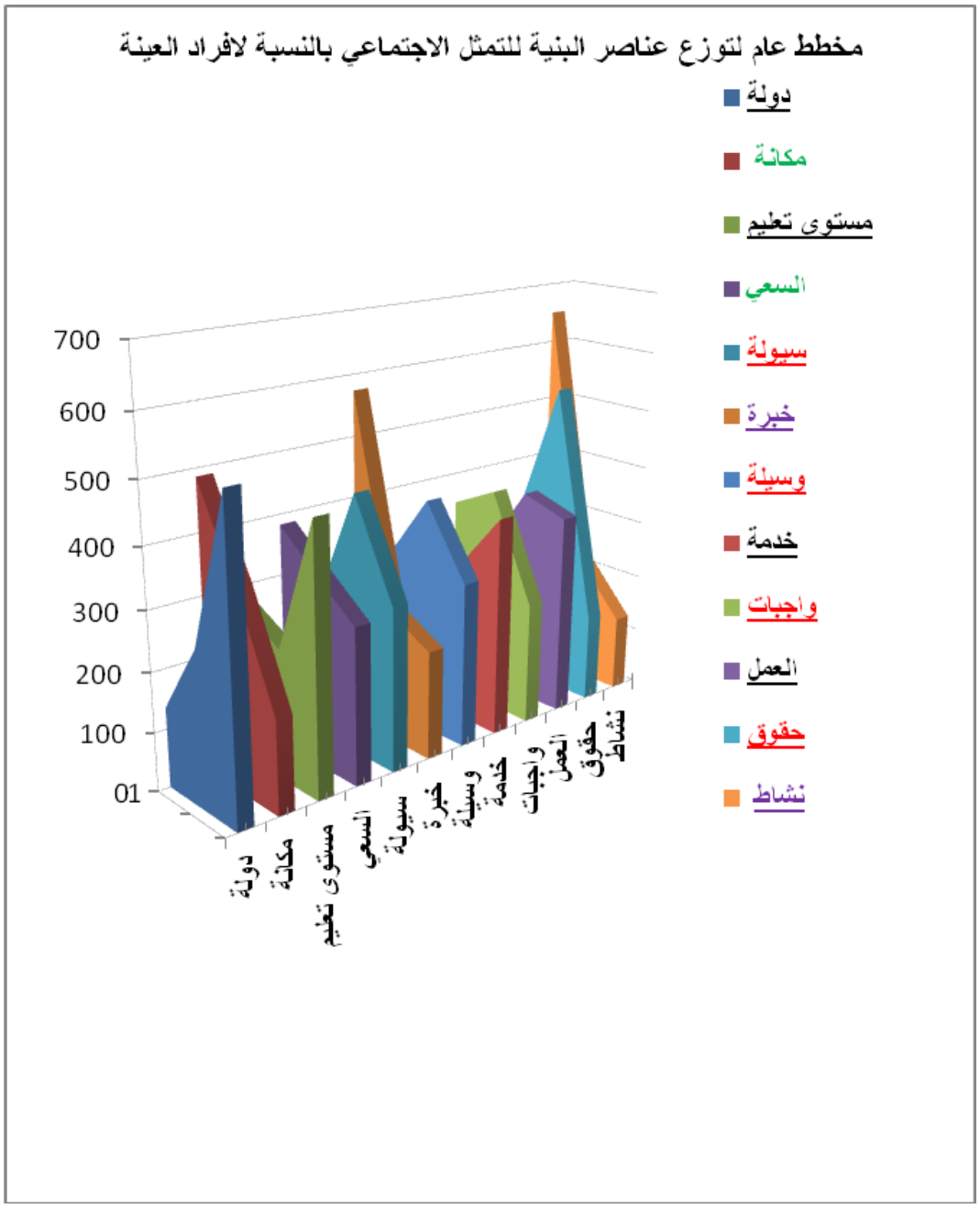

المصدر : من تصميم الباحث

شكل رقم 32 : مخطط بياني عام لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل .

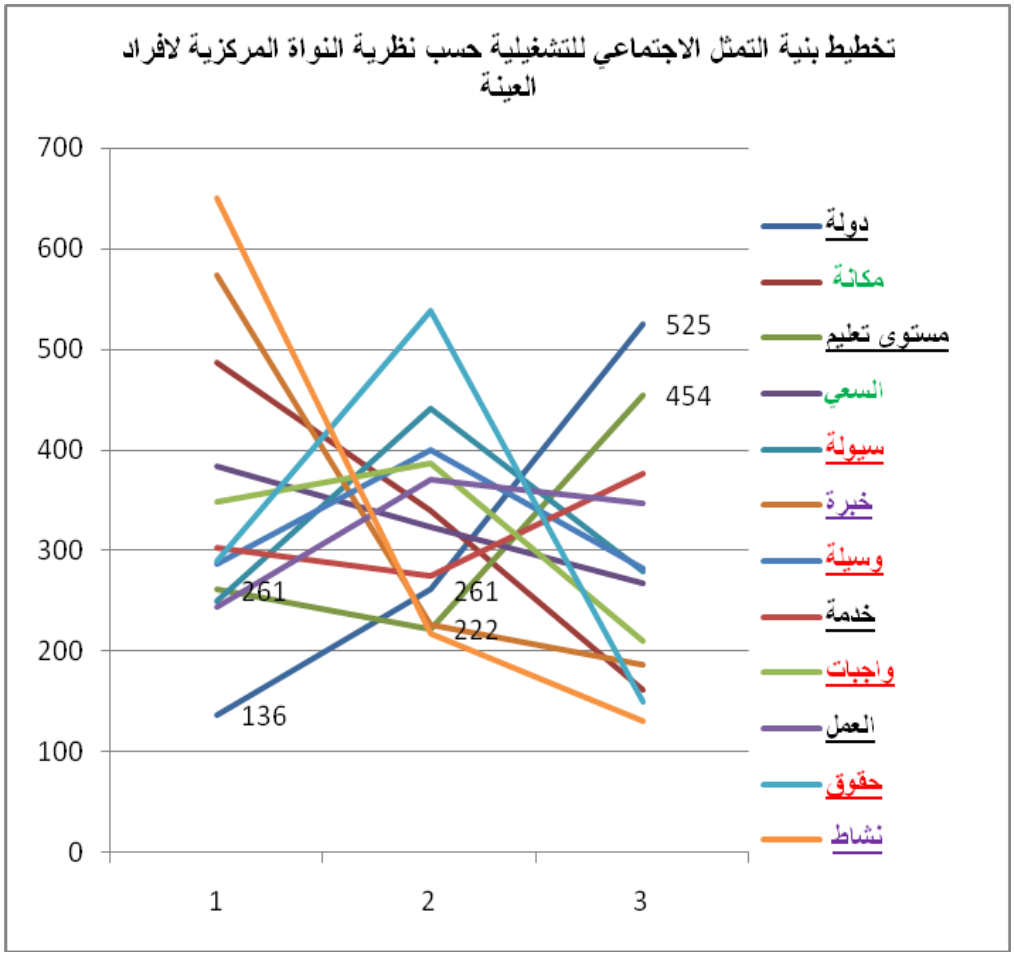

المصدر : من تصميم الباحث .

3- تحليل المعطيات واختبار فرضية الدراسة: توضح التمثيلات البيانية للتمثلات الاجتماعية للتشغيل لأفراد العينة التراتب التالي للبنية :

- **عنا صر النواة المركزية:** هي على الترتيب(**دولة , مستوى تعليم , خدمة , العمل)** .
- **عناصر المحيط الأول** هي على الترتيب **(حقوق , سيولة ,وسيلة, واجبات)**.
- **عناصر المحيط الثاني** ضعيفة الارتباط بالنواة المركزية **(نشاط , خبرة)**.
- **عناصر الفرق (السعي, مكانة)**.

يمكن تقديم رسم لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي للتشغيل لدى طالبي العمل كما يلي :

شكل رقم 33: رسم لتوزع عناصر بنية التمثل الاجتماعي لدى طالبي العمل .

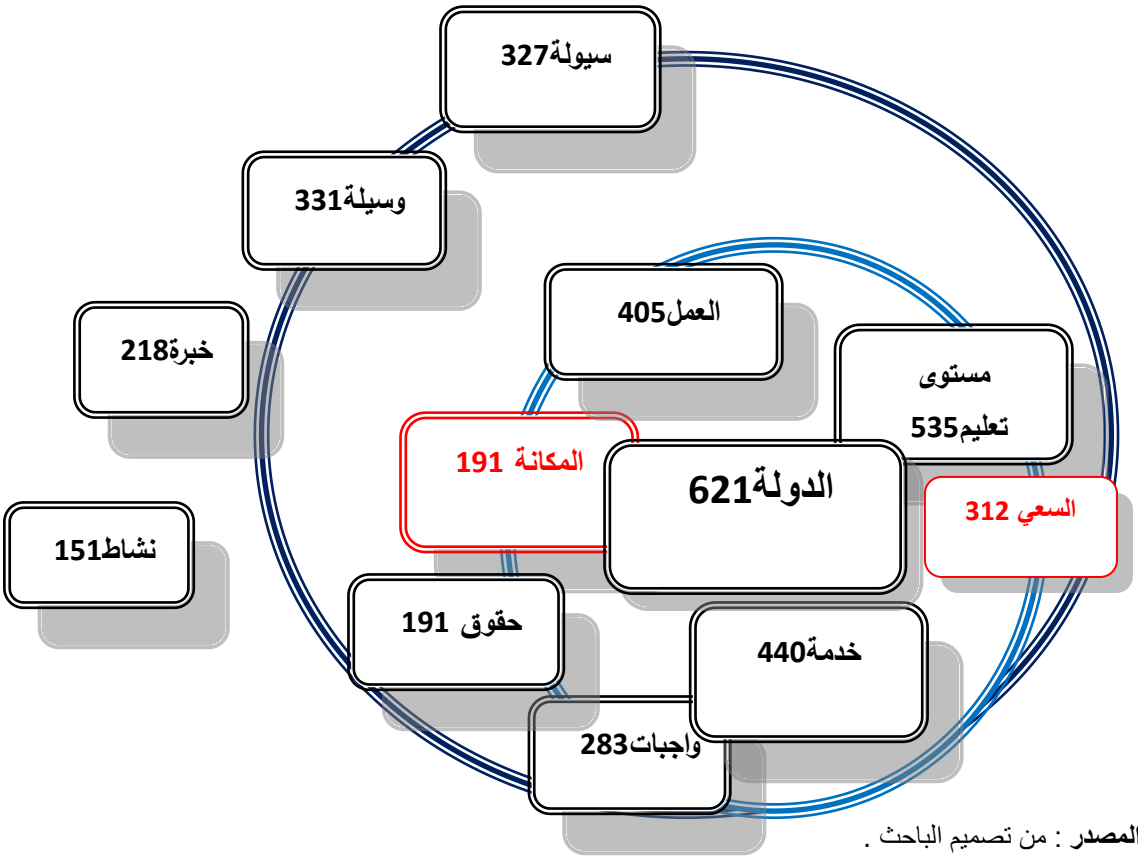

المصدر : من تصميم الباحث .

النواة المركزية للتمثل الاجتماعي للتشغيل لدى طالبي العمل كما يتضح بالشكل أعلاه (الدائرة الأولى) تحتوي خمسة عناصر بغض النظر على متغير الجنس هي الدولة و الحقوق و الواجبات والعمل ومستوى التعليم , حال الاسترشاد بتكرارات عناصر النواة يمكن التوصل إلى تحديد التراتبية بين العناصر, مما هو ملفت للانتباه **: كون الدولة عنصر مهيكل داخل نواة التمثل الاجتماعي للتشغيل وهو ما يتنافى كمعطى تحليلي مع مقولة العقلانية بالمفهوم المعتمد والمرافق لتاريخية المجتمعات الحديثة** , لكن بالعودة إلى تاريخية الإقليم محل الدراسة تبقى الدولة كيان متحايث مع النشاط الاقتصادي لدرجة تدفع إلى تعطيل مفهوم العقلانية , والتحول إلى مفهوم المعقولية المرتبط بخبرة اجتماعية ما بعني تلازمه مع الملموس والبعد عن الرؤى التجريدية المسقطة نحو الأمام أو المستقبل , بل قد يكون الاختلاف الرئيس في قابلية الإسقاط إلى الخلف تزامنيا مع تجارب ملموسة أو مفعلة داخل المخيال الاجتماعي , حيث

يمكن قبول تعبير احد الباحثين " *هناك القليل من الدراسات المقنعة التي كرست لتفكيك المخيالات الاجتماعية –السياسية التي عبأتها الشعارات الثورية منذ الخمسينيات تلك الشعارات التي خلطت مختلف الاستعارات من الثورات الأوروبية و التمثلات الدارجة "التعاليم "الإسلامية الخارجة تماما عن سياقاتها* " (أركون.م.مايلا.ج,2008, 191)(37) .

فمحاولة اعتماد على تحديث وعقلنة المشروع الاقتصادي للمجتمع عبر تبني وتعميم مفهوم العقلانية يصطدم بالمخيال الاجتماعي وضبابية تحديد الدولة ككيان اجتماعي بل تحويلها إلى راعي أبوي أو على اقل تقدير رؤية الموازنة من هذه الزاوية وهو ما يصطدم في النهاية أو على مستوى الممارسة بإسقاط إمكانية امتلاك الفرد لمستقبله عبر عقلنة اختيار مواقعه داخل المجتمع , وهو ما ينسحب في التقييم الاقتصادي بتثبيط التشغيلية وجعل السياسات مطية تمنع ترسخ المواقف المعقلنة فتلازم عنصر مستوى التعليم مع الدولة بالنواة المركزية للتمثل الاجتماعي يمكن إسقاطه بالخلط بين مجانية التعليم كأثر إسقاط تراجعي مع مجانية التموقع داخل المشروع الاقتصادي لدولة المجتمع التي شحنت المخيال الاجتماعي بمقولة مجانية و حتمية وعمومية التعليم لضمان المستقبل .

مبدئيا وفي حدود تعميمات عينة الدراسة قبول فرضية الدراسة " تواجد الدولة كعنصر بالنواة المركزية للتمثل الاجتماعي للتشغيل لدى المسجلين بالوكالة الولائية بتبسة يثبط ديناميكية التشغيلية", وتحويل صيغتها إلى الشكل " تواجد الدولة كعنصر بالنواة المركزية للتمثل الاجتماعي لطالبي العمل يثبط ديناميكية التشغيلية " وهو ما يجعل تكلفة التغير الاجتماعي أكثر كلفة وبطأ , ويحول دون ترسخ مفهوم العقلانية

على مستوى ممارسة الأفراد كفاعلين اجتماعيين. توضح نتائج اختبار مركزية النواة

صحة نتائج العناصر المحددة كما هو مبين عبر الجدول والبيانات التالية :

جدول رقم 24 : حوصلة نتائج اختبار المراقبة .

المتغير	ISA (+)	ISA (-)	المجموع
	التوظيف	العمل الحر	
إناث	258	44	302
ذكور	1302	432	1734
المجموع	1560	476	2036

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 34: مخطط بياني لنتائج اختبار المراقبة السلبي.

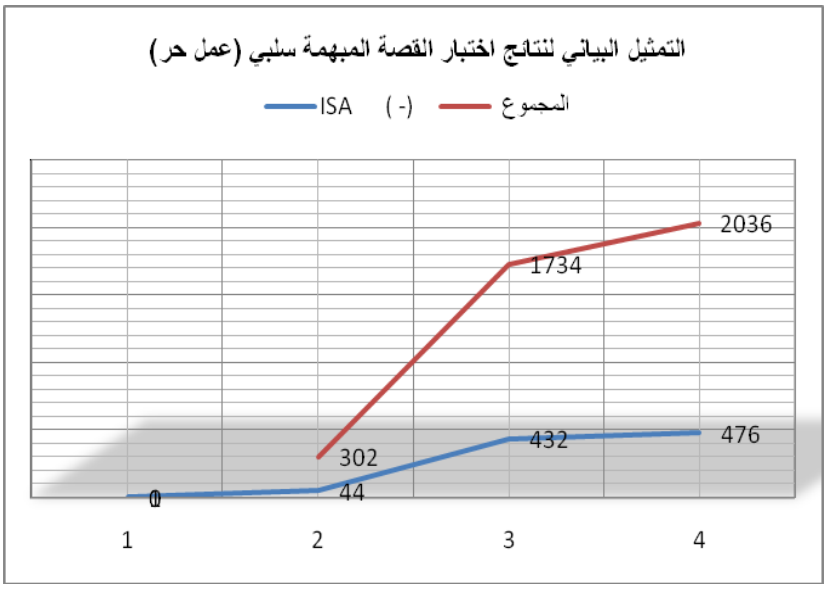

المصدر : من تصميم الباحث .

شكل رقم 35: مخطط بياني لنتائج اختبار المراقبة الايجابي .

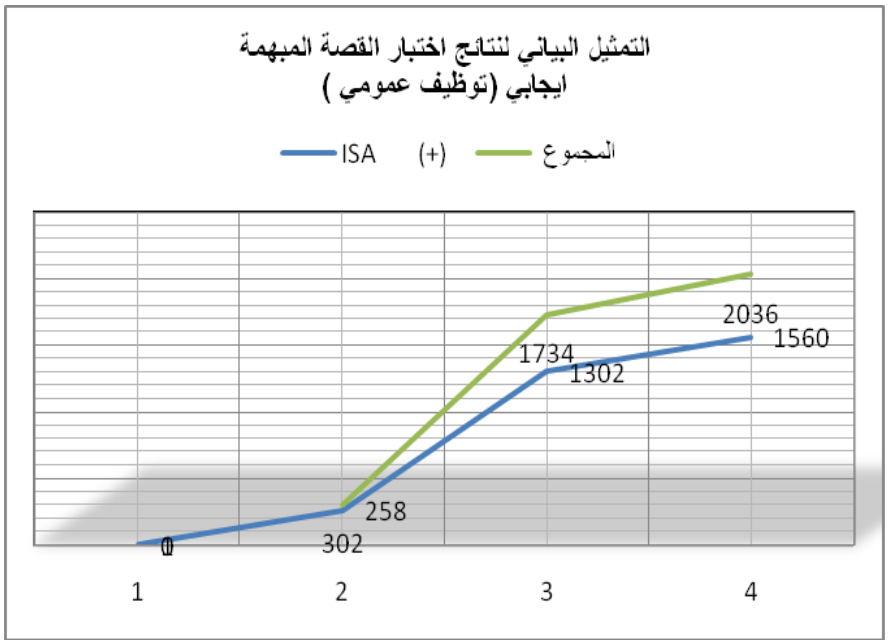

المصدر : من تصميم الباحث .

تبقى الإجابة على دخيلي النواة المركزية من عنصري المكانة والسعي رغم أن تكرار السعي اقل من تكرار عنصر المكانة إلا أن هذا الأخير توسط في التمثيل البياني عنصري الدولة والمستوى التعليمي , تعتبر آلية الفردنة و التفرد من أهم آليات بعث الفرد وانسحابه من المقاربات الشخصية نحو دائرة أوسع و أرحب بالمفهوم الاجتماعي وهي دائرة **الاجتماع** تحت تأطير هيئة محتكرة للعنف التوحيدي وجمع الضريبة حيث تعمل في حين الوقت على بعث التغير داخل البنى الأولية من قبيلة و عرش أو كل انتماء متضاد مع رؤية توحيدية فبعث المواطن الفرد هو انسحاب ضمني من " الشخص المنتمي " المعين عبر كيان خارجي .

على مستوى موضوع الدراسة تعتبر المبحثية " THEMATA CONCEPT " هي آلية تسمح بميلاد وخلق تمثل جديد عبر تحول النواة المركزية للتمثل أو بعثه , لكنها في حين الوقت تسمح بتزامن عناصر متضادة مرتبطة على مستوى مبحثي أعلى

'' THEMATIQUE NIVEAU'' عبر تفعيل انساق التجابه المحلي كحالة التجابه بين البطالة والعمل عبر موضوع الموقع الاجتماعي وارتباطه عبر سلسلة من النتائج العقلانية بمكانة الفرد وموقعه ولا يتم ذلك إلا بالاشتراك وتفعيل "مفهوم الموضعة" في حالة غياب الاشتراك داخل انساق التجابه المحلية لغياب تحديد دائرة أو حقل امتداد الموضوع تتعذر إمكانية توليد تمثل اجتماعي جديد عبر إعادة تشكيل النواة المركزية المنوط بها تحديد الدلالة .

في حالة المكانة على وجه التخصيص فمعاينة تاريخية إقليم الدراسة رغم تماهيها مع مقولات التغيير والتحول إلى بعث الفرد المواطن تتصادم بضبابية ارتباط المكانة و إلحاقها بدائرة غير دائرة الانتماء الشخصي لدرجة تجعلها حسب نتائج الدراسة مستقلة عن العمل و عقلانية التموقع ليتم تأويلها عبر مخزون تاريخي في المخيال الاجتماعي حيث مكانة الشخص مرتبطة بانتمائه ومقابل تحيينه لهذا الانتماء فمكانته الاجتماعية مناطة بأواصر التضامن الشخصي إلى درجة تغنيه عن معاينة وربط تقسيم العمل الاجتماعي كمصدر بديل للمكانة دون الركون إلى الاعتماد الكلي على هذا التضامن بل عليه السعي الحثيث داخل دهاليز هذا التحديد وتعطيل بناء تصور معقلن مؤسس على موازنات مكممة ومسقطة نحو المستقبل ومن ناحية أخرى كون تموقع شبكة الصلات الشخصية دليل إثبات للمكانة المحرزة عبر هذا الانتماء مع تحيين رؤى ريعية تسعى لاحتكار اكبر قدر من الثروة لصالح جماعة الانتماء وبالتالي اعتبار الدولة مصدر ريعي عليه الالتزام بالمقولات الحقوقية و تقديم حلول تضامنية منمطة على شاكلة ما تقدمه جماعة الانتماء الشخصي كي تكون قابلة للتفاعل الداخلي وتجسيد رؤى التمثلات الاجتماعية حول التشغيل .

ويمكن تبني مفهوم التوطين بمعناه السوسيولوجي (بوطالب .م.ن , 2002, 152)

(38)الذي يتضمن تسريب المشاعر الوطنية إلى الفضاء القبلي تدريجيا , لصالح المجموعة الوطنية بهدف القضاء على التضامن القرابي والتصرف في الملكية العقارية بشكل جماعي والولاء المحلي و الصراع مع الاجوار على الخيرات .

4- نتائج الدراسة : في النهاية يمكن تقديم نتاج الدراسة عبر النقاط التالية .

- قبول الفرضية المقترحة لمعاينة تأثير التمثلات الاجتماعية على تجاوب الأفراد مع سياسات التشغيل بحيث يعتبر تواجد عنصر الدولة بالنواة و المركزية لتمثلات طالبي العمل عاملا مثبطا لديناميكية التشغيلية كترجمة لتموقع الفرد على خارطة تقسيم العمل الاجتماعي المتاحة .

- العقلانية كمحدد لسلوك محايث لواقع اجتماعي تنوء من ثقل بنية تمثلية مناقضة لأوليات تفعيل انساق التجابه المحلية على مستوى التمثلات مما يحول دون تحقيق وتيرة تغير اجتماعي معقلن.

- تكلفة التغير الاجتماعي مثقلة بممارسات ريعية تمنع انبثاق عقلانية اقتصادية.

هوامش ومراجع الفصل الثالث :

1- شفير أحمين .(2001),"**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة ,حالة الجزائر**" ,جامعة الجزائر , رسالة ماجستير .

2- سميحة يونس .(2006) , "**ىيجئجةة خفيجيطجئلع بمحطيكزيئز بطهريبكةسفيك ,خفزب لفيهيبعكوططعئكيم غى غهخ لئ فكطكةسفيك الفجهبازقب** " , مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر .

3- حمود سعيدة. (2005)," **لفلا ثكةسفيك هطقهوطعئكبطجئلع بخفزب لفيهيبعكو خفيجى جئلع بازقب** " ,مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر .

4- AMER .TAYEB SAID .(1981), *'' LE DEVLOPPEMENT INDUSRIEL DE L'ALGERIE BILAN DE L'INDUSTRIALISATION''*, éd. ANTHROPOS,395p.

5- نفس المرجع .ص..182

6- MUSETTE. MOHAMED SAIB et al .(2003) , '' marché du travail et emploi en Algérie ,éléments pour une politique nationale de l'emploi profils de pays '', BUREAU de l'OIT à Alger ,programme ''des emplois en Afrique '',octobre.85p.

7- على موسى. رابح .(2001)," **مقاربة لتحديد إشكالية العمل خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق – سوق للتشغيل أم سوق للمؤسسة**–" رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع 'جامعة الجزائر .

8- (2008) , " **السيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية–المهنية في الجزائر** " , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع , جامعة الجزائر .

9- نفس المرجع .ص..101

10- MUSETTE , مرجع سابق ,ص..27

11- المرجع السابق ,ص..239

12- Mécanisme africain d'évaluation par les Pairs (MAEP).(2008), '' **ALGERIE 1999/ 2008 UNE DECENNIE DE REALISATIONS '',** Synthèse du rapport de l 'Algérie sur l ' état de mi s e en œuvre du programme d' action en matière de gouvernance ,MAEP/point focal national,32p. Retrieved April ,15,2010, from http://www.mae.dz/election2009/brochure/brochure_fr.pdf

13- **هوامش جدول التحقيب** :تم بناء الجدول انطلاقا من الدراسات التالية , اظافة إلى النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء.

– شلالي فارس .(2005)," **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001–2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009 "** , رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر.

-IDDER – LAÏB . CHERIFA (2005), **« Connaissance, reconnaissance du travail des cadres et stratégie d'action en phase de transition économique et sociale en Algérie »,** thèse de doctorat ,Faculté de médecine d'Oran, Algérie .

- LES DOCUMENTS ET MANUELS DU CEPED n°8 .(1998),**''la société algérienne entre population et développement''** ,texte d'une rencontre scientifique (Paris 23mais 1996),Editeur Christophe le franc.103p.(p41).

- voir aussi 2001 Alger **''politique de la population à l'horizon 2010''** , synthèse juillet 2001,17p. Retrieved April,15,2010, from http://www.sante.dz/Dossiers/direction-population/journee-info.PDF

- ANNEXE TABLEAU STATISTIQUE BANQUE DALGERIE .(2007) .Retrieved April,15,2010, from http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_07/annexe_07.pdf

-BRUNO CALLIES DE SALIES(2008),**'' états et sociétés au Maghreb des indépendances à nos jours''** institut d'économie scientifique et de gestion (léseg) . Retrieved April ,15,2010, from http://www.strategicsinternational.com/21_13.pdf

- WILLIAM. C.BYRD . (2003), confluence méditerranée n°45 printemps, **''contre performance économique et fragilité institutionnelle ''**pp2-59.

- SYSTEME DES NATIONS UNIES AN ALGERIE 2005 ''Algérie bilan commun des pays''p4 (pour le taux de croissance démographique de 95/2011).

- RAFIK. BOUKLIA-HASSEN ET FATIHA. TALAHITE.(2007),**''labor market and economic growth in Algeria''**, European University institute ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES MEDITERRANEAN PROGRAMME pp. 10-15.

- BENMOUOFFOK .k.(2006), **'' l'évolution de l'emploi en Algérie quelles tendances ! ''** rencontre GPN 28-30/11/2006, ALGER,[consulté sur internet www.pdfpapers.com] Le (15/04/2010).

- (**) QUOTIDIEN EL WATAN , N°5953 , VINGTIEME ANNEE , EDITION DU MERCREDI 26 MAI 2010.ALGERIE.

14– رحيم .حسين .(2003), **" نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار مع تحليل مقارن(ONS ,CERIST) في الجزائر و(IDSC) في مصر** ", ورقة بحث مقدمة , جامعة الأغواط ,الجزائر .

15– أركون محمد و مايلا جوزيف .(2008), **" من منهاتن إلى بغداد ما وراء الخير والشر"**, (تر) عقيل الشيخ حسين , دار الساقي , بيروت, لبنان .

16– على موسى. رابح.(2008) , مرجع سابق ,ص.208.

17 - BARBIER .Jean-Paul .(2006), *« l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie* », éd. BIT ,GENEVE.

18– نفس المرجع , ص .8.

19– نفس المرجع , ص..14

20– نفس المرجع , ص..59

21– نفس المرجع , ص..82

22– نفس المرجع , ص..12

23– نفس المرجع , ص..82

24– تم بناء الشكل اعتمادا الدراسات التالية :

– شلالي. فارس .(2005),**" دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001–2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009 "** , رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر , ص ص . 98– 109.

–MATOUK .BELATTAF & BAYA . ARHAB.(2007),''3éme rencontre jeunes et sociétés en Europe et autour de la méditerrané '', *Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives à Bejaïa* Proposition de communication (Version provisoire), Marseille, les 24, 25 & 26 Octobre 2007,p16. Retrieved April ,15,2010 from http://preludes-lorraine.org/pdf/C9.pdf

- BARBIER .Jean-Paul .(2006), *« l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie », éd. BIT ,GENEVE ,pp.98-113.*

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .(2007),الجريدة الرسمية عدد32 الصادر بتاريخ 16 ماي 2007.

25– على موسى. رابح.(2008) , مرجع سابق ,ص.141.

26– المرجع السابق , ص. 44.

(*) إن نقل المخطط الهرمي كما هو من موقع الوكالة الوطنية للتشغيل دون ترجمته هو مؤشر جدير بالدراسة لنظام الاتصال داخل الوكالة الوطنية للتشغيل و موقعته داخل النظام المعرفي المهيمن على السلطات الإدارية.

27- الديوان الوطني للإحصائيات , **" معطيات إحصائية ولاية تبسة " النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل** ,جويلية 2009 ,رقم 527/12.

28- ABRIC.JEAN-CLAUDE.(NONCITEE), **« la recherche du noyau central et de la zone muette des représentations sociales »**in ABRIC.JEAN-CLAUDE.(direct.)et al ‘’méthodes d’études des représentations sociales’’,éd. SERES ,pp.58-79.

29- نفس المرجع , ص.61.

30- نفس المرجع ,ص.63.

31- نفس المرجع ,ص.72.

- (*) – دانيال ريغ , **" السبيل معجم عربي فرنسي/ فرنسي عربي "** ,باريس , مكتبة لاروس , 1983 , مادة رقم 1239.

32 - GRAWITZ .MADELAINE.(1979),’’méthodes des sciences sociales’’ ,éd. DALLOZ , quatrième édition, paris ,1071 p.

33- نفس المرجع ,ص.750.

34- PERRET. Cécile et DONSIMONI .Myriam.(2009),’’la représentation sociale de l’Algérie une étude appliquée auprès d’étudiants français ‘’ ,[consulté sur internet www.pdfpapers.com]le 27/05/2009.

35- VERGES.PIERRE .(2001), *« l’analyse des représentations sociales par questionnaires »* ,dans la revue française de sociologie ,vol42,n°3[consulté sur internet http://www.persée.fr],(20/12/2009).

36- ABRIC.JEAN-CLAUDE , مرجع سابق ,ص.66.

37– أركون محمد و مايلا جوزيف .(2008), **" من منهاتن إلى بغداد ما وراء الخير والشر"**, (تر) عقيل الشيخ حسين , دار الساقي , بيروت, لبنان .

38– بوطالب محمد نجيب.(2002) , " **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**" ,بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , سلسلة أطروحات الدكتوراه .

قائمة المراجع :

- المراجع باللغة العربية :

1- أركون محمد و مايلا جوزيف, **" من منهاتن إلى بغداد ما وراء الخير والشر", (تر) عقيل الشيخ حسين ,** دار الساقي , بيروت, لبنان,2008 .

2- بوخريسة بوبكر, " **المفاهيم و العمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي** ",الجزائر,منشورات جامعة باجي مختار –عنابة ,2006.

3- بوطالب محمد نجيب , **" سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**" ,بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , سلسلة أطروحات الدكتوراه , 2002.

4- بوصافي كمال , **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**,جامعة الجزائر ,أطروحة دكتوراه دولة ,2006 **.**

5- حمود سعيدة ,*" لخ ا ثكة سغيك هطقهدوكعئاكبكجئالعيبـ خفزبـ لمخفيبـ عكو خفيجى جئالعبـ ازقب "* ,مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر ,2005 .

6- رحيم .حسين, **" نظام المعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار مع تحليل مقارن(ONS ,CERIST) في الجزائر و(IDSC) في مصر "**, ورقة بحث مقدمة , جامعة الأغواط ,الجزائر,2003.

7- سميحة يونس , *"ىحةجئهة خفيجىكجئالعبـ مسحكيزئزبكهضيبكةسغيك , خفزبـ لمخفيبـ عكوكعئاكي م غى غهضخ لئ فكثكةسغيك ا لخيمبـ ازقب "* , مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر ,2006 .

8- شفير أحمين,"**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة ,حالة الجزائر**" ,جامعة الجزائر , رسالة ماجستير ,2001 .

9- شلالي فارس,**" دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 "** , رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر 2005.

10- على موسى رابح , **" السيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية-المهنية في الجزائر "** , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع , جامعة الجزائر ,2008 .

11- على موسى رابح,**" مقاربة لتحديد إشكالية العمل خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق -سوق للتشغيل أم سوق للمؤسسة-"** رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ,جامعة الجزائر , 2001.

12- مرداسي موراد,"**مواضيع علم النفس وعلم النفس الاجتماعي**",الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية,.2006

13- كريب أيان," **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس**" , (تر) محمد حسين غلوم, سلسلة عالم المعرفة,عدد 244, الكويت.1999.

دوريات رسمية :

1- الجريدة الرسمية, الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , عدد32 الصادر بتاريخ 16 ماي .2007

2- دورية الديوان الوطني للإحصائيات , **" معطيات إحصائية ولاية تبسة "** النتائج الرئيسية للاستغلال الشامل ,جويلية 2009 ,رقم 527/12.

- مراجع باللغة الفرنسية :

1- ABRIC.JEAN-CLAUDE.(NONCITEE), **« la recherche du noyau central et de la zone muette des représentations sociales »**in ABRIC.JEAN-CLAUDE.(direct.)et al ‘’méthodes d’études des représentations sociales’’,éd. SERES ,pp.58-79.

2- AMER .TAYEB SAID, *‘’ LE DEVLOPPEMENT INDUSRIEL DE L’ALGERIE BILAN DE L’INDUSTRIALISATION’’*, éd. ANTHROPOS, .1981,395p.

3- CLAPIER-VALLADON .SIMONE, *« les théories de la personnalité* »,France ,éd. DELTA ,PUF , 1991,126p.

4- CASTORIADIS .CORNELIUS .(1975), *'' l'institution imaginaire de la société* '', Paris , éd. SEUIL ,col. Esprit,1975 ,493p.

5- DURAND JEAN-PIERRE &WEIL ROBERT (direct)et al , *"sociologie contemporaine"*, Paris , éd. VIGOT, col. ESSENTIEL,1989 ,595p.

6- DENIZET , Jean, « *le dollar histoire du système monétaire international* depuis 1945 » Paris, FAYARD, coll. ''Pluriel'', .1985,261p.

7 - GRAWITZ .MADELAINE.(1979),''méthodes des sciences sociales'' ,éd. DALLOZ , quatrième édition, paris ,1975 ,1071 p.

8 - KEYNES, John Maynard, *théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie* ,PARIS ,pbp,1979 ,383p.

9- KUHN .S,thomas , « la structure des révolutions scientifiques », France ,Flammarion, coll.

''CHAMPS'',1983 , 284p.

10- LEPAGE ,Henri.(1981), « demain le capitalisme »,PARIS, le livre de poche, coll. « pluriel »,448p.

11- SCHUMPETER .joseph ,« capitalisme socialisme et démocratie »,PARIS , payothèque, 1979 , 400p.

12 - VANDELEVELDE ,Helène.(1981), « sociologie juridique et politique », Algérie, OPU,1981 ,129p.

- Thèse et étude :

1- BARBIER .Jean-Paul .(2006), *« l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie », éd. BIT ,GENEVE.*

2- BOUHROUM ,Abdelhakim.(2006), *« MARCHE, STRUCTURES AGRAIRES et FORMES SOCIALES DE PRODUCTION AGRICOLE :SOCIOLOGIE DES LOGIQUES DE REPRODUCTION SOCIALE DANS L'AGRICULTURE ALGERIENNE », université de BADJI MOKHTAR ANNABA ,thèse de doctorat d'état(non publiée).*

3- bouklia-hassen rafik et talahite fatiha ,**''labor market and economic growth in Algeria''**, European University institute ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES MEDITERRANEAN PROGRAMME ,2007.

4- Idder – Laïb Chérifa , « Connaissance, reconnaissance du travail des cadres et stratégie d'action en phase de transition économique et sociale en Algérie », thèse de doctorat Faculté de médecine d'Oran, Algérie ,2005(non publiée).

5 - JAQUEMAIN.MARTIN & Jérôme Pieter, ''*les représentations des demandeurs d'emploi face aux emplois de premier niveau* '',université de liège ,Belgique,2009 .(étude réalisée pour le compte d conseil régional de l'emploi et de la formation).

6- les documents et manuels du ceped n°8 .(1998),**''la société algérienne entre population et développement''** ,texte d'une rencontre scientifique (Paris 23mais 1996),Editeur Christophe le franc.103p.

7- MUZETTE MOHAMED SAIB et al , '' marché du travail et emploi en Algérie ,éléments pour une politique nationale de l'emploi profils de pays '', BUREAU de l'OIT à Alger ,programme ''des emplois en Afrique '',octobre.2003 , 85p.

8- - Yachir. Fayçal .(1990), *"L'ajustement structurel dans le Tiers-Monde"*, Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre .

- DOCUMENTS ELECTRONIQUES INTERNET :

1- ABRIC.JEAN-CLAUDE.(2007),*''l'approche structurale des représentations sociales* '',ROME . Retrieved April 16,2010, from http://www.europhd.eu/html/_onda02/07/PDF/9th%20Lab%20Meeting%20Key%20Lecture%20copia/10-07-2007_ABRIC/1_abric.ppt

2- BOUHROUM .Abdelhakim.(2009), *« SOCIOLOGIE ET SOCIETE ALGERIENNE OU LES PARADOXES D'UNE RELATION COGNITIVE PROBLEMATIQUE», dans Esprit critique, vol.12 ,no 2 ,décembre2009,ISSN17051045.* Retrieved December 30,2009, from http://194.214.232.113/publications/1202/esp1202article08.pdf

3- Bruno callies de salies,*'' états et sociétés au Maghreb des indépendances à nos jours''* institut d'économie scientifique et de gestion (léseg) Lille. Retrieved April 16,2009, from http://www.strategicsinternational.com/21_13.pdf

4- Carretero Pasín .Angel. Enrique.(2003), « *La crise des fondements des connaissances scientifiques modernes: une approche de l'épistémologie postmoderne »,*dans ESPRIT CRITIQUE ,vol 05,n°3,dossier spéciale. Retrieved April 16,2009, from http://194.214.232.113/0503/esp0503article01.pdf

5- DUTRENIT ,j-m , Retrieved April 16,2009, from http://www.iutenligne.net/ressources/sciences_sociales/Dutrenit/La_structure_sociale.ppt

6- EDUARDO. MARQUEZ & EDOUARD. FRIMEL,"activation des schèmes cognitifs de base et actualisation des valeurs associées au travail" ,in PEER REVIEWED ONLINE JOURNAL ,vol 14 ,pp.1.1-1.28 . Retrieved April 16,2009, from http://www.psr.jku.at/PSR2005/14_01Mar.pdf

7-HUGETTO ,Pascal.(2006), *« sociologie économique et économie politique* »dans INTERVENTIONSECONOMIQUES ,n°33,01/20065 . Retrieved April 16,2009, from http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/32/20/09/PDF/06InterventionsEconomiquesSocioEcoPoQc.pdf

8- HONORAT.(2007), *« les représentations sociales »* , MARNE-LA-VALLEE . Retrieved April 16,2009, from

9- -JOXE ,Alain ,« Construction de l'État et risques de destruction de l'État en Méditerranée »dans la revue **afers Internacionals ,**n°37. Retrieved April 16,2009, from http://www.iamm.fr/ress_doc/aides/webographie/ressources/biblio_cafedoc_11juin2009.pdf

10- k benmouoffok , **'** *' l'évolution de l'emploi en Algérie quelles tendances !* **''** rencontre GPN 28-30/11/2006, ALGER. Retrieved April 16,2009, from http://www.gpn.org/data/algeria/algeria-analysis-fr.pdf

11- MAURY. CAROLINE, *« les représentations sociales :boite à outil* », knowledge and Policy in education and Heath sectors dans la revue de littérature (partie 11). Retrieved April 16,2009, from http://www.knowandpol.eu/fileadmin/KaP/content/Scientific_reports/Literature_review/Maury2_FR.pdf

13- Mécanisme africain d'évaluation par les Pairs (MAEP), *'' ALGERIE 1999/ 2008 UNE DECENNIE DE REALISATIONS '',* Synthèse du rapport de l 'Algérie sur l ' état de mi s e en œuvre du programme d' action en matière de gouvernance ,MAEP/point focal national,32p. Retrieved April 16,2009, from http://www.mae.dz/election2009/brochure/brochure_fr.pdf

14- Matouk BELATTAF & Baya ARHAB *,"3éme rencontre jeunes et sociétés en Europe et autour de la méditerrané '', Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives à Bejaïa* Proposition de communication (Version provisoire), Marseille, les 24, 25 & 26 Octobre 2007,p16. Retrieved April 16,2009, from http://preludes-lorraine.org/pdf/C9.pdf

15- PERRET. Cécile et DONSIMONI .Myriam.(2009),*"la représentation sociale de l'Algérie une étude appliquée auprès d'étudiants français '* . Retrieved April 16,2009, from

16-RATZEL ,Friedrich, *« Le sol, la société et l'État* », Retrieved April 16,2009, from

http://classiques.uqac.ca/classiques/ratzel_friedrich/Sol_Societe_Etat/ratzel_le_sol_societe_Etat.pdf

17- Saint-Germe .Eve.(2004)*" l'employabilité, une nouvelle dimension de la GRH* " . Retrieved April 16,2009, from http://www.chaire-competences.uqam.ca/pdf/conferences/Saint-Germes_Eve.pdf

18- TOPALOV, Christian , ***«*** *une révolution dans les représentations du travail l'émergence de la catégorie statistique de 'population active' au XIX siècle en France, en grande Bretagne et .aux états – unis ' »* dans Revue de sociologie française ,1999,vol40,n°3,p.445- 473. Retrieved April 16,2009, from http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsoc_0035-2969_1999_num_40_3_5185

19- VERGES.PIERRE , *« l'analyse des représentations sociales par questionnaires »* ,dans la revue française de sociologie ,vol42,n°3. Retrieved April 16,2009, from http://www.persee.fr/articleAsPDF/rfsoc_0035-2969_2001_num_42_3_5373/article_rfsoc_0035-2969_2001_num_42_3_5373.pdf?mode=light

20- william. C.byrd . confluence méditerranée n°45printemps, *''contre performance économique et fragilité institutionnelle ''* Retrieved April 16,2009, from http://www.confluences-mediterranee.com/IMG/pdf/04-0096-0345-006.pdf

الملاحق

جدول رقم 1: تحقيب مراحل التشغيل .

السنة \ المتغير	حجم السكان	معدل متوسط لنمو السكان	نسبة الاقتصاد غير الرسمي %	إيرادات بيع محروقات بمليون دولار	معدل البطالة %
1966		3.29			33
1967		3.29			
1968		3.29			
1969		3.29			
1970					
1971		3.14			
1972	14000000	3.14			
1973		3.14			
1974		3.14			
1975					
1976					
1977		3.15			22
1978		3.15			
1979		3.15			
1980		3.21		16000	
1981					
1982					16.3
1983	21600000				13.1
1984	22542000				8.7
1985	23074000	3.11			9.7
1986	23446000	2.74			
1987	24800000	2.76			21.4
1988		2.73			
1989		2.50			18.4
1990	25022000	2.49	11.7		19,7
1991		2.41	12.5		21,2
1992		2.43	13		23,8
1993		2.25	15.3	10000	23,15
1994		2.16	16.1		24,36
1995		1.89	17.1		28,10
1996		1.68	17.5		27,99
1997		1.63	18.8		26.41
1998	29273000	1.52	18.9		**28
1999		1.46	19.3		29.2
2000		1.43	20.2		29.77
2001	30600000		21.2		27
2002	31375000		21.1	18000	25.9
2003			21.1	23993.3	23.7
2004				31550.1	17.7
2005				45587.9	15.3
2006				53608	12.3
2007				59605.1	11.8
2008				**60000	11.3
2009				**48000	10.2
2010		1.6		**58000.1	

المصدر :من تصميم الباحث (14).

	المجموع	اناث	ذكور	
دولة	2396	361	2035	دولة
مستوى تعليم	2349	351	1998	مستوى تعليم
خدمة	2201	325	1876	خدمة
العمل	2071	308	1763	العمل
خبرة	2028	299	1729	خبرة
وسيلة	1967	291	1676	وسيلة
نشاط	1970	291	1679	نشاط
السعي	1953	288	1665	السعي
سيولة	1922	283	1639	سيولة
مكانة	1887	282	1605	مكانة
واجبات	1896	282	1614	واجبات
حقوق	1792	263	1529	حقوق
	24432	3263	20808	

			اناث	
	المجموع	مركز (3)	مرتبط (1)	غير مرتبط(2)	
دولة	151	96	37	18	دولة
مكانة	151	30	50	71	مكانة
مستوى تعليم	151	81	32	38	مستوى تعليم
السعي	151	45	59	47	السعي
سيولة	151	48	67	36	سيولة
خبرة	151	32	35	84	خبرة
وسيلة	151	49	60	42	وسيلة
خدمة	151	64	41	46	خدمة
واجبات	151	73	57	21	واجبات
العمل	151	59	53	39	العمل
حقوق	151	42	81	28	حقوق
نشاط	151	21	32	98	نشاط

مرتبط (1)	مرتبط (1)	المجموع	غير مرتبط(2)	غير مرتبط(2)	
224	37	136	118	18	دولة
290	50	487	416	71	مكانة
190	32	261	223	38	مستوى تعليم
264	59	383	336	47	السعي
374	67	250	214	36	سيولة
191	35	574	490	84	خبرة
340	60	287	245	42	وسيلة
234	41	303	257	46	خدمة
330	57	348	327	21	واجبات
317	53	243	204	39	العمل
457	81	289	261	28	حقوق
185	32	650	552	98	نشاط
		4211			

	غير مرتبط(2)	مرتبط (1)	مركز (3)
دولة	136	261	525
مكانة	487	340	161
مستوى تعليم	261	222	454
السعي	383	323	267
سيولة	250	441	279
خبرة	574	226	186
وسيلة	287	400	282
خدمة	303	275	376
واجبات	348	387	210
العمل	243	370	346
حقوق	289	538	149
نشاط	650	217	130

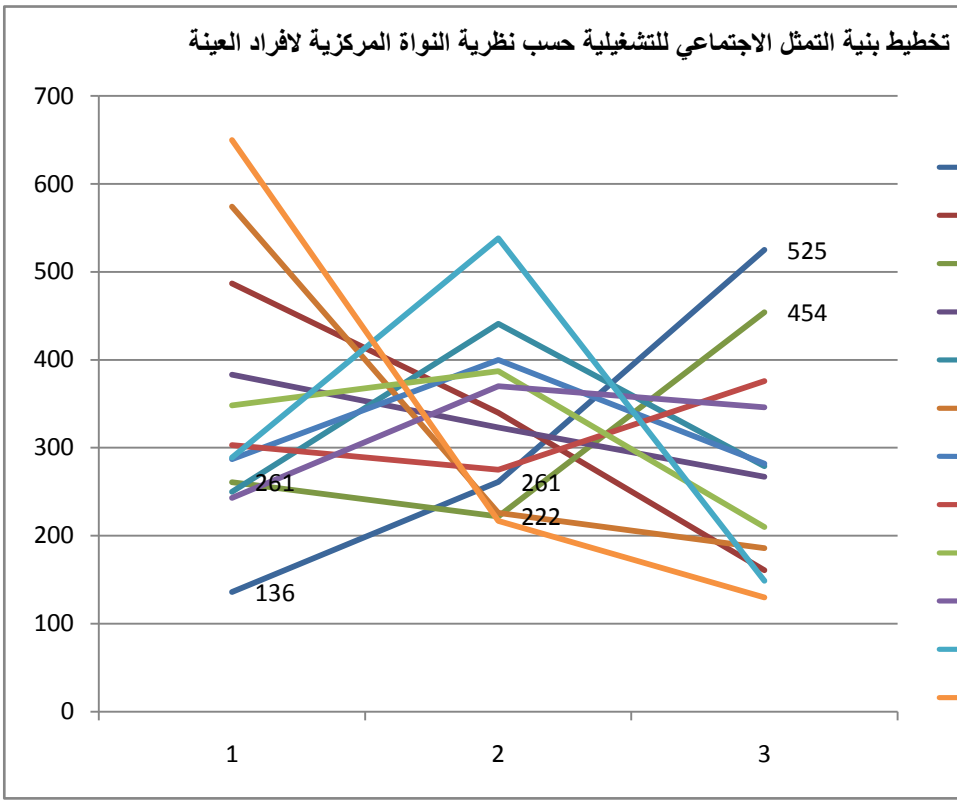

	ISA (+) التوظيف	ISA (-) العمل الحر	المجموع
اناث	258	44	302
ذكور	1302	432	1734
المجموع	1560	476	2036

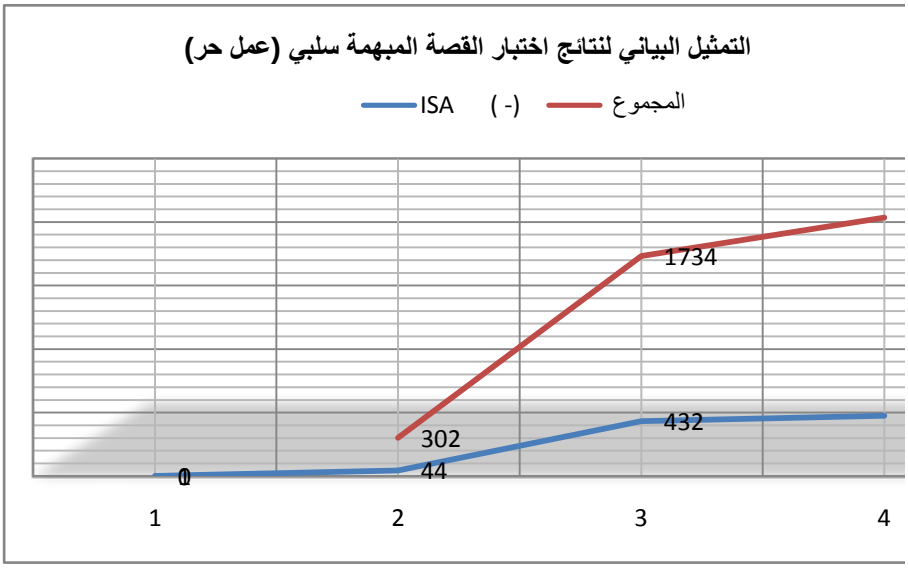
التمثيل البياني لنتائج اختبار القصة المبهمة سلبي (عمل حر)
ISA
(-)
المجموع
1734
432
302
44
0
1
2
3
4

ذكور	غير مرتبط(2)	مرتبط (1)	مركز (3)	المجموع
دولة	118	224	525	867
مكانة	416	290	161	867
مستوى تعليم	223	190	454	867
السعي	336	264	267	867
سيولة	214	374	279	867
خبرة	490	191	186	867
وسيلة	245	340	282	867
خدمة	257	234	376	867
واجبات	327	330	210	867
العمل	204	317	346	867
حقوق	261	457	149	867
نشاط	552	185	130	867

المجموع	مركز (3)	مركز (3)	المجموع
621	525	96	261
191	161	30	340
535	454	81	222
312	267	45	323
327	279	48	441
218	186	32	226
331	282	49	400
440	376	64	275
283	210	73	387
405	346	59	370
191	149	42	538
151	130	21	217
4005			4000

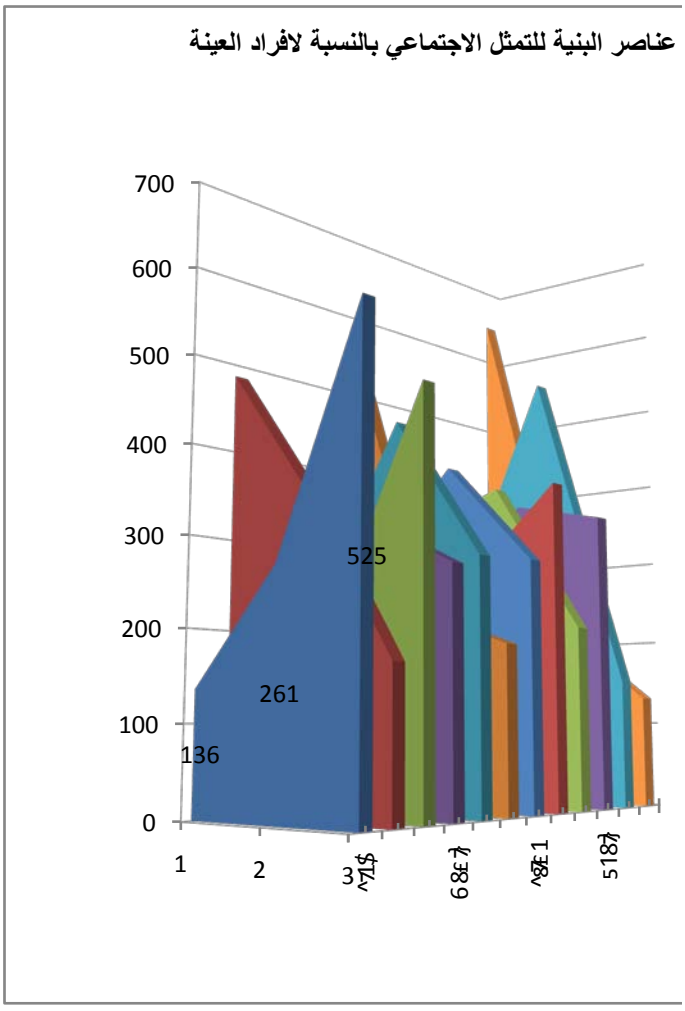

دولة
مكانة
مستوى تعليم
السعي
سيولة
خبرة
وسيلة
خدمة
واجبات
العمل
حقوق
نشاط

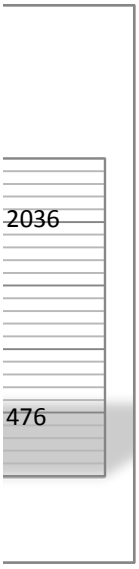
2036
476

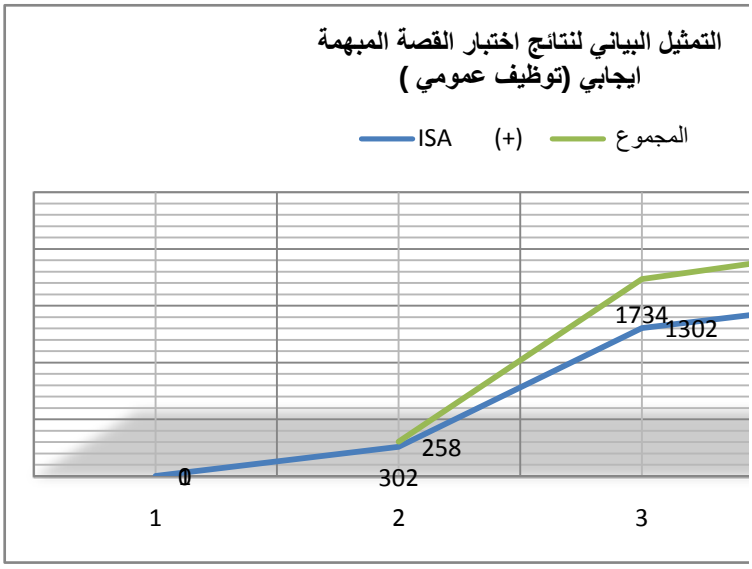
التمثيل البياني لنتائج اختبار القصة المبهمة
ايجابي (توظيف عمومي)
ISA
(+)
المجموع
0
0
258
302
1734
1302
1
2
3

مخطط عام لتوزع
دولة
مكانة
مستوى تعليم
السعي
سيولة
خبرة
وسيلة
خدمة
واجبات
العمل
حقوق
نشاط

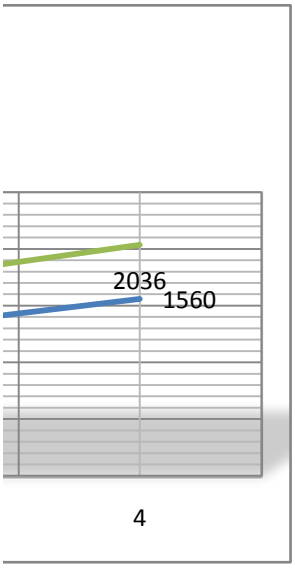

4

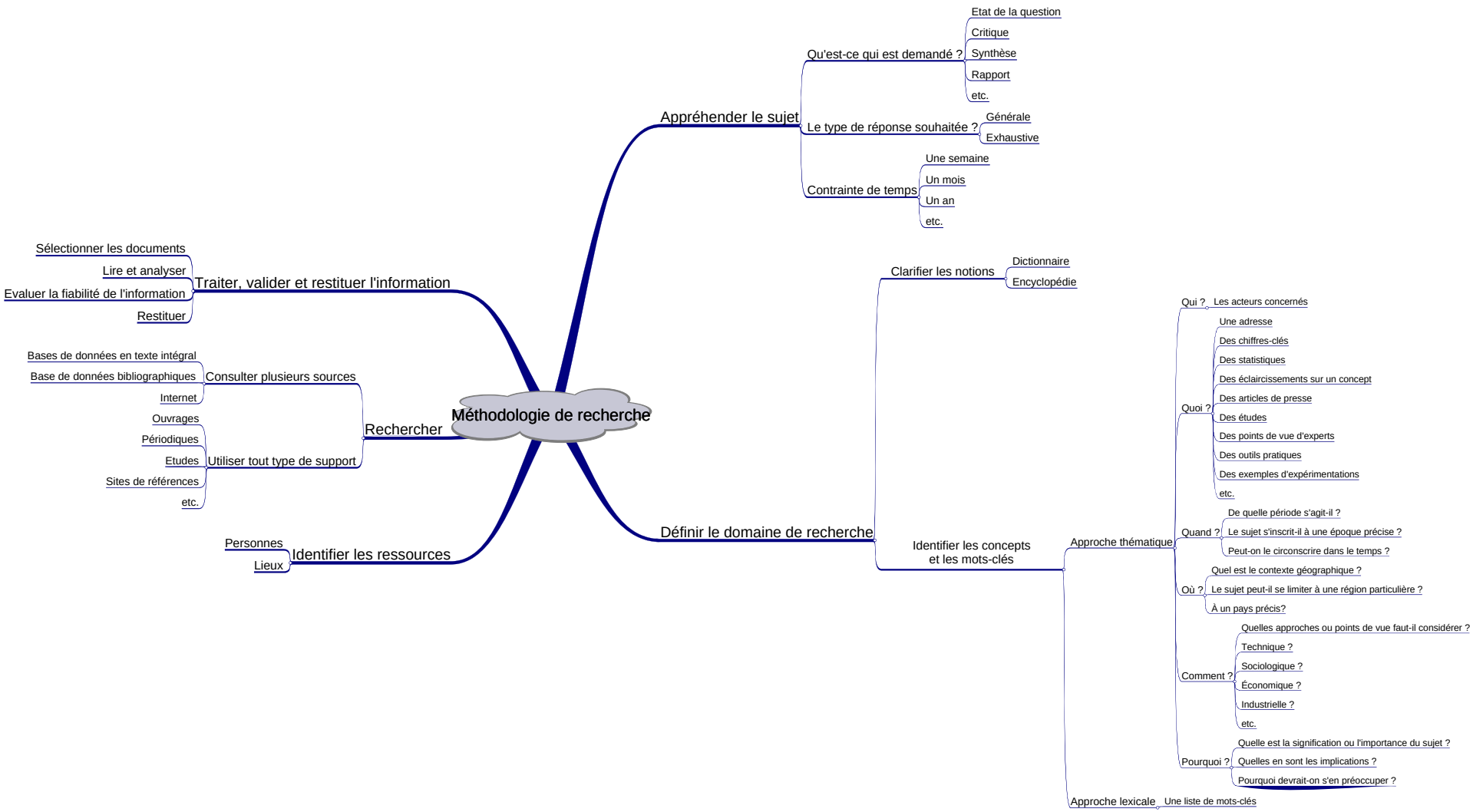

Title:	Méthodologie de recherche	Author:	J. Boustany	Date:	Jun. 17, 2006
File:	méthodo.twd	Company:	http://www.docinfos.com		